عرقة 4

العدد ٣ | ٣ آب ٢٠٢٣

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن #صديقتي_الشريرة:

#أريد_لجنة_تحقيق_دولية

٤ آب ٢٠٢٠

قرار البرلمان الأوروبي: تمهيد لتطبيق «مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)»؟

جاد يتيم

القنابـل الدُّخانيَّـة التـي أطلقهـا أركان المنظومـة ومرتزقتهـا فـي لبنـان بشـأن قـرار البرلمـان الأوروبـي الأخيـر الخـاص بلبنـان الصـادر فـي ١٢ تمـوز ٢٠٢٣، لـن تغطّي علـى جوهـر القـرار الـذي شـكّل مضْبَطـة اتّهـام بالجُـرم المشـهود مـع سـبق الإصـرار لتحالـف المافيـا القابـض علـى زِمـام الأمور فـي لبنـان معطّلًا أي وسـيلة للخـروج مـن الانهيـار أو تحقيـق العدالـة.

منـذ مـا قبـل صـدور القـرار أشـعَلَ تحالُـف المنظومـة، محـرّكات أذرُعِـه السياسـيَّة والإعلاميَّـة، فجـرى تصويـر القـرار ليـس فقـط علـى أنَّـه خـاص باللاجئيـن السـوريّين، بـل «قـرارُ مَنْـع عـودة اللاجئيـن السـوريّين» الـى بلادهـم.

لكـن الحقيقـة أنَّ التطـرُّق لمسـألة اللاجئيـن السـوريّين تَمثَّـل فقـط فـي بنـدٍ واحـدٍ مـن أصـل ١٧ بنـدًا، سـبقها مطالعـة طويلـة لعَـرْض الحيثيّـات التـي أدَّت إلـى صـدور هـذا القـرار غيـر المسـبوق الـذي يُعلـن فشـل المنظومـة الحاكمـة علـى كل المسـتويات، وبالتالـي عـدم أهليّتهـا لقيـادة البـلاد.

شـكّل القـرار صفعـة قويَّـة للمافيـا الحاكمـة، ولبعـض الجهـود الدوليَّـة والإقليميَّـة التـي تسـعى إلـى إعادة تدويـر القـوى المسـؤولة عـن نهـب ودائـع اللبنانيّيـن وقَتْلِهـم مـن خـلال جريمـة تفجيـر مرفـأ بيـروت.

والقـرار واضـح منـذ البدايـة فـي حيثيّاتـه اللبنانيَّـة واسـتهداف الطبقـة الحاكمـة، وصـولًا إلـى اسـتناده إلـى القـرارات الدوليَّـة وعلـى رأسـها قـرارَيْ مجلـس الأمـن ١٥٥٩ و١٧٠١. ويأتـي بنـد اللاجئيـن رقـم ١٣ فـي هـذا السـياق، وليـس بصفتـه قضيَّـةً معزولـة. لكـن يأتـي التطـرّق لذلـك فـي إطـار فشـل الإدارة السياسـيَّة والاقتصاديَّـة للطبقـة الحاكمـة.

وبقـراءة الحيثيّـات التـي اسـتند إليهـا القـرار، ومـن ثـمَّ التوصيـات نفسـها، يمكـن بوضـوح ملاحظـة خمـس قضايـا أساسـيَّة: عرقلـة العمليَّـة الديموقراطيَّـة، تعطيـل مسـارات العدالـة وتكريـس الإفـلات مـن العقـاب فـي انفجـار مرفـأ بيـروت وقضايـا الفسـاد، تفـكُّك الإدارة العامّـة، أي العامـود الفقـري للدولـة، اللاجئـون السـوريون، وتصنيـف «حـزب اللـه» بالكامـل (المقصـود الجنـاح السياسـي أيضًـا) مـع «الحـرس الثـوري الإيرانـي» كمنظّمتَيـن إرهابيّتَيـن.

١- عرقلة العمليَّة الديموقراطيَّة

يتّهـم القـرار القـوى المتحالفـة والمتحكّمـة بزمـام الأمـور فـي لبنان مسـمّيًا بشـكل واضـح «حزب اللـه» ومـن ثـمَّ «حركـة أمـل» و«التيـار الوطنـي الحـر»، متطرّقًـا الـى رئيـس البرلمـان نبيـه بـرّي بالاسـم، كمسـؤولين عـن تعطيـل الإرادة الشـعبيَّة التـي انبثَـق عنهـا برلمـان ٢٠٢٢، مـن خـلال خَـرْق الدسـتور وتعطيـل جلسـات انتخـاب رئيـس للجمهوريَّـة، وكذلـك تأجيـل الانتخابـات البلديَّـة وإدخـال البـلاد فـي «شـلل مؤسّسـاتي واسـع النطـاق». لا يكتفـي البرلمـان الأوروبـي بذلـك، بـل يشـدّد علـى تفعيـل قـرار مجلـس السياسـة الخارجيَّـة والأمنيَّـة المشـتركة للاتّحـاد الأوروبـي رقـم ١٢٧٧/٢٠٢١ والصـادر بتاريـخ ٣٠ تموز/يوليـو ٢٠٢١

المصدر: موقع النشرة الإلكتروني

الـذي ينـصّ علـى «إمكانيَّـة فـرض عقوبـات علـى الأشـخاص والكيانـات المسـؤولة عـن تقويـض الديموقراطيَّـة أو سـيادة القانـون فـي لبنـان».

ويدعـو إلـى تطبيـق هـذه العقوبـات «ضـدّ كل مَـن يُخالِـف العمليَّـة الديموقراطيَّـة والانتخابيَّـة فـي المؤسّسـات اللبنانيَّـة، والمتورّطيـن فـي مخالفـات ماليَّـة جسـيمة»، مثـل حاكـم المصـرف المركـزي ريـاض سـلامة ورئيـس الـوزراء نجيـب ميقاتـي.

طبعًـا مـا لا يَقُلْـه القـرار مباشـرة هـو مسـؤوليَّة السِّـلاح غيـر الشـرعي فـي فـرض إرادتـه السياسـيَّة وإلّا فـإنَّ الثمـن يكـون تعطيـل المؤسّسـات أو أي نتائـج للعمليَّـة الديموقراطيَّـة وتَـداوُل السُّـلطة. ذلـك أنَّ «حركة أمـل» و«العونيّين» وحلفائهـم يتصرّفون مسـنودين الى قـوّة التهديد بالسِّـلاح، وهنـا يُصبح انتخـاب رئيـسٍ للبـلاد بمثابـة تعييـن مُسـبَق، وتصيـر الجلسـات الانتخابيَّـة فولكلـور لهـدْر الوقـت وكرامـات اللبنانيّيـن وأمنهـم وأموالهـم.

> لجنة تقصّي حقائق دوليَّة حول انفجار المرفأ والاغتيالات المرتبطة بها ومنها اغتيال لقمان سليم

٢- تعطيل مسارات العدالة والإفلات من العقاب

تُعـدّ هـذه القضيَّـة الأبـرز، والتـي يتناولهـا القـرار مـن جوانـب متعدّدة وبطريقـة مكثّفة.

ولعـل أبـرز مـا يُلفِـت النظـر هنـا هـو التعامـل مـع الإفـلات مـن العقـاب علـى أنَّـه حجـر الزاويـة فـي تحقيـق العدالـة، وبالتالـي «الاسـتقرار» وهـو مـا يصفـه البرلمـان الأوروبـي بأنَّـه «إفلات مؤسّسـي مـن العقـاب» فـي النظـام القضائـي الحالـي، ويُديـن «ثقافـة الإفـلات مـن العقـاب التـي انتشـرت فـي لبنـان» والتـي سَـمَحَت بترهيـب الناشـطين المسـتقلّين، ويُطالـب بوضـع حـدٍّ فـوريٍّ لهـا.

> البرلمان الأوروبي دعا إلى تصنيف حزب الله بجناحيه على قائمة الاتّحاد للمنظّمات الإرهابيَّة

يتّهـم البرلمـان الأوروبـي الفاعليـن السياسـيّين باسـتخدام السُّـلطة لعرقلـة التحقيـق المحلّـي ويَذكُـر فـي هـذا الإطـار بالاسـم «حـزب اللـه» وحلفائـه ووزيـر العـدل والمدعـي العـام؛ حيـث إنَّ الفسـاد طويـل الأمـد وسـوء الإدارة والإهمـال والهيـكل الإداري للمرفـأ قـد سـمح بتخزيـن مُرَكّـب شـديد الانفجـار (نتـرات الأمونيـوم) بشـكل عشـوائي فـي المرفـأ لمـدة سـتّ سـنوات تقريبًـا، متطرّقًـا إلـى «هجـوم» كلٍّ مـن عناصـر «حـزب اللـه» و«حركـة أمـل» علـى عيـن الرمانـة، مَعْقِـل «القـوّات اللبنانيَّـة» المسـاندة للتحقيـق الـذي يقـوده القاضـي العدلي طـارق البيطـار الـذي رُفِعَـت فـي حقـه الدعـاوى لعرقلـة عملـه ووقفه.

في بلاد الإفلات من العقاب فجّر واحرق واقتل ولا تبالِ

أيهـا المجـرم! لا ضَيْـر إنّ وضعـتَ النـاس فريسـةً لوحْـشِ الانفجـار الأبيـض، إن أطلقـت عليهـم غـول التضخّـم أو قَنَصْتَهـم فـي فوضـى سـلاحك وهدّدتهـم بحربـك الأهليَّـة وجيوشـك الجرّارة أو قـرّرت فـي غُرفـك السـوداء التخطيـط لاغتيالهـم، أو رمَيْتهـم فـي مجهـول قـوارب الهجـرة والتهجيـر. إعلامـك ومنطقـك سـوف يُعلـن إنَّهـم المخطئيـن، و إنَّهـم كانـوا فـي مـكان عَصْـف الانفجـار، إنَّهـم أسـرفوا فـي العيـش، بـل إنَّهـم قـرّروا العيـش طويـلًا هنـا وحـان الوقـت لأن يرحلـوا، سـوف تُعلِـن إنَّ عيشَـهم كان فائـض عـن حاجتـك بهـم، إنَّهـم أخطـأوا عندمـا لـم ينسـوا أنَّ هنـاك مـن يتربّـص بهـم فـي يـوم الرابـع مـن آب ليقتُلَهـم ويمـزّق أحلامهـم ووجوههـم، ومَـن ينتظـر فجر كل يـوم ليعلـن أنَّهـم لا يسـتحقّون العيـش إلّا تحـت وصاياه وإلا كانـوا مخطئيـن لا بـل خطائيـن.

فقـد لُوِيَـت يـدُ العـدل خدمـةً لـك ولجَبَروتـك، و«قُبِـع» لأنَّـك قلـت ذلـك. فأنـت اليـوم تُديـر، وتقلـب آيـة العـدل لينـال السـاعي إلـى الحـق جـزاء سـعيه رصاصـات وكاتـم صـوت...

مـا العـدل؟ أن ينـال كل ذي حـقّ حقّـه، أن ينـال المجـرم جـزاءه. وأوّل العـدل فـي لبنان أن يُشـار إلى القاتـل وأن تتمّ تسـميته بالاسـم. أن يُقـال إنَّـه هـو مـن أحـرق العاصمـة بالأمونيـوم المتفجِّـر، ومَـن تسـتّر علـى محتويـات العنبـر رقـم ١٢، مـن اغتـال السـاعين إلـى الحقيقـة بالكاتـم، مـن جـوّع شـعب، وسـرق رغيفـه، ثـم قـال له خُـذ الفُتـات على هيئـة "صيرفـة" أو خُـذ منـه كِسْـرَة على شـكل مسـاعدات.

فـي بـلاد الإفـلات الدائـم مـن العدالـة سـيكون ضَرْبًـا مـن الجنـون، سـيكون الخَبَـل بعينـه، أن يتـمّ البحـثُ عـن العدالـة هنـا، أن تُصـرف كل الآمـال علـى قضـاء ممسـوكة أطرافـه بجميـع أشـكال القـوّة، وتُكَـفُّ بالقـرار أو بالرصاص يـدُ قُضاتـه. فـي هـذه البـلاد أخطبـوط لا بـد مـن تفكيـك أطرافـه، لا بـد مـن الاسـتناد إلـى عدالـة مـا خارجـه، إلـى لجـانِ تقصّـي حقائـقَ دوليَّـة، ولجـان دعـم عالميَّـة بعيـدة عـن تأثيراتـه...

وإلّا سـوف تظـلّ أيـدي هـذا الأخطبـوط تَـدُقّ أعنـاقُ الناس فيه وسـوف يعيشـون تحـت وصاياه خطّائيـن كل يوم...

المصدر: موقع روسيا اليوم

لكـن البرلمـان الأوروبـي لا يتوقّـف عنـد توصيـف مـا حصـل، بـل يدعـو إلـى «تشـكيل بعثـة دوليَّـة مسـتقلّة لتقصّـي الحقائـق فـي لبنـان للتحقيـق فـي انفجـار بيـروت فـي إطـار الأمـم المتّحـدة» مـن خـلال مجلـس حقـوق الإنسـان، معتبـرًا أنَّ ذلـك «أمـرٌ حتمـي» مـن أجـل ضمـان «محاسـبة المسـؤولين بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر عـن الخسـائر فـي الأرواح والأضـرار التـي لحِقَت بالشـعب اللبنانـي». ويهدّد بـأنْ تشـمُلَ العقوبـات أولئـك الذيـن يُعرقلـون التحقيـق المحلّـي فـي تفجيـر مرفـأ بيـروت يـوم ٤ آب/أغسـطس ٢٠٢٠، وكذلـك إنشـاء بعثـة تقصّـي حقائـق دوليَّـة.

واللافـت أنَّ القـرار ربـط بيـن جريمـة تفجيـر المرفـأ وثلاثـة اغتيـالات طالَـت كل مـن: «العقيـد جوزيـف سـكاف، المديـر السـابق لشُـعبة مكافحـة المخـدّرات فـي المرفـأ، الـذي حـذّر الإدارة مـن خطـر تخزيـن المـواد الكيميائيَّـة فـي العـام ٢٠١٤، وقـد قُتِـلَ فـي العـام ٢٠١٧؛ وكذلـك المصـوِّر جـو بجّانـي، الـذي صـوَّر العنبـر الخَطِـر قبـل الانفجار وبَعـدَه، وقـد قُتِـلَ وسُـرِقَ هاتفـه فـي كانـون الأول/ديسـمبر ٢٠٢٠؛ وكذلـك الناشـط والناشـر لقمـان سـليم الـذي اغتيـل فـي شـباط/فبراير ٢٠٢١ بعـد ١٠ أيـام مـن اتّهامـه حـزب اللـه بتزويـد نظـام بشّـار الأسـد بنتـرات الأمونيـوم».

ويُعـدّ هـذا الموقـف المتقـدِّم مـن قِبَـل البرلمـان الأوروبـي، اسـتجابةً للعديـد مـن المطالَبات اللبنانيَّـة سـواء مـن قِبَـل عريضـة وقّعهـا نوّاب لبنانيّـون فـي ٢٠٢١، أو مُناشـدات وبيانـات لمنظّمـات محليَّـة ودوليَّـة وكذلـك لعائـلات الضحايـا المذكوريـن فـي القـرار، ومنهـم رئيسـة جمعيَّـة «أمـم للتوثيـق والأبحـاث» مونيـكا بورغمـان التـي طالبـت العـام الماضـي، فـي ذكـرى اغتيـال زوجهـا لقمـان سـليم فـي ٣ شـباط ٢٠٢٣، بتشـكيل بعثـة تقصّـي حقائـق دوليَّـة حـول انفجار مرفـأ بيروت وقضايـا الاغتيـال المرتبطـة فيـه والتـي تَلَتْـه ومنهـا قضيَّـة اغتيـال لقمـان سـليم.

مضْبَطة اتهام بالجرم المشهود لفشل الدولة اللبنانيَّة خدماتيًّا وإدرايًّا وفي تكريس الإفلات من العقاب

وينتقـل القـرار الأوروبـي بعدهـا إلـى جوهـر «العُطْـل» وهـو القضـاء وضـرورة اسـتقلاليّته كأسـاس لتحقيـق العدالـة، مطالِبًـا بتقليـص صلاحيّـات المحكمـة العسـكريَّة التـي يصفهـا بأنَّهـا «مُفرِطـة»، ويجـب أنْ تختـصّ بالعسـكريّين.

ويبـرز تشـجيع البرلمـان الأوروبـي الـدول الأعضـاء علـى «مسـاعدة عائـلات ضحايـا انفجـار مرفـأ بيـروت فـي البحـث فـي إمكانيَّـة رفـع دعـاوى قضائيَّـة فـي محاكـمَ أجنبيَّـة وكذلـك البحـث فـي إمكانيَّـة محاكمـة السياسـيّين... وفـق الولايـة العالميـة» للقضـاء المحلّـي الأجنبـي.

يـدلّ ذلـك علـى أنَّ الاتّحـاد الأوروبـي علـى يقيـن بـأن القضـاء المحلّي لـن يحقـق العدالـة، وهـو بذلـك يُحـاول فتـح سُـبُل قانونيَّـة لتحقيـق العدالة ومحاسـبة المسـؤولين.

٣- تفكُّك الإدارة العامّة

يدخـل قـرار البرلمـان الأوروبـي فـي عُمْـق الأزمـة اللبنانيَّـة وتحلُّـل الدولـة كسـلطة تنفيذيَّـة مسـؤولة عـن مواطنيهـا ومسـتوى عيشـهم وأمنهـم، ويلفـت إلـى تفـكّك الجهـاز الإداري الـذي يشـكّل العمـود الفقـري لوجـود الدولـة وتثبيـت نفـوذ السُّـلطات المركزيَّـة والمحليَّـة، ويشـمل ذلـك كل القطاعـات الخدميَّـة والأمنيَّـة والسياسـيَّة.

يشـير القـرار إلـى فشـل القـوى الحاكمـة فـي لبنـان فـي تأميـن الحاجـات الأساسـيَّة للمواطنيـن بمـا فـي ذلـك «الحـق فـي الغـذاء... والرعايـة الصحيَّـة والسـكن» مـا يـؤدّي الـى ارتفـاع معـدّلات الهجـرة.

ويتـمّ التعامـل مـع لبنـان كدولـة شـبه فاشـلة، ومـن هنـا تأتـي دعـوة البرلمـان الأوروبـي لإدارة المهـام الأساسـيَّة التـي مـن المفتـرض أن تقـوم بهـا الدولـة اللبنانيَّـة، مثـل تقديـم الخدمـات الأساسـيَّة، فيدعـو القـرار إلـى «تشـكيل فريـق عمـل إنسـاني دولـي تحـت رعايـة الأمـم المتّحـدة لدعـم تنفيذ المسـاعدات الإنسـانيَّة والإشـراف على اسـتخدام الأمـوال».

ولا يكتفـي القـرار بذلـك، بـل يخطـو باتجـاه دعـوة الاتحـاد الأوروبـي إلـى أنْ «يعـرض علـى لبنـان نشـر بعثـة استشـاريَّة إداريَّـة شـاملة تابعـة للاتّحـاد الأوروبـي مـن أجـل تلبيـة الحاجـة الملحّـة لمواجهـة الانهيـار المتسـارع لـلإدارات العامّـة والخدمـات الأساسـيَّة مـن خـلال توفيـر خطـة عمـل والدعـم الـلازم ذي الصلـة»، فـي مبـادرة تعنـي الإقـرار بفشـل السُّـلطة السياسـيَّة، مـع توجيه الشـكر لموظفـي القطاع العـام علـى الاسـتمرار فـي تقديـم الخدمـات علـى الرغـم مـن تدنّـي رواتبهـم بسـبب الانهيـار المالـي والاقتصـادي.

٤- اللاجئون السوريّون

يأتـي تعامـل البرلمـان الأوروبـي مـع قضيَّـة اللجـوء السـوري فـي لبنان مـن منطلَقَيـن: الأوّل يدخـل فـي السـياق نفسـه لمعانـاة اللبنانيّيـن نتيجـة انهيـار الدولة اللبنانيَّة كجهازٍ إداري وسـلطة تنفيذيَّـة وخدَمَاتيَّة؛ والثانـي سياسـي يربـط العـودة بالحـلّ السياسـي ويُشـير بشـكل غيـر مباشـر إلـى مسـؤوليَّة «حـزب اللـه» عـن تهجيـر السـوريّين مـن خـلال دعمـه الإبـادة التـي مارَسَـها نظـام الأسـد بحـقّ المنتَفِضيـن.

وفـي المنطلـق الأول، تبـرز دعـوة البرلمـان الأوروبـي إلـى «تشـكيل فريـق عمـل دولـي بمشـاركة الاتّحـاد الأوروبـي والأمـم المتّحـدة والسُّـلطات اللبنانيَّـة لمعالجـة قضيَّـة اللاجئيـن» وهـذا شـبيه بالدعـوة إلـى «نشـر بعثـة استشـاريَّة إداريَّـة» لمسـاعدة الإدارة اللبنانيَّـة.

وللحقيقـة، فـإنَّ الدعـوة لتشـكيل فريـق العمـل الدولـي هذا، كمـا ورد فـي البنـد ١٣ الشـهير مـن مضبطـة الاتهـام الأوروبيَّـة، هـو أمـر إيجابي ويعنـي التعامـل مـع مسـألة اللاجئيـن بمـا يتعـدّى إرسـال مسـاعدات إنسـانيَّة مـن دون أخْـذ هواجـس اللبنانيّيـن فـي الاعتبـار. وهنـا يمكـن للبنـان أن يُطالـب أن يشـمُلَ ذلـك مسـألة اللاجئيـن الفلسـطينيّين بكل تعقيداتهـا، وقـد غابَـت عـن قـرار البرلمـان الأوروبـي أي إشـارة إلـى تأكيـد حقّهـم فـي العـودة.

وهـذا البنـد الـذي أرادت المنظومـة الحاكمـة جعلُـه عنـوان لقـرار البرلمـان الأوروبـي، لا يأتـي بجديـد مـن حيـث توزيـع المسـاعدات الإنسـانيَّة الماليَّـة علـى اللاجئيـن والمجتمعـات المضيفـة اللبنانيَّـة. ولا يأتـي بجديـد أوروبـي أو أممـي حيـن يتحـدّث عـن العـودة الطوعيَّـة والآمنـة. وأساسًـا، فـإنَّ لبنـان الملتـزم دسـتورًا بالمعاهـدات الدوليَّـة، وأبرزهـا معاهـدة حقـوق الإنسـان واتفاقيَّـة مناهضـة التعذيـب، لا يمكنـه إعـادة اللاجئيـن قسـرًا، مـع الاحتفـاظ بحقِّـه فـي إسـقاط صفة اللجـوء عمّـن يتنقّـل بيـن لبنـان وسـوريا.

أمّـا المنطلـق الثانـي الـذي يربط العـودة بالحلّ السياسـي وبمسـؤوليَّة «حـزب اللـه»، فيأتـي حيـن يذكُـر القـرار بأنَّـه «فـي أعقـاب الربيـع العربـي والانتفاضـة الشـعبيَّة فـي سـوريا عـام ٢٠١١، شـنّ نظـام الأسـد حملـة قمـع وحشـيَّة ضـد شـعبه، مـا أسـفر عـن مقتـل أكثـر مـن نصـف مليـون شـخص وتشـريد مـا يقـرُبُ مـن نصـف إجمالي سـكانها، وتحـوّل ٦ ملاييـن شـخص إلـى لاجئيـن ونـزوح ٧ ملاييـن داخليًّـا؛ حيث إنَّ حـزب اللـه سـاعَدَ ودَعَـم نظـام الأسـد فـي الحـرب السـوريَّة، بمـا فـي ذلـك توفيـر القـوّات علـى الأرض ومرافقـة أفـراد الحـرس الثـوري الإسـلامي فـي تنظيـم وتدريـب الميليشـيات السـورية».

ويتّهـم القـرار، اسـتنادًا إلـى تقاريـر منظّمـة «هيومـن رايتـس ووتـش»، السُّـلطات اللبنانيَّـة بـ«اعتقـال عـددٍ مـن اللاجئيـن وترحيلهـم إلـى الحـدود السـوريَّة اللبنانيَّـة وتسـليمهم إلـى السُّـلطات السـوريَّة»، مشـدّدًا علـى «الامتنـاع عـن الترحيـل وفـرض تدابيـرَ تمييزيَّـة والتحريـض علـى الكراهيـة ضـد اللاجئيـن السـوريّين» خصوصًـا مـن قِبَـل الأحـزاب والـوزراء اللبنانيّيـن.

لكـن اللافـت هنـا هـو دعـوة «لبنـان للانضمـام إلـى اتفاقيَّة عـام ١٩٥١ الخاصّـة بوضـع اللاجئيـن الصـادرة عـن الأمـم المتحـدة وبروتوكولهـا لعـام ١٩٦٧». يبـدو ذلـك مطلبًـا بعيـد المنـال، ومـن الممكـن أن يزيـد التوتّـر فـي ظـلِّ الانهيـار الاقتصـادي والفـراغ السياسـي والفوضـى الاقتصاديَّـة والأمنيَّـة وتفـكُّك الجهـاز الإداري، ومـن الممكـن أن يضـع لبنـان أمـام متطلّبـات ماليَّـة غيـر قـادر علـى تأمينهـا بـكل تأكيـد خصوصًـا مـع تقاعُـسِ الـدول المانحـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن المعاهـدات التـي يُعَـدُّ لبنـان جـزءًا منهـا، تفـي بالغـرض.

وهنـا يبقـى السـؤال الأبـرز متعلّقًـا بمسـؤوليَّة التحالـف الحاكـم المتوجِّـه «شـرقًا» والـذي ينـأى بنفسـه عـن الانخـراط فـي المسـارات العربيَّـة والدوليَّـة، لمعالجـة أزمـة اللاجئيـن مـن ضمـن ضوابـط المعاهـدات الدوليـة، بـدلًا مـن الرّهـان علـى نظـام بشّـار الأسـد الـذي لا يريـد عـودة السـوريّين. وهنـا نعـود إلـى الأسـاس: الحـلّ السياسـي وفـق القـرار ٢٢٥٤.

٥- «حزب الله»

يأتـي القـرار علـى ذِكْـرِ «حـزب اللـه» ١٢ مـرة، محمِّـلًا إيّـاه مباشـرة أو بالشـراكة مـع تحالـف المنظومـة الحاكمـة مسـؤوليَّة الانهيـار وتعطيـل القضـاء والمحاسـبة وتشـجيع ثقافـة الإفـلات مـن العقـاب خصوصًـا فـي جريمـة تفجيـر مرفـأ بيـروت. كمـا أنَّ الحـزبَ مسـؤولٌ بالشـراكة مـع حلفائـه عـن الاحتيـال الدسـتوري لتعطيـل جلسـات انتخـاب رئيس للجمهوريَّـة وتأجيـل الانتخابـات البلديَّـة، وبالتالـي تعطيـل انتظـام المؤسّسـات.

لا يكتفـي البرلمـان الأوروبـي بمقاربـة انتهـاكات «حـزب اللـه» فـي الداخـل اللبنانـي، بـل يُشـير إلـى دوره الإقليمـي مـع «الحـرس الثـوري الإيرانـي» فـي دَعْـمِ نظـام بشّـار الأسـد وتدريـب ميليشـياته فـي قمـع السـوريّين وتدميـر البـلاد فـي جرائـم حـرب موثّقـة، لعـلّ علـى رأسـها تأتـي المجـازر الكيماويَّـة والتـي يُصـادف ٢١ آب/أغسـطس ٢٠٢٣ الذكـرى العاشـرة للهجـوم الكيمـاوي الـذي اسـتهدف غوطـة دمشـق الشـرقيَّة عـام ٢٠١٣ وأدّى إلـى وقـوع مئـات الضحايـا.

لا يتوانـى البرلمـان الأوروبـي عـن دعـم اتفـاق ترسـيم الحـدود البحريَّة ودعـم اليونيفيـل مـع الإدانـة الشـديدة لـ«جميـع الهَجَمات علـى قوّات حفـظ السـلام التابعـة للأمـم المتّحـدة» والدعـوة «علـى وَجْـه السـرعة، إلـى محاسـبة المسـؤولين» فـي إشـارة إلـى «حـزب اللـه» أيضًـا.

يعنـي ذلـك مـن ضمـن مـا يعنيـه، تحذيـر الحـزب وأذْرُعـه مـن إثـارة أيّ نـزاع علـى الحـدود الجنوبيَّـة يـؤدّي إلـى تهديـد الاسـتقرار الهـشّ أصـلًا.

لكـن مـا يشـير إلـى تصعيـد غيـر مسـبوق مـن جانـب الأوروبيّيـن، هو أنَّ القـرار ـ فـي البنـد ١٥ ـ «يدعـو الاتّحـاد الأوروبـي إلـى إضافـة حزب اللـه بالكامـل والحـرس الثـوري الإسـلامي إلـى قائمتـه للمنظّمـات الإرهابيَّـة المحظـورة»، وذلـك يعنـي ضـمّ الجنـاح السياسـي إلـى العسـكري علـى لائحـة الإرهـاب الأوروبيَّـة.

يطـرح هـذا البنـد إشـكاليَّة ويشـكّل ذلـك ضربـةً لجهـود إدارة الرئيـس الفرنسـي إيمانويـل ماكـرون السـاعية إلـى إيصـال مرشـح «حـزب الله» للرئاسـة، سـليمان فرنجيَّـة، والتـي تعتبـر الحـزب شـريكًا فـي إرسـاء سياسـتها اللبنانيَّـة أو رؤيتهـا للحـلّ. وعلـى الرغـم مـن أن مـا تُريـده فرنسـا تمّـت عرقلَتُـه داخليًّـا وإقليميًّـا ـ خصوصًـا سـعوديًّا ـ فـإنَّ الصفعـة هـذه المـرّة أتـت مـن البيـت الداخلـي الأوروبـي.

خلاصة

يأتـي هـذا التوصيـف الدقيـق ومضْبَطـة الاتّهـام الشـاملة مـن البرلمان الأوروبـي بـدلًا مـن هيئـات الرقابـة والتشـريع اللبنانيَّـة، وهـذا يـدلّ للأسـف علـى حجـم التعطيـل والتفـكّك الـذي أصـاب الجهـاز الإداري والتنفيـذي والقضائـي فـي الدولـة اللبنانيَّـة.

لكـن هـذا القـرار البرلمانـي الـذي مـن الممكـن أن يتّخـذَ طابعًـا أكثـر قَسْـوَة إذا تـمَّ تبنّيـه علـى المسـتوى التنفيـذي فـي الاتحـاد الأوروبـي، يقتـرح فعليًّـا إدارةً دوليَّـة للبنـان، سـواء بغطـاء اسـتشاري أو تشـاوُري، وهـو يعنـي أنَّ لبنـان بـات يُعتبـر فـي المحافـل والمعاييـر الأوروبيَّـة بمثابـة دولـة غيـر قـادرة علـى حمايـة مواطنيهـا بـل كل سـكّان البلاد ـ بمـن فيهـم اللاجئـون ـ وتأميـن مسـتوى حيـاة لائـق أو حتـى بديهيّـات العيش.

يُعيـد هـذا القـرار إلـى الواجهـة مبـدأ «مسـؤوليَّة الحمايـة» (Responsibility to Protect) الـذي اعتمـده مجلـس الأمـن لإصـدار القراريـن ١٩٧٠ و١٩٧٣ فـي ليبيـا.

فهـذا المبـدأ الـذي أُقِـرّ العـام ٢٠٠٥، يعتمـد علـى ثـلاث ركائـز: ١- مسـؤوليَّة كل دولـة عـن حمايـة سـكّانها؛ ٢- مسـؤوليَّة المجتمـع الدولـي عـن مسـاعدة الـدول فـي حمايـة سـكّانها؛ ٣- مسـؤوليَّة المجتمـع الدولـي عـن الحمايـة عندمـا تفشـل الدولـة بوضـوح فـي حمايـة سـكّانها.

دعـوات البرلمـان الأوروبـي فـي القـرار الأخيـر بشـأن لبنـان تأتـي فـي سـياق الركيـزة الثانيـة «مسـؤوليَّة المجتمـع الدولـي عـن مسـاعدة الـدول فـي حمايـة سـكّانها»، فهـل التمـادي فـي تخلّـي المنظومـة الحاكمـة عـن مسـؤوليّاتها بمـا يجعلهـا ليـس فقـط دولـة غيـر قـادرة، لا بـل وغيـر راغبـة، بحمايـة مواطنيهـا سـيُصبِح بابًـا لتكريـس الركيـزة الثالثـة أي مسـؤوليَّة المجتمـع الدولـي فـي التدخّـل مباشـرة لأخْـذِ زِمام المبـادرة سـواء بقـرار مـن مجلـس الأمـن بموجـب الفصـل السـابع، أو بمبـادرة أوروبيَّـة ـ أميركيَّـة؟

قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ١٢ تموز ٢٠٢٣ حول الوضع في لبنان (٢٠٢٣/٢٧٤٢(RSP))

البرلمان الأوروبي،

- بالنظر إلى قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما قراره الصادر في ١٦ أيلول ٢٠٢١ بشأن الوضع في لبنان،

- بالنظر إلى قرارات مجلس الأمن السابقة، ولا سيَّما ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٧٠١ (٢٠٠٦) و٢٥٣٩ (٢٠٢٠) و٢٥٩١ (٢٠٢١) و٢٦٥٠ (٢٠٢٢)،

- بالنظر إلى الاتفاقيَّة الأورو متوسطيَّة المؤسِّسة لشراكة بين المجموعة الأوروبيَّة ودُوَلِها الأعضاء من جهة، والجمهوريَّة اللبنانيَّة من جهة ثانية،

- بعد الاطّلاع على قرار المجلس الأوروبي ٨٦٠/٢٠٠٧/EC الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حول تقديم المساعدة الماليَّة العامّة للمجتمع في لبنان،

- بعد الاطّلاع على البيان الصحفي لوفد العلاقات مع دول «المشرق» في زيارة رسميَّة إلى لبنان في الفترة الممتدّة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٣،

- بعد الاطّلاع على الالتزامات المتَّفَق عليها في إطار أولويّات الشراكة بين الاتّحاد الأوروبي ولبنان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ومؤتمر سيدر (المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع الشركات) في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF) في لبنان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ ولقاءات مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و١٩ أيار/مايو ٢٠٢١،

- بعد الاطّلاع على التقرير النهائي لـ«بعثة الاتّحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات« حول الانتخابات البرلمانيَّة التي أُجريت في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢،

- بعد الاطّلاع على قرار المجلس الأوروبي الصادر في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٢٢ بتمديد إطار الاتّحاد الأوروبي للعقوبات المستهدَفة لمدة عام واحد،

- بعد الاطّلاع على البيان الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ عن الممثّل الأعلى للاتّحاد الأوروبي للشؤون الخارجيَّة والسياسة الأمنيَّة/نائب رئيسة المفوضيَّة الأوروبيَّة جوزيب بوريل حول الوضع السياسي في لبنان والبيان الصادر في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ بشأن تصاعُد العنف،

- بعد الاطّلاع على البيان الصادر عن وفد الاتحاد الأوروبي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ بشأن الوضع الحالي في لبنان،

- بعد الاطّلاع على البيان الصادر في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ عن المنسِّقة الخاصّة للأمم المتّحدة حول الانتخابات البلديَّة في لبنان،

- بعد الاطّلاع على تصريحات مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمتحدّثة باسمها حول الوضع في لبنان،

- بعد الاطّلاع على اتفاقيّات جنيف الأربع في العام ١٩٤٩ المتعلّقة بوضع اللاجئين وبروتوكولاتها الإضافيَّة التي صادَقَ عليها لبنان،

- بعد الاطّلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨،

- بعد الاطّلاع على المادة ١٣٢ الفقرة (٢) والفقرة (٤) من قواعد وإجراءات البرلمان الأوروبي،

أ- حيث إنَّ الوضع الحالي في لبنان مُقلِقٌ للغاية ويُنذِر بالخطر بسبب الأزمات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والماليَّة والصحيَّة، والانهيار المؤسّساتي؛ حيث إنَّ تضخُّم أسعار الكهرباء والغاز والمياه قد بلغ ذروته بنحو ٦٠٠٪ في حزيران/يونيو ٢٠٢٢؛ حيث إنَّ غالبيَّة اللبنانيّين يعيشون في فَقْرٍ والسُّلطات تفشل في ضمان حق كل فرد في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحقّ في الغذاء؛ حيث إنَّ تدهور الوضع الاقتصادي وازدياد معدّل الفَقْر قد فرض صعوبات في الحصول على الحقوق الأساسيَّة، مثل الرعاية الصحيَّة والسكن، وزيادة معدّلات الهجرة؛

ب- حيث إنَّ لبنان شريك قريب وهامّ مع الاتّحاد الأوروبي؛ حيث إنَّ هذه الشراكة قائمة على المصالح المشتركة والروابط التاريخيَّة والثقافيَّة طويلة الأمد والحوار السياسي والاجتماعي الدائم والاتصالات المتواصلة؛ حيث إنَّ لبنان يَنعَم بمجتمع مدني نابض بالحياة وأحزاب سياسيَّة تشمل الكثير من النشطاء وقادة المجتمع والأكاديميّين والفنانين والمجموعات الشبابيَّة التي تحَشِد وتدعو إلى إصلاحات عاجلة؛

ج- حيث إنَّه أُجريت انتخابات نيابيَّة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢ في لبنان، خسر بنتيجتها حزب الله وحلفاؤه الأغلبيَّة في مجلس النوّاب وعُيِّنَ نجيب ميقاتي، من جديد، بالأغلبيَّة لتشكيل حكومة جديدة، لكنّه فشل في ذلك بسبب الانسداد السياسي؛ حيث إنَّ هذا الوضع استمرّ حتى انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون وتَرْك حكومة تصريف الأعمال برئاسة ميقاتي مسؤولة عن البلاد؛

د- حيث إنَّ حزب الله وحركة أمل وحلفائهما قد لجأوا إلى تكتيكات غير دستوريَّة لمنع إتمام التصويت النيابي، مثل الانسحاب بعد الجولة الأولى أو تطيير النصاب لعرقلة انتخاب مرشّح المعارضة؛ حيث إنَّ رئيس مجلس النوّاب اللبناني نبيه برّي قد رفض إجراء جولات تصويت علنيَّة لانتخاب رئيس خارقًا أحكام الدستور اللبناني؛ حيث إنَّ هذا الأمر قد أدّى إلى عرقلة الانتخابات الرئاسيَّة لمدة ١٠ أشهر، في وقت يحتاج لبنان إلى وجود رئيس جمهوريَّة من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة ومنع الانهيار التامّ وإعادة مؤسّسات الدولة للعمل والحفاظ على النظام الديموقراطي؛ حيث إنَّ هذا المأزق السياسي هو نتيجة لأزمة سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة متعدّدة الطبقات تؤثّر على كافة مجالات الدولة اللبنانيَّة؛

هـ- حيث إنَّ قرار المجلس (السياسة الخارجيَّة والأمنيَّة المشتركة للاتّحاد الأوروبي) رقم ١٢٧٧/٢٠٢١ بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١ ينصّ على إمكانيَّة فرض عقوبات على أشخاص وكيانات مسؤولة عن تقويض الديموقراطيَّة أو سيادة القانون في لبنان؛

و- حيث إنَّه كان من المقرّر إجراء الانتخابات البلديَّة في لبنان في ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٣ وتمَّ تأجيلها للعام الثاني على التوالي؛ حيث إنَّ وزير الداخليَّة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال بسّام مولوي قد أكّد استعداد البلاد لإجراء الانتخابات البلديَّة؛ حيث إن المنسّق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يدعم إجراء هذه الانتخابات بشكل كامل ويعتبرها مهمة للالتزام بالجداول الزمنيَّة الدستوريَّة والممارسات الديموقراطيَّة في لبنان، في وقت تواجه فيه البلاد فراغًا رئاسيًّا وشللًا مؤسّساتيًّا واسع النطاق؛ حيث إنَّ مجلس النوّاب اللبناني، بأصوات حزب الله وحركة أمل والتيّار الوطني الحرّ والجماعات السياسيَّة المتحالفة معه، قد قرّر تأجيل الانتخابات البلديَّة في البلاد لمدّة أقصاها عام واحد حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٤ بحجّة نقص التمويل؛ حيث إنَّ هذا التأجيل قد يزيد من حدّة الشّلل المؤسّساتي القائم وانعدام ثقة اللبنانيّين في الديموقراطيَّة؛

ز- حيث إنَّ الصعوبات الاقتصاديَّة وسياسات التقشّف والفساد المستشري قد أثارت عدّة مَوْجات من الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، أضخمها في الذكرى السنويَّة لثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر التي بدأت في عام ٢٠١٩؛ حيث إنَّ الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعيَّة لا تزال مرتبطة بهذه الأسباب، وهي مستمرّة في جميع أنحاء البلاد؛

ح- حيث إنَّ انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، والذي لا يزال يُعتبر أكبر انفجار غير نووي في العالم، قد قَتَل أكثر من ٢٢٠ شخصًا من بينهم أكثر من ٢٠ مواطنًا من الاتّحاد الأوروبي، وجرح ٧٠٠٠ شخص، وشَرّد ٣٠٠٠٠٠ شخص ودمّر أو ألحَقَ ضررًا بـ٧٤٠٠٠ منزل؛

ط- حيث إنَّه وبعد ثلاث سنوات من انفجار مرفأ بيروت، تمَّ عرقلة التحقيق المحلّي الذي يبحث في الأسباب التي أدّت إليه، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى إساءة استخدام السلطة من قِبَل الفاعلين السياسيّين، خصوصًا حزب الله وحلفائه ووزير العدل والمدّعي العام؛ حيث إنَّ الفساد طويل الأمد وسوء الإدارة والإهمال والهيكل الإداري للمرفأ قد سمح بتخزين مادة مركّبة شديدة الانفجار (نترات الأمونيوم) بشكل عشوائي في المرفأ لمدة ست سنوات تقريبًا على الرغم من تحذيرات المسؤولين المحليّين؛ وحيث

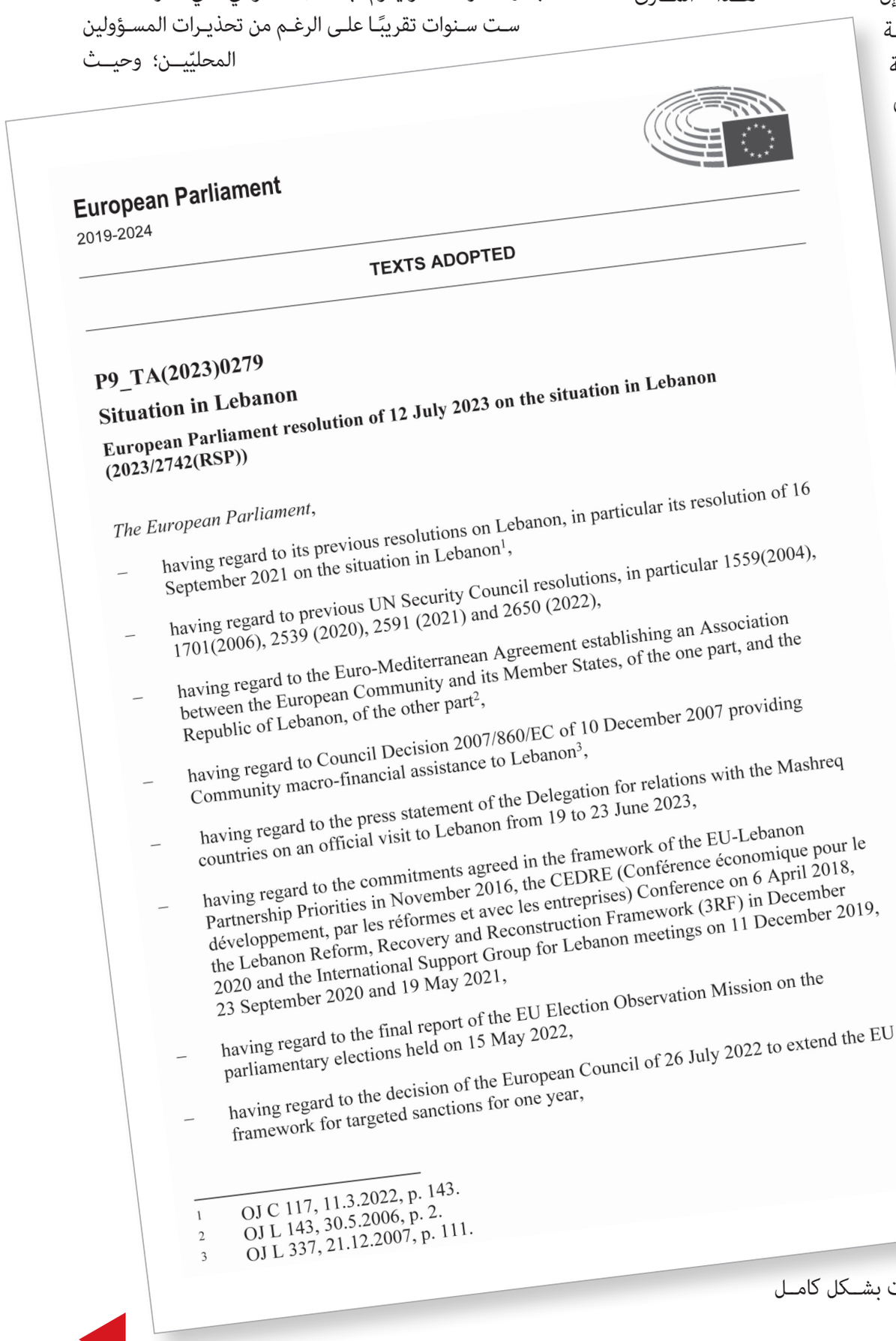

European Parliament
2019-2024

TEXTS ADOPTED

P9_TA(2023)0279

Situation in Lebanon

European Parliament resolution of 12 July 2023 on the situation in Lebanon (2023/2742(RSP))

The European Parliament,

– having regard to its previous resolutions on Lebanon, in particular its resolution of 16 September 2021 on the situation in Lebanon[1],

– having regard to previous UN Security Council resolutions, in particular 1559(2004), 1701(2006), 2539 (2020), 2591 (2021) and 2650 (2022),

– having regard to the Euro-Mediterranean Agreement establishing an Association between the European Community and its Member States, of the one part, and the Republic of Lebanon, of the other part[2],

– having regard to Council Decision 2007/860/EC of 10 December 2007 providing Community macro-financial assistance to Lebanon[3],

– having regard to the press statement of the Delegation for relations with the Mashreq countries on an official visit to Lebanon from 19 to 23 June 2023,

– having regard to the commitments agreed in the framework of the EU-Lebanon Partnership Priorities in November 2016, the CEDRE (Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises) Conference on 6 April 2018, the Lebanon Reform, Recovery and Reconstruction Framework (3RF) in December 2020 and the International Support Group for Lebanon meetings on 11 December 2019, 23 September 2020 and 19 May 2021,

– having regard to the final report of the EU Election Observation Mission on the parliamentary elections held on 15 May 2022,

– having regard to the decision of the European Council of 26 July 2022 to extend the EU framework for targeted sanctions for one year,

1 OJ C 117, 11.3.2022, p. 143.
2 OJ L 143, 30.5.2006, p. 2.
3 OJ L 337, 21.12.2007, p. 111.

إنَّه في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢١ قد خرجت مظاهرة حاشدة في الشارع في بيروت يطالب فيها المتظاهرون بالمساءلة حول انفجار المرفأ؛ حيث إنَّ مظاهرة حاشدة أخرى خرجت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بقيادة حزب الله وحركة أمل ضد المحقّق العدلي القاضي طارق بيطار قد تحوّلت إلى هجوم منظّم من قِبَل حزب الله وحركة أمل على منطقة عين الرمانة وعلى حزب القوّات اللبنانيَّة الذي يدعم التحقيق في انفجار مرفأ بيروت؛

ي- حيث إنَّ القاضي طارق البيطار قد طلَبَ في ٢ تموز/يوليو ٢٠٢١ من مجلس النوّاب رفع الحصانة عن ثلاثة من أعضائه حتى يتمكّن من توجيه اتّهامات إليهم بالإهمال الجنائي والقتل عن قَصدٍ مُحْتمَل في قضيَّة انفجار المرفأ بسبب مسؤوليّاتهم الوزاريَّة أثناء تخزين المواد الخطرة؛ حيث إنَّ اثنين من الوزراء السابقين المتّهمين قد أُعيد انتخابهما وهما حاليًّا عضوان في مجلس النوّاب؛ حيث إنَّ مجلس النوّاب اللبناني، بغالبيَّة أعضائه، لم تُرفَع الحصانة عنهم حتى حزيران/يونيو ٢٠٢٣.

ك- حيث إنَّ «هيومن رايتس ووتش»، منظّمة العفو الدوليَّة ومنظّمة العمل القانوني حول العالم والمفكرة القانونيَّة ولجنة الحقوقيّين الدوليَّة قد قامت بتوثيق مجموعة من العيوب الإجرائيَّة والنظاميَّة تشوّه التحقيق المحلّي وتحرمُهُ من أي قدرة على تحقيق العدالة بمصداقيَّة، خصوصًا بسبب التدخّل السياسي الصارخ وحصانة المسؤولين السياسيّين رفيعي المستوى وعدم احترام المعايير التي تضمَن المحاكمة العادلة والإجراءات القانونيَّة الواجبة؛ حيث إنَّه في ظلّ هذه الظروف، يُعتَبر إنشاء بعثة دوليَّة لتقصّي الحقائق مفوَّضة من قِبَل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة أمرٌ واجب؛ حيث إنَّ أكثر من ١٦٢ منظّمة حقوقيَّة لبنانيَّة ودوليَّة وناجين وأهالي الضحايا قد حثّوا أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة على إصدار قرار يتعلّق بهذه الغاية؛

ل- حيث إنَّ العقيد جوزيف سكاف، المدير السابق لشعبة مكافحة المخدّرات في المرفأ، الذي كان أوّل من حذّر الإدارة من خطر تخزين المواد الكيميائيَّة في العام ٢٠١٤ قد قُتِلَ في العام ٢٠١٧؛ حيث إنَّ جو بجّاني، الذي صَوَّر العنبر الخَطِر [العنبر رقم ١٢] قبل الانفجار وبعدَه، قد قُتِلَ وسُرِقَ هاتفه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛ حيث إنَّ الناشط والناشر لقمان سليم قد اغتيل في شباط/فبراير ٢٠٢١ بعد ١٠ أيام من اتّهامه حزب الله بتزويد نظام بشّار الأسد بنترات الأمونيوم؛

م- حيث إنَّه أُقيمت منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ واحد وعشرون دعوى قضائيَّة ضد المحقّق العدلي في الانفجار، القاضي طارق بيطار، وقُضاة آخرين ينظرون في القضايا، والتي تشمل بشكل أساسي سياسيّين من حزب الله وحلفائهم والمدّعي العام ووزير العدل؛ حيث إنَّه تمَّ تعليق التحقيق المحلّي في الانفجار من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ بعد أن قام اثنان من السياسيّين المتّهمين في القضيَّة برفع شكوى أخرى ضد القاضي بيطار، وكذلك مجلس القضاء الأعلى الذي سبَقَ أن نظَرَ في طلبهما بإقالة القاضي بيطار من منصبه ورفضه؛ حيث إنَّ الهيئة العامّة لمحكمة النقض في لبنان، التي تتمتّع بالاختصاص القضائي الآن، غير قادرة على البتّ في هذه القضايا لأنّها لا تملك النصاب القانوني بسبب تقاعُد أحد أعضائها في أواخر عام ٢٠٢١، ولا يمكن استئناف القضيَّة حتى يتمّ إجراء تعيينات قضائيَّة جديدة؛ حيث إنَّ وزير الماليَّة في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل قد رفض التوقيع على المرسوم الخاص بالتعيينات القضائيَّة، الأمر الذي أجبر القاضي بيطار على إيقاف التحقيق من جديد؛

ن- حيث إنَّه يوجد أكثر من مليون ونصف المليون سوري في لبنان، بالإضافة إلى حوالى ١٥٨٠٠ لاجئ من أصول أثيوبيَّة وعراقيَّة وسودانيَّة ومن أصول أخرى مسجّلين لدى المفوضيَّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وحوالى ٢٠٧٧٠٠ لاجئ فلسطيني، يؤثّرون على الاقتصاد اللبناني ويساهمون في أزمته المتعدّدة الأبعاد؛ حيث إنَّ اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان لا يزالون يواجهون تحدّيات وقيودًا كبيرة، حيث يعيش معظمهم في فَقْر ويعتمدون على مساعدة وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى (الأونروا) كمصدر رزقهم الرئيسي؛

س- حيث إنَّه في أعقاب الربيع العربي والانتفاضة الشعبيَّة في سوريا عام ٢٠١١، شنّ نظام الأسد حملة قمعٍ وحشيَّة ضد شعبه، ما أسفر عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص وتشريد ما يَقرُب من نصف إجمالي سكّانها، وتحوّل ٦ ملايين شخص إلى لاجئين ونزوح ٧ ملايين داخليًّا؛ حيث إنَّ حزب الله ساعَدَ ودعَمَ نظام الأسد في الحرب السوريَّة، بما في ذلك توفير القوّات على الأرض ومرافقة أفراد الحرس الثوري الإسلامي في إنشاء وتدريب الميليشيات السوريَّة؛ حيث إنَّ الجناح العسكري لحزب الله مُدْرَج على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظّمات الإرهابيَّة المحظورة؛

ع- حيث إنَّه وبحسب تقارير «هيومن رايتس ووتش»، تمَّ اعتقال عدد من اللاجئين وترحيلهم إلى الحدود السوريَّة اللبنانيَّة وتسليمهم إلى السُّلطات السوريَّة؛

ف- حيث إنَّه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر خطا لبنان وإسرائيل خطوة تاريخيَّة، إذ توصّلا إلى اتفاق على ترسيم الحدود البحريَّة بينهما، التي من شأنها أن تساهم في استقرار وازدهار الجارين، وكذلك في المنطقة ككل ؛

ص- حيث إنَّ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتّحدة قد تبنّى في ٣١ آب ٢٠٢٢ القرار ٢٦٥٠ (٢٠٢٢)، الذي جدّد تفويض قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان (يونيفيل) حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٣؛ حيث إنَّه أشار إلى ضرورة نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان واحترام جميع الأطراف وَقْف الأعمال العدائيَّة ومنع انتهاكات الخط الأزرق وضمان حرية حركة «اليونيفيل» ووصولها إلى المناطق المهمّة الرئيسيَّة على طول الخط الأزرق؛

ق- حيث إنَّ مذكّرة توقيف دوليَّة قد صدرت في أيار/مايو ٢٠٢٣ بحق رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي منذ عام ١٩٩٣، على خلفيَّة دعوى قضائيَّة رُفِعَت ضدّه في فرنسا وألمانيا بتُهَم غسل الأموال والاحتيال والتزوير والاختلاس والمشاركة في جمعيَّة إجراميَّة؛ حيث إنَّ اليوروجست [الوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائيَّة] قد أكّدت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٢ أنَّ سلطات من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ قد صادرت ممتلكات وأصولًا مجمَّدة للسيّد سلامة بقيمة ١٢٠ مليون يورو؛ حيث إنَّ السيّد سلامة ينفي ارتكاب أي مخالفات ويرفض الاستقالة؛ حيث إنَّ ولاية السيّد سلامة تنتهي في تموز/يوليو ٢٠٢٣؛

ر- حيث إنَّ المدّعي العام في موناكو يُجري تحقيقًا بشأن غسل الأموال ضد رئيس الوزراء ميقاتي، الذي يَظهر أيضًا في وثائق باندورا؛

١. يعتبر أنَّ الوضع الذي وصل إليه لبنان حاليًّا، هو نتيجة أعمال السياسيّين في عموم الطبقة الحاكمة والأطراف المسلّحة غير الشرعيَّة التي تُعرقل سَيْر العمليَّة الديموقراطيَّة والدستوريَّة ويدعو إلى نزع سلاحها؛ ويدعو النخبة السياسيَّة اللبنانيَّة إلى تحمُّل مسؤوليّتها في الوضع الراهن في البلاد؛

٢. يدعو بشدّة مجلس النوّاب اللبناني على انتخاب رئيس له في أقصر فترة زمنيَّة مُمْكِنة من أجل البدء بمعالجة الأزمات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والماليَّة والصحيَّة، والانهيار المؤسساتي؛ ويحثّ النوّاب جميعًا على تأييد مطالب اللبنانيّين والدفاع عنها؛ يُعرب عن قلقه البالغ إزاء العَقَبات التي تعترض تنفيذ الإصلاحات اللازمة ويدعو القادة اللبنانيّين إلى إعطاء الأولويَّة للمصالح الوطنيَّة؛ يأسف أنَّ مجلس النوّاب اللبناني لم ينتخب رئيسًا بعد ١٢ جلسة انتخابيَّة رئاسيَّة غير حاسمة؛

٣. يأسف لتأجيل الانتخابات البلديَّة المقرّرة إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٢٢ للمرة الثانية خلال عامين، ما أدّى إلى مزيد من الجمود السياسي وزيادة الخلل في مؤسّسات الدولة؛ يحث وزارة الداخليَّة والبلديّات على الالتزام بإجراء الانتخابات البلديَّة خلال الأشهر الستة المقبلة والمضيّ قُدُمًا في التحضيرات وِفْقًا لذلك؛ يدعو السُّلطات اللبنانيَّة إلى الطلب من الممثّل الأعلى للاتّحاد الأوروبي للشؤون الخارجيَّة والسياسة الأمنيَّة/نائب رئيسة المفوضيَّة الأوروبيَّة بنشر بعثة مراقبة الانتخابات، أو بدلًا من ذلك، بعثة خبراء الانتخابات، قبل أشهر من الانتخابات البلديَّة؛ يحثّ المفوضيَّة والدول الأعضاء على تقديم كل المساعدات الفنيَّة والماليَّة للمساهمة في التمكين من إجراء الانتخابات في الوقت المحدَّد وفي أفضل الظروف الممكنة،

1. Considers Lebanon's present situation to be caused by politicians across the ruling class and by illegally armed parties obstructing the democratic and constitutional process and calls for their disarmament; calls on Lebanon's political elite to take their share of the responsibility for the current situation in the country;

2. Urges the Lebanese Parliament to elect a president in the shortest possible timeframe in order to begin addressing the political, economic, social, financial and health crises, and the state of institutional breakdown; urges them all to finally endorse and defend the Lebanese people's claims; expresses grave concern about the obstacles to the implementation of the necessary reforms and calls on the Lebanese leaders to prioritise national interests; regrets that the Lebanese Parliament has yet to elect a president after 12 inconclusive presidential election sessions;

3. Regrets that the municipal elections scheduled for May 2022 were postponed for the second time in two years, leading to a further political stalemate and increasing the dysfunction of the state institutions; urges the Ministry of Interior and Municipalities to commit to holding the municipal elections within the next six months and proceed with the preparations accordingly; calls on the Lebanese authorities to request that the VP/HR deploy an election observation mission, or, alternatively, an election expert mission, months ahead of the municipal elections; urges the Commission and the Member States to provide all the technical and financial assistance to contribute to enabling the elections to be held on time and in the best conditions possible, and to strive to guarantee the fairness and transparency of the whole process, while insisting that it is the government's responsibility to set aside the necessary budget for holding municipal elections;

4. Calls for an international humanitarian task force under the auspices of the UN to support the implementation of humanitarian assistance and oversee the use of funds;

5. Calls for the EU to offer Lebanon the deployment of a comprehensive EU administrative advisory mission in order to address the urgent need to counter the accelerating breakdown of public administration and basic services by providing an action plan and related necessary support; commends the role of essential public sector workers who, despite having their salaries cut by more than half in recent years because of austerity measures, have continued to deliver key services to the population in areas such as health, education and care;

6. Calls on the Lebanese government to swiftly implement key governance, economic and financial reforms that will ensure political and economic recovery, including the credible regulation of key economic sectors such as the electricity sector; welcomes the adoption of amendments to the Lebanese banking secrecy law as a key step towards unlocking international macro-financial assistance, namely from the International Monetary Fund; invites the country to continue implementing reforms, including in the judiciary, to ensure independence and prevent political interference and institutionalised impunity in the justice system; recalls the urgent need to limit the exorbitant power of the military court and limit its competencies to only perform trials for military crimes committed by the military and never to try civilians; recalls that the EU, the World Bank and the UN have demanded the establishment of an independent and transparent judiciary, the adoption of a modern public procurement law and the enactment of an anticorruption strategy;

7. Calls on the Council to apply targeted sanctions under the framework adopted by the Council on 30 July 2021 against all of those who are infringing the democratic and electoral process in the Lebanese institutions, those involved in serious financial misconduct and those obstructing corruption investigations or the domestic investigation into the Beirut port explosion or an upcoming international fact-finding mission, and seize their assets in the EU; notes that the Council Framework is due to expire on 30 July 2023; calls on the Council to take immediate action to extend it and work toward its renewal;

8. Recalls that a transparent, independent, neutral and effective investigation into the Beirut port explosion is a priority and must be ensured; urges the Lebanese authorities to respect the judicial procedures and the independence of the judiciary and assist every effort that would allow those responsible for the decisions that led to the blast in the port of Beirut to be properly investigated and held to account; calls for an independent international fact-finding mission to Lebanon to investigate the Beirut explosion within the framework of the UN; insists that those found directly or indirectly responsible must be held accountable for the lives lost and the damage done to the Lebanese people; insists that the port of Beirut is key infrastructure for Lebanon and needs to be reconstructed; urges the authorities to fully cooperate with Judge Bitar, who is leading the investigation into the explosion of the port;

والسعي لضمان نزاهة وشفافيّة العمليّة بأكملها، مع الإصرار على مسؤوليّة الحكومة في تخصيص الميزانيّة اللازمة لإجراء الانتخابات البلديّة؛

٤. يدعو إلى تشكيل فريق عمل إنساني دولي تحت رعاية الأمم المتّحدة لدعم تسهيل وصول المساعدات الإنسانيّة والإشراف على استخدام الأموال؛

٥. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى أن يُعرَض على لبنان نشر بعثة استشاريّة إداريّة شاملة تابعة للاتّحاد الأوروبي من أجل تلبية الحاجة الملحّة لمواجهة الانهيار المتسارِع للإدارات العامّة والخدمات الأساسيّة من خلال توفير خطة عمل والدعم اللازم ذي الصلة؛ يثني على دور العاملين في القطاع العام الذين، على الرغم من تدنّي رواتبهم إلى أكثر من النصف في السنوات الأخيرة بسبب تدابير التقشّف، قد استمرّوا في تقديم الخدمات الرئيسيّة للسكّان في مجالات مثل الصحة والتعليم والرعاية؛

٦. يدعو الحكومة اللبنانيّة إلى الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الإداريّة والاقتصاديّة والماليّة الرئيسيّة التي ستَضْمَن الانتعاش السياسي والاقتصادي، خصوصًا ذلك التنظيم الموثوق به للقطاعات الاقتصاديّة الرئيسيّة مثل قطاع الكهرباء؛ يرحِّب باعتماد تعديلات على قانون السرية المصرفيّة اللبناني كخطوة رئيسيّة نحو إطلاق العَنَان للمساعدات الماليّة الكليّة الدوليّة، وتحديدًا من صندوق النقد الدولي؛ يدعو البلاد لمواصلة تنفيذ الإصلاحات، وخصوصًا في القضاء، لضمان الاستقلاليّة وحماية النظام القضائي من التدخُّل السياسي ومن «الإفلات المؤسَّسي» من العقاب؛ يُذكِّر بالحاجة الماسّة للحدّ من السلطة المفْرَطة للمحكمة العسكريّة وتقليص صلاحيّاتها إلى إجراء محاكمات للجرائم العسكريّة التي يرتكبها الجيش وعدم محاكمة المدنيّين؛ يذكِّر بأن الاتّحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتّحدة قد طالبوا بإنشاء سلطة قضائيّة مستقلّة وشفّافة واعتماد قانون الشراء العام الحديث وسنّ استراتيجيّة لمكافحة الفساد؛

٧. يدعو المجلس إلى تطبيق عقوبات موجّهة بموجب الإطار الذي اعتمده المجلس في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١ ضد كل من يُخالِف العمليّة الديموقراطيّة والانتخابيّة في المؤسّسات اللبنانيّة، والمتورِّطين في مخالفات ماليّة جسيمة، مثل حاكم المصرف المركزي في لبنان، رياض سلامة، وأولئك الذين يعرقلون تحقيقات الفساد أو التحقيق المحلّي في انفجار مرفأ بيروت أو بعثة دوليّة مُقبلة لتقصّي الحقائق، ومصادرة أصولهم في الاتحاد الأوروبي؛ يُشير إلى أنّ إطار عمل المجلس من المقرّر أن ينتهي في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٣؛ يدعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات فوريّة لتمديده والعمل على تجديده؛

٨. يذكّر بأن تحقيقًا شفّافًا ومستَقلًّا ومحايِدًا وفعّالًا في انفجار مرفأ بيروت يمثّل أولويّة ويجب ضمانه؛ يحثّ السُّلطات اللبنانيّة على احترام الإجراءات القضائيّة واستقلاليّة القضاء ودَعْم المساعي التي من شأنها أن تسمح بالتحقيق الملائم مع المسؤولين عن القرارات التي أدّت إلى الانفجار في مرفأ بيروت ومحاسبتهم؛ يدعو إلى تشكيل بعثة دوليّة مستقلّة لتقصّي الحقائق في لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتّحدة؛ يُصرُّ على وجوب محاسبة المسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالشعب اللبناني؛ يُصرُّ على أنّ مرفأ بيروت هو البنية التحتيّة الأساسيّة للبنان ويجب إعادة بنائه؛ ويحثّ السُّلطات على التعاون الكامل مع القاضي بيطار الذي يقود التحقيق في انفجار المرفأ؛

٩. يُشجّع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مساعدة عائلات ضحايا انفجار مرفأ بيروت في دراسة احتمال رفع دعاوى قضائيّة في محاكم وطنيّة أجنبيّة وكذلك دراسة احتمال محاكمة السياسيّين المتّهمين بارتكاب أعمال وحشيّة بموجب الولاية القضائيّة العالميّة؛ يدعو مجلس حقوق الإنسان إلى إصدار قرار بإنشاء وإرسال بعثة تقصّي حقائق مستقلّة ومُحايِدَة لتحديد وقائع وظروف انفجار بيروت، بما في ذلك الأسباب الجذريّة، وإقرار مسؤوليّة الدولة والأفراد وتعزيز العدالة وتعويض الضحايا؛

١٠. يُدين بشدّة ثقافة الإفلات من العقاب التي انتشرت في لبنان؛ يشعر بالقلق إزاء محاولات ترهيب أعضاء المجتمع المدني المستقلّ عبر مختلف الوسائل؛ يشير إلى أن الضحايا وأُسَرِهم لا يمكنهم الانتظار أكثر لتحقيق العدالة؛ يدعو إلى وضع حدٍّ فوري لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في المؤسّسات اللبنانيّة ويحثّ السُّلطات على إزالة جميع العَقَبات أمام التحقيقات القضائيّة الجارية، لا سيَّما في قضايا الفساد؛

١١. يسلّط الضوء على ضرورة تعزيز الحلول المسْتَدامة للتصدّي لأزمات انعدام الأمن الغذائي والطاقة وضرورة تقديم الدعم الإنساني المباشَر، بما يتماشى مع توصيات منظمة الأغذية والزراعة؛ يدعو إلى اقتران الدعم الإنساني من الاتّحاد الأوروبي بدعم المزارعين والعمال الزراعيين وغيرها من أشكال الدعم لإنتاج الغذاء المحلّي، فضلًا عن الاستثمار في البُنية التحتيّة لتوليد الطاقة المتجدّدة في البلاد؛

١٢. يُعرب عن قلقه إزاء الكثير من حالات سوء الإدارة والاحتيال المتعلّقة بالمشاريع الممولّة من الاتّحاد الأوروبي بسبب الافتقار إلى الشفافيّة والرقابة وضُعْف معايير الاختيار والعطاءات وحفظ السجلّات؛ يدعو المفوضيّة ومكتب المدعي العام الأوروبي (EPPO) للنظر في قضيّة سوء الاستخدام المزعوم لأموال الاتّحاد الأوروبي لمرافق إدارة النفايات؛ يُشدّد على أنّ الاتّحاد الأوروبي يجب أن يُواصل الإشراف على المشاريع ويُقدّم التمويل على أقساط بعد عمليات التحقّق المستقلّة لكل مرحلة من مراحل المشاريع ذات الصلة من أجل التعويض عن مخاطر الفساد العالية في لبنان؛ يدعو الاتّحاد الأوروبي وشركائه إلى نشر جميع الوثائق ذات الصلة التي تسمح بالتدقيق المستقلّ من قِبَل المجتمع المدني؛ يُشدّد على ضرورة مشاركة هذه المعايير وأفضل الممارسات عبر جميع المانحين الدوليّين الذين يسعون إلى مساعدة لبنان، كما في حالة دعم الاتّحاد الأوروبي لإدارة النفايات الصلبة في لبنان؛ يُكرّر دعوته للمفوضيّة لزيادة المساءلة والمراقبة للمشاريع الممولّة من الاتّحاد الأوروبي في لبنان؛ يُشدّد على أنّ أموال الاتّحاد الأوروبي يجب ألّا تصل إلى حزب الله؛

١٣. يُشدّد على عدم تلبية شروط العودة الطوعيّة الكريمة للاجئين في المناطق المعرّضة للصراع في سوريا؛ يُذكّر بعجز اللاجئين في لبنان ويُشدّد على الحاجة إلى توفير تمويل ملائم ومؤكّد ومتعدّد للمنظّمات التي تعمل مع اللاجئين من أجل ضمان التوفير الكامل للخدمات الأساسيّة لمجتمعات اللاجئين في البلاد؛ يدعو المفوضيّة للعمل على تحسين الوضع الإنساني في سوريا من أجل معالجة الأسباب الجذريّة لأزمة اللاجئين؛ يُشدّد على أنّ عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعيّة وكريمة وآمنة وفق المعايير الدوليّة؛ يدعو إلى استمرار تقديم المساعدات الإنسانيّة للشعب اللبناني واللاجئين، مع ضوابط صارمة؛ يدعو لبنان للانضمام إلى اتفاقيّة عام ١٩٥١ الخاصّة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتّحدة وبروتوكولها لعام ١٩٦٧؛ يدعو إلى تشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتّحاد الأوروبي والأمم المتّحدة والسُّلطات اللبنانيّة لمعالجة قضيّة اللاجئين؛ يُعرب عن قلقِه من تصاعُد الخطاب المناهض للاجئين من قِبَل الأحزاب السياسيّة والوزراء اللبنانيّين؛ يحثّ لبنان في حال اتّخاذ أي إجراء بشأن الهجرة على الامتناع عن الترحيل وفرض تدابير تمييزيّة والتحريض على الكراهية ضد اللاجئين السوريين؛ يدعو، في هذا الصدد، الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم التمويل للأونروا واللاجئين السوريّين؛

١٤. يُعرِب عن دعمه لعمل «اليونيفيل» على طول الحدود اللبنانية الإسرائيليّة ويُدين بشدّة جميع الهجمات على قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة؛ يدعو، على وَجْه السرعة، إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات؛

١٥. يدعو الاتّحاد الأوروبي إلى إضافة حزب الله بالكامل والحرس الثوري الإسلامي إلى قائمته للمنظّمات الإرهابيّة المحظورة؛

١٦. يُرحّب بالتوقيع على اتّفاق ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وإسرائيل ويُشجّع البلَدَين على مواصلة عملهما البناء؛

١٧. يُكلّف رئيسه بإحالة هذا القرار إلى المجلس والمفوضيّة والممثّل الأعلى للاتّحاد الأوروبي للشؤون الخارجيّة والسياسة الأمنيّة/نائب رئيسة المفوضيّة الأوروبيّة وحكومات وبرلمانات الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتّحدة والأمين العام لجامعة الدول العربيّة ورئيس الجمعيّة البرلمانيّة الأورو متوسطيّة والحكومة والمجلس النيابي في لبنان.

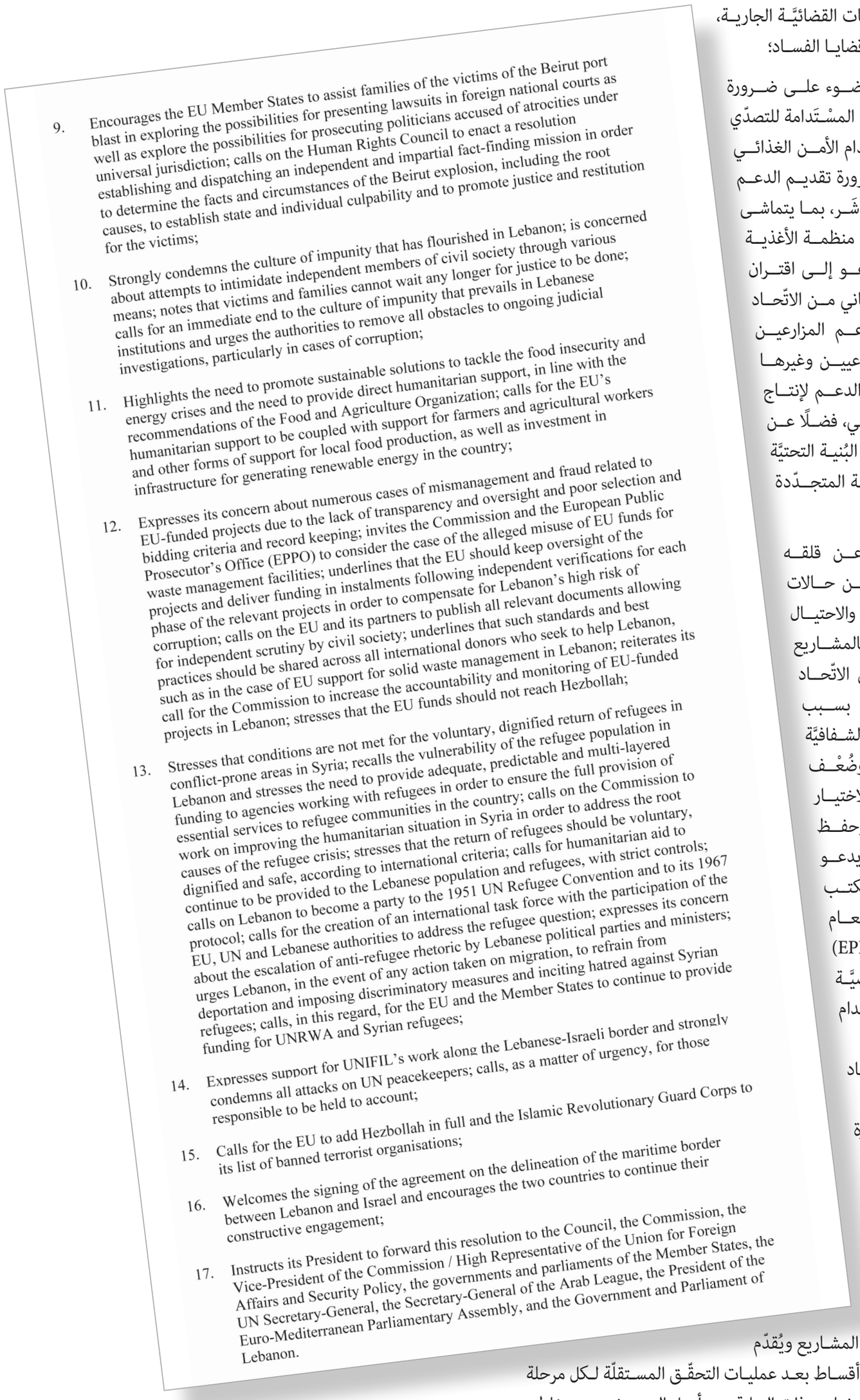

9. Encourages the EU Member States to assist families of the victims of the Beirut port blast in exploring the possibilities for presenting lawsuits in foreign national courts as well as explore the possibilities for prosecuting politicians accused of atrocities under universal jurisdiction; calls on the Human Rights Council to enact a resolution establishing and dispatching an independent and impartial fact-finding mission in order to determine the facts and circumstances of the Beirut explosion, including the root causes, to establish state and individual culpability and to promote justice and restitution for the victims;

10. Strongly condemns the culture of impunity that has flourished in Lebanon; is concerned about attempts to intimidate independent members of civil society through various means; notes that victims and families cannot wait any longer for justice to be done; calls for an immediate end to the culture of impunity that prevails in Lebanese institutions and urges the authorities to remove all obstacles to ongoing judicial investigations, particularly in cases of corruption;

11. Highlights the need to promote sustainable solutions to tackle the food insecurity and energy crises and the need to provide direct humanitarian support, in line with the recommendations of the Food and Agriculture Organization; calls for the EU's humanitarian support to be coupled with support for farmers and agricultural workers and other forms of support for local food production, as well as investment in infrastructure for generating renewable energy in the country;

12. Expresses its concern about numerous cases of mismanagement and fraud related to EU-funded projects due to the lack of transparency and oversight and poor selection and bidding criteria and record keeping; invites the Commission and the European Public Prosecutor's Office (EPPO) to consider the case of the alleged misuse of EU funds for waste management facilities; underlines that the EU should keep oversight of the projects and deliver funding in instalments following independent verifications for each phase of the relevant projects in order to compensate for Lebanon's high risk of corruption; calls on the EU and its partners to publish all relevant documents allowing for independent scrutiny by civil society; underlines that such standards and best practices should be shared across all international donors who seek to help Lebanon, such as in the case of EU support for solid waste management in Lebanon; reiterates its call for the Commission to increase the accountability and monitoring of EU-funded projects in Lebanon; stresses that the EU funds should not reach Hezbollah;

13. Stresses that conditions are not met for the voluntary, dignified return of refugees in conflict-prone areas in Syria; recalls the vulnerability of the refugee population in Lebanon and stresses the need to provide adequate, predictable and multi-layered funding to agencies working with refugees in order to ensure the full provision of essential services to refugee communities in the country; calls on the Commission to work on improving the humanitarian situation in Syria in order to address the root causes of the refugee crisis; stresses that the return of refugees should be voluntary, dignified and safe, according to international criteria; calls for humanitarian aid to continue to be provided to the Lebanese population and refugees, with strict controls; calls on Lebanon to become a party to the 1951 UN Refugee Convention and to its 1967 protocol; calls for the creation of an international task force with the participation of the EU, UN and Lebanese authorities to address the refugee question; expresses its concern about the escalation of anti-refugee rhetoric by Lebanese political parties and ministers; urges Lebanon, in the event of any action taken on migration, to refrain from deportation and imposing discriminatory measures and inciting hatred against Syrian refugees; calls, in this regard, for the EU and the Member States to continue to provide funding for UNRWA and Syrian refugees;

14. Expresses support for UNIFIL's work along the Lebanese-Israeli border and strongly condemns all attacks on UN peacekeepers; calls, as a matter of urgency, for those responsible to be held to account;

15. Calls for the EU to add Hezbollah in full and the Islamic Revolutionary Guard Corps to its list of banned terrorist organisations;

16. Welcomes the signing of the agreement on the delineation of the maritime border between Lebanon and Israel and encourages the two countries to continue their constructive engagement;

17. Instructs its President to forward this resolution to the Council, the Commission, the Vice-President of the Commission / High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, the governments and parliaments of the Member States, the UN Secretary-General, the Secretary-General of the Arab League, the President of the Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly, and the Government and Parliament of Lebanon.

الثنائي الشّيعي ومحاولات الإمساك بـ«السّاحات» الفلسطينية (٢) جنوبًا: مخيمات صور (البصّ، الرشيديّة، البرج الشمالي)

كريم حمادة

مررنا في الحلقة السابقة على مخيّمي الميّة وميّة وعين الحلوة. وسنتطرق هنا إلى مخيمات منطقة صور، إذ تختلفُ العلاقةُ بين المخيمات الفلسطينية والمحيط السياسي اللبناني في صور عن صيدا، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تباين الانتماء المذهبي الغالب لدى اللبنانيين الشيعة عن الانتماء المذهبي الفلسطيني.

وروى أحد الناشطين اللبنانيين، ومن موقع محايد، كيف تطورت العلاقة بين الطرفين منذ عام ١٩٦٩ وحتى اللحظة، اذ قال: «بعد اتفاق القاهرة انخرط عددٌ كبير من اللبنانيين في صفوف المقاومة الفلسطينية، والأسباب مختلفة، منها المنفعةُ المالية والحماية الأمنية، وأحيانًا النزاع العائلي. فإذا كانت عائلتان تتنازعان في قرية ما، كانت إحداها تنتسبُ إلى "فتح" مثلًا، والعائلة الأخرى تميلُ إلى جهة أخرى. وفي قرى مختلفة كان أتباع أحد الاقطاعيين يدخلون إلى "فتح"، في حين أن الآخرين ينخرطون مع تنظيمات أُخرى، وكل ذلك أساسُه التناقض الداخلي في المجتمع اللبناني. بعد ذلك حصلت تجاوزاتٌ من قوى المقاومة الفلسطينية التي باتت تشكل ثقلاً عسكريًا ضخمًا، وكل هذا لعب دورًا أساسيًا في نفور الناس من المقاومة والأحزاب. إلى جانب أن إسرائيل كانت تعاقبُ [الجنوبيين] بشكل جماعي وعشوائي ردًا على أي قصف على فلسطين. وقبل عام ١٩٨١، غيّرَ الصراعُ مع حركة أمل من تموضعِ القوات الفلسطينية، وكان خطابُ الحركة وقسم من الشيعة أنَّ الواقع على الأرض مُكلِفٌ جدًا على أبناء المنطقة، كما أنَّ الجو الشعبي العام لم يجد أفقًا للنصر. هذا الواقع كان الخلفية التي استندت إليها "أمل"، وبقرارٍ سوري لخوض المعارك آنذاك، تحت شعار أنَّ لا أفقَ لقتال إسرائيل، وتكلفةُ ذلك باهظة، مع العلم أنَّ الفلسطينيين كانوا يقدمون مساعدات للترميم وإعادة البناء».

وبعد ١٩٨٢ تراجعت العلاقة بين الفلسطينيين والشيعة انطلاقًا من مصالح هؤلاء المباشرة والسيطرة على مجالات كانت تحت قبضة الفلسطينيين. وجرى في الوسط الشيعي تضخيمُ المشكلة بين الطرفين، وتوّج بعداء متبادل خلال حرب المخيمات التي جرت بقرارٍ سوري.

وبعد حرب المخيمات، كان من مصلحة الجانبين أن تعود العلاقات الى مستوى طبيعي، أي لا تنافسَ ولا نزاعًا عامًا. فموقع المخيمات يفترض المحافظة على الهدوء من الجانب اللبناني والتفتيش عن طرق أخرى للإمساك، وخصوصًا أنَّ مخيمات منطقة صور على مقربة من الحدود ويمكن استخدام عناصر فلسطينيين بمهمات لها علاقة بالصراع الإقليمي الحاصل. وفلسطينيًا كان الهم يدور حول إمكانية العيش بسلام مع المحيط، لذلك كان كل مهرجانٍ فلسطيني يجب أن تكون فيه كلمة لحركة «أمل» أو «حزب الله»، بناء لطلب فلسطيني، وفي الانتخابات النيابية تحول الفلسطينيون الذين تمَّ تجنيسهم عام ١٩٩٤ إلى جمهور للحركة والحزب، وناخب أساس للطرفين، كما صار عدد من الجمعيات الفلسطينية التي يُشرفُ عليها مجنسون أو مجنسات ماكينة انتخابية للثنائي الشيعي في حين أنَّه نادرا ما اقرع فلسطيني مجنس لمرشحي المعارضة الشيعية.

وروى أحد الخبراء في الوضع الفلسطيني في مخيمات صور أن «العلاقات الداخلية بين القوى الفلسطينية تعكسُ تأثيراتها على الوضع الراهن، إذ تشهدُ المخيمات في منطقة صور تنافسًا بين القوى السياسية الفلسطينية لا يستند إلى الخدمة العامة بقدر ما يقوم على السيطرة على المخيمات. وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحاول، ومن خلال اللجان الشعبية، إدارة المخيمات، فان حركة "حماس" لا تلتزم بأي اتفاق تعقده مع منظمة التحرير، وتبادر أحيانًا إلى طرحِ اقتراحاتٍ حلول، لكنها لا تلتزم بأي حل بل تحاولُ استخدامه لبسطِ سيطرتها على أي مخيم من المخيمات، وتسعى إلى تنفيذ مشروع إلغاء الإرث الوطني الفلسطيني لصالح آخرَ خاص بها وفق النموذج الموجود في غزة. ويمكن ملاحظة أنَّ القوى الإقليمية ومن يمثلها في لبنان، تستخدم "حماس" لضرب الموقع الوطني الفلسطيني لصالح مشروعٍ مذهبي ديني يشكل وجهًا آخر لعملة واحدة».

وحول الصِلة بالمحيط، أشار الخبير الفلسطيني إلى أن الفلسطينيين أوفياء للعلاقة الماضية مع المكون الوطني اللبناني، لكنهم، ومن الموقع الجغرافي في منطقة صور، عليهم الانفتاح على القوى السُلطَوية الموجودة. وبعض تلك القوى تستخدم مَن يمكن استخدامه لخطتها الاقليمية، وهكذا فإنَّ «حزب الله» لعب دورًا في تطوير علاقة «حماس» مع إيران ويسعى إلى تطبيع صلتها بسوريا. وهو يدعم تنظيم «الجهاد الإسلامي» الذي لا علاقة له بالحياة اليومية للفلسطينيين، لكنه طرفٌ في المحور الإيراني في المنطقة، وحتمًا لا ننسى محاولات تشكيل «سرايا المقاومة» في مخيمات صور، هي التي تتلقى أوامرها من «حزب الله».

مخيم الرشيدية

إنه ثالث أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تبلغ مساحته ٢٨٤،٤ دونمات. يبعد ٢٣ كيلومترًا من الحدود اللبنانية- الفلسطينية، ويقع على مسافة خمسة كيلومترات من جنوب مدينة صور. كان له نصيبٌ كبير من المعاناة والدمار خلال الاجتياحَين الاسرائيليَين عام ١٩٧٨ و١٩٨٢، وشهد تهجيرًا واسعًا لأهله خلال تلك الفترة. واليوم له مدخلٌ واحد ويخضع لإجراءات أمنية مشددة مِن قبل السلطة اللبنانية، في حين تملك فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصًا «فتح» الكلمة الفصل فيه، بالإضافة إلى فصائل التحالف الفلسطيني.

ويبلغ عدد سكان المخيم المسجلين لدى «الأونروا» نحو ٣٣ ألف نسمة، لكنَّ عددهم الحالي لا يتجاوز ٢٠ ألفًا. تنتمي عائلاته الى قرى شمال فلسطين، وأهمها: نحف، أم الفرج، الشيخ داوود، فارة، سحماتا، دير القاسي، شعب، كويكات، علما، الغابسية وغيرها. وكما في باقي المخيمات، تجمَّع أهالي كل قرية في حي من أحياء المخيم وأطلقوا عليه اسم بلدتهم الأولى. وتعيش حاليًا في المخيم نحو ٢٠٠ أسرة لجأت من سوريا، وفيها ٥٦٠ فلسطينيًا.

وبعد حرب المخيمات، طبقَّت السلطة اللبنانية إجراءاتٍ مشددة منعت من خلالها إدخال مواد البناء إلا بعد الحصول على اذن رسمي، ويواجِه من يطلب ذلك صعوباتٍ جمة. ويدور الحديث أنَّ بعض النافذين يحصلون على أذون بإدخال مواد بناء بدعمٍ من قوى لبنانية ويبيعونها للأهالي بأسعار جنونية. ولا تقتصر الصعوبات على الأهالي فحسب، ذلك أنَّ «الأونروا» تواجه نفس المشكلة. وخير مثال على ذلك أنَّ الوكالة لا تزال تطلبُ إذنًا ببناء سد بحري يحمي المساكِن من انهيارٍ بسبب الموج، أو حتى إعادة تشييد السد القديم الذي بُني في ستينيات القرن الماضي.

يشهد المخيم حاليًا مشكلة في المنازل، فهناك عددٌ صار غير صالح للسكن أو مُعرَّضًا للسقوط، منها نحو ٣٠ بيتًا سقوفها من الزينكو، وجدرانها من الباطون، ونحو ٥٠ تحوي غرفًا من التنك، في حين يعاني نحو ٦٠٠ منزل من تشققات.

تدير المخيم لجنةٌ شعبية تتبعُ منظمة التحرير، لكن ذلك لا يمنعُ وجود لجنةٍ أخرى للتحالف الفلسطيني المرتبط بالنظام السوري. تعقَدُ اجتماعاتٌ دورية بين اللجنة الشعبية والفصائل الفلسطينية وبين «أمل» و«حزب الله». كما تتعاون القوى الفلسطينية مع الأجهزة الأمنية اللبنانية في مواجهة أي حادث أمني. وقد شهد محيطُ مخيم الرشيدية، وتحديدًا في منطقة القليلة، عمليات إطلاق صواريخ، وكانت الأنظار تتجه إلى المخيم، لكن بعض الناشطين أشاروا إلى إمكانية مشاركة أفراد من المخيم يدينون بالولاء الى تنظيم فلسطيني، وعلى علاقة بالنظام السوري وتسهيلٍ من «حزب الله»، فيما تطرَّق آخرون إلى الوضع الاقتصادي الذي قد يدفع البعض إلى المشاركة في مثل تلك العمليات التي تجري تحت شعار المشاركة في قتال العدو الإسرائيلي. وفي المعلومات أنَّ العامل الاقتصادي هو الذي يحرِّك بعض الشباب للتعاون مع «سرايا المقاومة» التابعة لـ«حزب الله» للحصول على بدَلٍ مالي، لكنَّ ذلك لم يتبلور في إطار تنظيمي متماسك في مخيم الرشيدية .

مخيم البص

هو مخيم ملاصق لمدينة صور الساحلية، يمتاز بموقعِه الجغرافي عند مفترق طرق تربط صور ببلدات القضاء. يسكنه حاليًا نحو ثمانية آلاف شخص من طوائف مختلفة، ولا زالت هناك عائلة أرمنية ٣٢ عائلة فلسطينية مسيحية. ويعيش فيه عددٌ من العائلات السورية، كما انتقلت إليه عائلات لبنانية، خصوصًا بعد عدوان تموز ٢٠٠٦. يعاني المخيم من ارتفاع نسبة الهجرة القانونية وغير القانونية، وتوجد حالات فقر مدقع تحاول اللجنة الشعبية والجمعيات تقديم المساعدات الغذائية والصحية للتخفيف من حدته.

قال أحد الناشطين: «هناك لجنة شعبية تدير العلاقة مع الخارج ومع "الأونروا"، كما توجد لجنة أهلية تتبع لتحالف الفصائل المرتبطة بالنظام السوري. لكنَّ اللجنة الشعبية تلاحقُ كل الخدمات في المخيم، والأمن الداخلي يتابعه الأمن الوطني بالتراضي والتفاهم مع القوى الداخلية والخارجية. ويمنعُ الأمن الوطني وقوع تعديات من أي جانب كانت. وتتوزع العائلات الاساسية على الأحياء في المخيم، وتاليًا تقل التجاوزات أو النزاعات، كما أنَّ العائلات اللبنانية التي تسكن في المخيم يمكن ملاحظةُ وجودِها على أطرافه». أما عن العلاقة مع المحيط، يمكن القول إنَّ موقع المخيم الجغرافي يدفع جميع الأطراف الداخلية والخارجية للتعاون والتعاطي بإيجابية عند أي حادث. لكن أكثر من جهة أشارت إلى وجود حالات يمكن وصفُها بالشاذة وغير المرضي عنها عند بعض الشباب الذين يتمُّ استخدامُهم تحت شعارات تتعلق بفلسطين والعمل المقاوم للقيام بمهمات مرتبطة بطرف فلسطيني متعاون مع «حزب الله» أو حتى للحزب مباشرة عبر «سرايا المقاومة». وهذه ممارسات تتمُّ تحت الطاولات لأنَّ القوى الفلسطينية لا ترغب بإثارة أي موضوع قد يكون محلَّ انقسام لبناني - فلسطيني.

المصدر: موقع النهار

مخيم البرج الشمالي

يقع مخيم البرج الشمالي على بعد ثلاثة كيلومترات شرق مدينة صور. تأسس عام ١٩٤٨ لاستقبال اللاجئين من منطقتَي الحولة وطبريا، وبدأت «الاونروا» بالإشراف عليه عام ١٩٥٥ بعد استقرار مجموعات فلسطينية أخرى عاشت لفترة في مناطق لبنانية مختلفة. معظم منازِله معرضة للسقوط، وعدد كبيرٌ منها ما زالت سقوفه من الزنك، ٩٠ في المئة منها بحاجة إلى ترميم، إلا أنَّ «الأونروا» أوقفت مشروع الإعمار مطلع عام ٢٠٢٣.

يبلغ إجمالي عدد السكان نحو ٢٣٥٠٠، بينهم نحو أربعة آلاف لاجئ فلسطيني من سوريا. ٦٠ في المئة من المقيمين هم نساء، وهذا يعطي صورة عن نسبة المهاجرين من المخيم. نسبة البطالة للذكور حاليًا تصل إلى نحو ٧٠ بالمئة و٨٠ في المئة لدى النساء. وصار قطاع الزراعة يستخدم نصف اليد العاملة الزراعية، ويشهد هجرة غير قانونية بنسبة عالية.

حصل نحو ١٠ آلاف شخص من مخيم البرج الشمالي والمناطق الأخرى التي يسكنها لاجئون في منطقة صور على الجنسية اللبنانية عام ١٩٩٤، ويحق لنحو ستة آلاف منهم المشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية. بعد عملية التجنيس نال المخيم المذكور بعض الخدمات من بلدية البرج الشمالي التي ضمَّ مجلسُها بعد ذلك عضوين من أصل فلسطيني هما محمود الجمعة وكامل فياض دحاويش.

تحوَّل الفلسطينيون المجنسون إلى مجموعة تصبُ أصواتها في صناديق الاقتراع لمصلحة مرشحي الثنائي الشيعي. وتعمدُ «أمل» و«حزب الله» إلى عقد اجتماعات دورية مع الفلسطينيين ومع المجنسين منهم للتباحث في أمور المخيم.

توجد لجنة شعبية تضم ١٩ عضوًا يمثلون فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتُعنى بالشؤون الاجتماعية والإدارية والمعيشية، وهناك لجنة أهلية تمثل فصائل التحالف الفلسطيني وعددًا من المستقلين.

وخلال الفترة الماضية أنشأ أحد الفلسطينيين ويُدعى خ.ن.، وهو مقيم خارج المخيم، «سرايا المقاومة» التابعة لـ«حزب الله» والتي كان أساسها فلسطينيون حصلوا على الجنسية اللبنانية. وجرى تدريبُهم وتأهيلهم تحت شعار الاستعداد لتحرير فلسطين، وقد لعبَ العامل الاقتصادي دورًا في شد الشباب للانضمام إلى «سرايا المقاومة». من جهة اخرى أقام «حزب الله» ملفًا خاصًا بمخيم البرج الشمالي بمسؤولية أبو وائل زلزلي الذي يزورُ قيادات فلسطينية وعائلات مختلفة بشكل دوري للتباحث في شؤون المخيم، كما يعقد لقاءات وندوات في هذا الإطار.

ويحتل المخيم خصوصية لأنَّ معظم المجنسين من أبنائه التحقوا بالثنائي الشيعي، وشاركوا في كل نواحي حياة الطائفة وصار ارتباطُهم بالقضية الفلسطينية من الموقع الطائفي وليس الوطني. كما شكَّل المجنسون من الطائفة السنية لجان وروابط للدفاع عن حقوقهم لدى الدولة اللبنانية ضمن إطار الثنائي الشيعي أيضًا.

ويعتبر مسؤول العلاقات مع المخيمات في صور في «حزب الله» أبو وائل زلزلي، من الشخصيات المحورية في مخيمات صور، فهو يمكنُ أن يدوّر الزوايا ويقيم المصالحات وله «كلمته» في تلك المخيمات؛ وتمتد علاقاته فيها مع مختلف الفصائل الموجودة دون استثناء، وعلى مختلف الصُعد من سياسية وعسكرية إلى اجتماعية وثقافية ورياضية، وينشط معه فريق عمل من الشيخ محمد مؤنس، ومسؤول لجان العمل في المخيمات في منطقة صور أبو فتحي. وهم يشبكون العلاقات مع جميع المنظمات والجمعيات في المخيم، ويقدمون المساعدات وأضحت لهم «روزنامتهم» و«جداولهم»، بحسب أحد الناشطين الاجتماعيين الذي يعمل في مخيمات صور.

هكذا يظهر أنَّ «حزب الله» يستخدم في إطار مدّ أذرعه داخل المخيمات الفلسطينية وسائل مختلفة تبعًا لحالة كل مخيم. في المية ومية عين الحلوة يجد ضالته في الطَيف الواسع من التنظيمات الإسلامية والمظلة التي توفرها، أما في مخيمات صور فهي في إطار المجنسين أو «السرايا» أو في العلاقة مع «فتح» ما يمكن الركون إليه في ضمان أن تكون تلك المخيمات تحت ناظرَيه.

قضايا وآراء

غياب المساءلة والمحاسبة رخصة للقتل المجاني

أحمد مطر

إنَّ الاستعصاء السياسي والأمني في لبنان ليس بالمستجد، وأسبابُه المرَّكبة والمتداخلة محلية وإقليمية في آن. على المستوى الداخلي، وللإنصاف، جزءٌ كبير من الأزمة هو مسؤولية لبنانية صرْفة. فمنذ استقلاله، لم يقُم لبنان على أسسٍ هيكلية ومؤسساتية تعزِّز قيام الدولة والمواطنة، بل على بُنيان طائفي جعلَ منه منذ البدء مساحةً جغرافية تضم مجموعة من الطوائف، عينُ كل واحدة منها على حامٍ خارجي. لم يتمكن من الارتقاء ليصبح وطنًا، كما لم يندمِج اللبنانيون ويخرجوا من موقعهم الطائفي ليكونوا مواطنين. فقد شهدت الحياة السياسية في البلاد أزمات عدة أبرزها أحداث ١٩٥٨ في نهاية عهد الرئيس كميل شمعون، على وقعِ الوحدة بين مصر وسوريا وتداعياتِها على الداخل اللبناني. جاءت المحطةُ الرئيسية في الأزماتِ اللبنانية المتناسِلة عام ١٩٦٩ عندما وقّع لبنان اتفاقية القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاها من صِدامات بين المنظمات الفلسطينية المسلحة وحلفائها في الداخل في مواجهة الأحزاب المسيحية اللبنانية، أدت إلى اندلاع أحداث واشتباكات عام ١٩٧٣ زرعت بذور الحرب الأهلية لتنفجر عنفًا دمويًا عام ١٩٧٥، ولم تنتهِ إلا بإبرام اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، ثم قامت أحداث ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ وتهجير الأقطاب المسيحيين خارج البلاد. وبعدها، ودون مصالحاتٍ جذرية، وصدر قانون للعفو العام وتسلم أمراءُ الحرب السُلطة لتنتقلَ المواجهة بينهم من متاريسهم العسكرية إلى السياسية، فاستمرَّت الحرب ولم تنته وأخذت أشكالًا أخرى.

الأزمة في لبنان تتعدى ظاهرَ الأمور لتصل إلى رغبة طرفٍ يستقوي بالسلاح، رغبة لم تعد مبهمة بإعادة النظر في الكيان والدولة والشرعية الميثاقية، بحيث، وفي صريح القول، أضحت الديمقراطية البرلمانية اللبنانية مجرد واجهةٍ لاستقواء طائفي مذهبي، عوض أن تكونَ عملية توسيع المشاركة الوطنية وباتت عاجزة عن مواجهة مخطط تعديل قسري للتركيبة القائمة على نحوٍ يطيح بالميثاقية التي هي روح الاستقلال والمدماك الأساسي لشرعية الكيان، وهنا بيت القصيد في المشكلة اللبنانية.

تزامن غيابُ المحاسبة واغتصاب العدالة ضمن الدولة التي تشهد عملياتِ تصفية جسدية عوضًا عن الحوار السياسي، مع تفشي ظاهرة تنامي قوة المنظمات خارج الدولة ولا سيما ميليشيا «حزب الله»، عبر تسللها إلى مؤسسات الدولة الدستورية، مستغلةً الإجراءات الديمقراطية، لتتحكمَ في مفاصلها وكل سلطاتها حتى أصبحت محاسبتُها مستعصية. وأبرز مظاهر وجود وتعاظم نفوذ هذه الحالة التي ادت الى تقويض الدولة من الداخل، استخدامُ البيئات المحلية لإنشاء منظمات وميليشيات تابعة له وتجييشها عبر وسائل مادية ومعنوية ودينية ومذهبية.

ختاماً منذ نشوء الجمهورية اللبنانية مارسَ ساستُها، ما بات يُعرف لاحقًا بـ«الشطارة اللبنانية»، أي استقواء طرف داخلي بآخر خارجي، معتقدًا أن باستطاعته الانتفاع منه لمصالح آنية ومن ثم التخلص منه، هذه العوامل المحلية أدت إلى تغييبِ العدالة والمساءلة والمحاسبة، مُضافًا إليها عوامل خارجية كان لها الأثر الكبير في ضرب هذه الرؤية المتمثلة باستخدام الخارج ومن ثم التنصل منه، بحيث أضحت عمليةُ التخلّص من الطرف الخارجي شبه مستحيلة، وهكذا مدَّت الجمهورية الإسلامية في إيران والنظام السوري أذرعهما في لبنان وقاما بتقوية عناصر سيطرتهما وقوتهما ومدّاها بالسلاح والمال وغير ذلك وهذا ما ظهرَ واضحًا في مجال تصدير الثورة من خلال «حزب الله» في لبنان منذ مطلع الثمانينات حيث أدت في ما أدت إليه إلى استسهال القتل والتصفيات الجسدية على أنواعها دون حسيبٍ أو رقيب حتى كاد الناس في البلد ان يعتادوا هذا الأمر وبات ذلك بمثابة رخصة للقتل المجاني.

التوظيف السياسي لعاشوراء

المصدر: موقع آي ٢٤

نجيب العطّار

تُشكِّلُ التراجيديا التَّاريخيَّة، إذا صحَّ الاصطلاح، عندَ الشِّيعةِ الإثنَيْ عشريَّة مُرتكزًا أساسيًّا في بناءِ سرديَّتِهمُ التَّاريخيَّة بصورةٍ يمَّحي أمامَها الفارقُ بينَ تاريخ التراجيديا وتراجيديا التَّاريخ. فابتداءً من «مظلوميَّة» الإمام علي بـ «سَلْبِه» حقَّه في الخِلافة، مرورًا بـ «مظلوميَّة» فاطمة بنت محمَّد عندَ بعضِ الشِّيعة الإثنَيْ عشرية، وصولًا إلى واقعة كربلاء التي كانت بدورِها ابتداءً جديدًا للـ «مظلوميَّة»، نسجَ الشِّيعةُ الإماميَّةُ سرديَّتَهم الخاصَّةَ التي شكَّلتِ «الفَجيعةُ» رُكنَها الأساسيَّ، والوحيدَ غالبًا، فتمحورَ بناؤهمُ التَّاريخيُّ حولَ تصويرِ «المَظلوميَّة» وتأكيد استمراريَّتِها دينيًّا وسياسيًّا.

ورغمَ أنَّ سقوطَ نظامِ الشَّاه في إيران ووصول الخُميني إلى السُّلطة شكَّلا مرحلةً مفصليَّةً في التَّاريخ السِّياسيِّ الحديث للشِّيعة في لبنان، وغيرِه، إلَّا أنَّ التَّوظيف السِّياسيَّ لواقعة كربلاء قد بدأ يأخذُ طابعًا أكثرَ تأثيرًا مع حركة موسى الصَّدر منذ الستِّينات. وبعيدًا عن المَشروعيَّتَيْن، السِّياسيَّة والدِّينيَّة، للتَّوظيف السِّياسي لكربلاء، فإنَّ الصَّدر كان ينطلقُ، في طروحاتِه السِّياسيَّة التَّغييريَّة، من الواقعةِ ويبني مبادءَه على أساسِها، وكذلكَ فعلَ حزب الله لاحقًا. وتاليًا، فإنَّ الحزبَيْن السِّياسيَّيْن الشِّيعيَّيْن، أمل وحزب الله، قد جعلا، منذُ انطلاقتِهما، من عاشوراء، أو من «إحياء» عاشوراء على وجه الدِّقَّة، مُرتكزًا أساسيًّا في عملِهما السِّياسي. ولا يُخفى أنَّ ثَمَّةَ اختلافٌ، على مستوى التَّوظيف السِّياسيِّ لكربلاء، بين الصَّدر وقيادتَيْ أمل وحزب الله اليوم، وبينَ أمل وحزب الله نفسَيْهما في الماضي والحاضر.

بعيدًا عن المَشاريع السِّياسيَّة للصَّدر وأمل وحزب الله، فإنَّ أحدَ مُبرَّراتِ هذا الاختلاف هو موقعُ كُلٍّ منهم من السُّلطة. فالصَّدر لم يكُنْ طيلةَ وجودِه في لُبنان جُزءًا من السُّلطة الحاكمة، وإن كان على علاقاتٍ جيِّدة مع بعضِ أركانِها، وكذلك حزب الله، قبل اتِّفاق الطَّائف، وأمل قبل مشاركتِها في السُّلطة. في تلكَ الفترة كان طَبَعيًّا، ومن بَدَهيَّات السِّياسة، أن يكونَ التَّوظيفُ السِّياسيُّ لكربلاء قائمًا على دعوةٍ تغييريَّة تُعارضُ النِّظام القائمَ وتُنادي بضرورةِ تغييرِه. أمَّا اليوم، وقد صارتْ أمل وحزب الله جُزءًا أساسيًّا، أو جزأَيْن أساسيَّيْن، من التَّركيبةِ السِّياسيَّةِ في لُبنان، فإنَّه طَبَعيًّا، ومن بَدَهِيَّات السِّياسة، بالقَدر نفسِه أن يتبدَّلَ الخطاب السِّياسيُّ في عاشوراء من مُعارضة النِّظام القائم والدَّعوةِ إلى تغييره إلى الدِّفاع عنه والدَّعوةِ إلى تثبيتِه.

يقومُ التَّوظيفُ السِّياسيُّ لكربلاء على رُكْنَيْن أساسيَّيْن؛ الاستحضار والإسقاط، حيثُ يُعمدُ، أثناء الحديث السِّياسيِّ، إلى استحضار الواقعة ودلالاتِها التَّقديسيَّة ومن ثمَّ إسقاط الواقعة على ذاتِ المُتحدِّث وأنصارِه ليتحوَّلوا بذلك ليس من «أنصار الزَّعيم» إلى «أنصار الحُسين» وحسب، بل إلى الحُسين نفسِه فيصيرَ الحِزبانِ هُمُ «الحُسين» ومن عارضَهما هو «يزيد». ويُمكن أن يُلاحظ هذا بوضوح في مضامين الخطابات التي تُوجَّه للمُتواجدين في «المجالس العاشورائيَّة» التي تُقيمُها أمل وحزب الله سنويًّا، والتي تُصوِّرُ الحضور بصورةِ الذين ينظرون «بعَيْن الله». بعبارةٍ مُغايرة؛ لقد تحوَّل شعار «كونوا مؤمنين حُسينيّين»، الذي أطلقه الصَّدر، إلى ما مُؤدَّاه «أنتم مؤمنون حسينيّون». وعبر هذا التَّوظيف يكتسبُ الخِطابُ السِّياسيُّ لحركة أمل وحزب الله قُدسيَّتَيْن في نفوس المؤيِّدين؛ الأولى متولِّدة عن كَونِ المُتحدِّث هو «الزَّعيم» أو مَن ينوبُ عنه، والثانيَّة عن كَونِ الخِطاب يُلقى في «مجالس حسينيَّة» مقدَّسة ومُقدِّسة على حدٍّ سَواء.

لا غرابةَ أنَّ هذا التَّوظيف السِّياسي قد ولَّدَ نوعًا من التَّنافُس بين أمل وحزب الله، إذ إنَّه، من حيثُ هو توظيفٌ سياسيٌّ، يُعنى بشكلٍ كبير بمسألةِ استقطاب المؤيِّدين ويُوليها أهميَّةً كُبرى. وإذا كانت أمل وحزب الله يُشكِّلان ثُنائيًّا سياسيًّا، حسب ما يرى البعض، فإنَّهما يفترقان أشدَّ افتراق في «إحياء عاشوراء» حيثُ يُقيمُ كُلٌّ منهما «مجالسَه» الخاصَّة التي يحضرُها مُناصروه دونَ مُناصري الآخر. ولا يقفُ الأمرُ عندَ حدود تخصُّصِ كُلٍّ منهما بجزءٍ من الشِّيعة، بل يتعدَّاه إلى إشكالاتٍ بين جمهورَيْ الطَّرفين تصلُ إلى حدِّ التَّضاربِ بالأيدي في حالاتٍ كثيرةٍ كانَ آخرُها ما حدثَ في قرية باتوليه الجنوبية حيث اعتدى أنصارٌ لحزب الله على أنصارٍ لحركة أمل بعدَ أن ذكرَ قارئ العزاء «الحَرَكي» موسى الصَّدر دون ذِكر على خامنئي.

إنَّ التَّوظيفَ السِّياسيَّ لواقعةِ كربلاء من قِبلِ أطرافٍ لكُلٍّ منها مرجعيَّاتُه السِّياسيَّة والدِّينيَّة الخاصَّة يعني، بالضَّرورةِ والتَّجربة، تحوُّلَ كربلاء من ذكرى جامعة، كما كانت عليه، إلى ذِكرى مُفرِّقة وباعثة على التَّقاتُلِ حينًا والتَّنافسِ والتنازُع دائمًا، تمامًا كما صُيِّرَت إليه.

المرأة

زهرة الحرّ

وُلِدَت زهرّة الحرّ ابنة بلدة جباع في مدينة صور عام ١٩١٧، ودرست في البداية القرآن واللغة العربيَّة على يد الشيخ عبدالله نعناعة في جامعها. أنهت دراستها الابتدائيَّة في عام ١٩٢٨، ثمَّ المتوسّطة في المدرسة الرسميَّة في صُور عام ١٩٣٢، ثمَّ التحقت بدار المعلّمات والمعلّمين في بيروت. بعد عودَتِها إلى صُور مارَسَت مهنة التعليم لكنها انتقلت لاحقًا إلى ميدان الطبّ النسائي، فدرست التوليد في معهد الطبّ الفرنسي، ثم عملت لمدّة ٤١ عامًا كقابلة قانونيَّة في مدينة صُور.

شاركت الحرّ في الحياة الأدبيَّة والفكريَّة وفي المنتديات الأدبيَّة في منطقة جبل عامل كمثال «الرابطة الأدبيَّة العامليَّة»، كما أنها تصدّر «لائحة المنتسبين الأوائل إلى «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي»، فهي انخرطت في صفّ الرعيل الأول فور صدور الإشعار القانوني بإنشاء المجلس في ١٣ تموز ١٩٦٤»، في لقاءٍ معها في «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» قالت إنها «كتبت الشعر في كل ظرف وكل مناسبة، وكل حدث اجتماعي أو وطني أو ثقافي أو ديني» وأنها غنّته «على المنابر أيام لم تكن النساء إلا نزيلات دورهُنّ وتقاليدَهُنّ ونشَرَته في المجلات الأدبيَّة التي كانت حكرًا على الأدباء الرجال».

لها ديوان رياح الخريف (١٩٩٢)، وقصائد منسيَّة (١٩٧٠) وصدَرَ لها بعد وفاتها ديوان الله جلّ جلاله. ويمتاز شِعرُها بالحساسيَّة الوطنيَّة والوجدانيَّة العالية وبالرومانسيَّة. ومن أوائل قصائدها المنشورة «يا مَي في قربنا من قومنا ضرر».

توفيت عام ٢٠٠٤.

ثقافة وفنّ

حبيب صادق

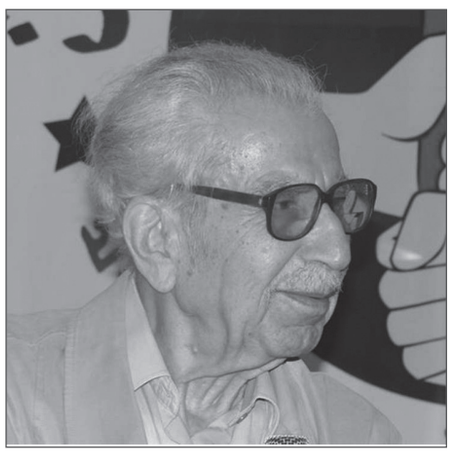

وُلِدَ حبيب صادق الأديب والباحث والشاعر والناشط السياسي اليساري في النبطيَّة عام ١٩٣١. بعد الدراسة في الجنوب انتقل صادق إلى التدريس وسكن منطقة المصيطبة في بيروت، كما احتَكّ بالوسط الثقافي اللبناني في «دار الندوة» و«النادي الثقافي العربي» و«المركز الثقافي السوفياتي». بدأ عمله في الصحافة في مجلّة «الأخبار» التي كان يمتلك ترخيصها الحزب الشيوعي اللبناني وكان يكتب باسم مستعار، كعادة الكتّاب من موظفي الدولة الرسميّين. صار رئيس «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» عام ١٩٧٥ واستمرَّ في منصبه حتى وفاته.

له حوالى خمسة عشر كتابًا مطبوعًا منها: جنوبًا ترحل الكلمات، شهادات على حاشية الجنوب، وجوهٌ ثقافيَّة من الجنوب، وكتاب وجوهٌ مضيئة الذي كتب فيه عن مفكّرين وروّاد كبار احتلّوا مكانة عالية في صروح الثقافة العربيَّة والعالميَّة وأغنوا الفكر العربي الحديث بعطاءات متميّزة. كما صدَرَ له عام ٢٠١٥ كتاب حوار الأيّام وهو سيرة ذاتيَّة على هيئة حوار أجراه صادق مع الإعلامي طانيوس دعيبس وفيه يحكي صادق عن مراحل حياته من الدراسة إلى التدريس مرورًا بعلاقته بوالده ومواقفه تجاهه ومراحل العمل السياسي وأنشطته الثقافيَّة وعلاقته بالمثقّفين أمثال الشيخ عبد الله العلايلي وغيره، ويتطرَّق فيه إلى تأسيس المجلس الثقافي للبنان الجنوبي كهيئة مستقلة من هيئات المجتمع المدني المتخصّص بالثقافة ولسنوات عمله فيه.

ترشّح صادق في دورة ١٩٩٢ الانتخابيَّة على لائحة تحالف «حركة أمل» و«حزب الله»، مقابل لائحة برئاسة كامل الأسعد لكنه ما لبث أن انسحب من الكتلة ليُصبح نائبًا مستقلًّا.

توفي عام ٢٠٢٣.

عائلات وأنساب

آل صادق

أسرة يتضوي تحت اسمها المسلمون الشيعة في النبطيَّة والخيام وحبّوش والنميرية وزفتا، والسُّنَّة في شحيم وطرابلس، والموحّدون الدروز في السمقانيَّة، والمسيحيّين في ترتج وحرف إردة وازن وبشري وكوسبا وبعبدا.

الشّيعة من آل صادق في أصلهم من الطّيّبة من آل يحيى المخزومي من الطّيّبة بحسب معجم أسماء الأُسر والأشخاص، وأبرز من اشتهر منهم قديمًا الشيخ صادق ابن الشيخ إبراهيم يحيى وحفيده الشيخ إبراهيم صادق والشيخ عبد الحسين صادق الذي أسّس أوّل حسينيَّة في جبل عامل عام ١٩٠٩ وكان قد أنشأ هذه الحسينيَّة لإقامة مجالس العزاء لإحياء ذكرى مَوْقِعة كربلاء، حيث كانت تضمّ جموعًا حاشدة خصوصًا في الليالي العشر الأولى من عاشوراء، وكانت تُقام الاحتفالات الدينيَّة على أنواعها. وكذلك برز منهم محمد تقي صادق الذي أنشأ المسجد الكبير في النبطيَّة، ونجله جعفر صادق الذي أشرف على تكملة مشروع والده، وحسن صادق مفتي صيدا السابق، وكذلك برز حبيب صادق النائب السابق ورئيس المجلس الثقافي للبنان الجنوبي إلى حين وفاته.

مؤسّسة لقمان سليم:
النسخةَ الأولى من مهرجان «ميزان» السينمائيّ

على مدار ثلاثة أيام، أطلقت مؤسّسة لقمان سليم بالتنسيق مع «مركز مينا للصورة» في بيروت، في ١٧، ١٨و ١٩ تموز، ٢٠٢٣، النسخةَ الأولى من مهرجان «ميزان» السينمائيّ المخصَّص لأفلامٍ وثائقيّةٍ ودراميّةٍ تحيط بالجريمة السياسيّة، والذي شكّل سابقةً عالمية في مجال المهرجانات الملتزِمة بقضايا حقوق الإنسان.

تزامن إطلاقُ المهرجان مع اليوم العالميِّ للعدالة الدوليّة. وافتتح مساءَ ١٧ تموز بالفيلم الوثائقيّ «مشروع كارتل» (٢٠٢١) للمخرج جول جيرودا. طرحت فيه مسألةُ تصفِيَة الصحافيّين الاستقصائيّين في المكسيك حيث تمَّ اغتِيالَ حوالي ٢٠٠ إعلاميٍّ خلال العقدَين الأخيرَيْن. يَندرِج الفيلم ضمنَ مشروع «القصص المحظورة» لشركة إنتاج فرنسيّة تحمل الاسم عينَه، يتتَبَّع فيه صحافيّون وصحافيّات من حول العالم قضيّةَ اغتيال زميلتِهم المكسيكيَّة رِجينا مارتينز، سعيًا لحلِّ لغز مقتلِها واستِكمالِ مسارِ التحقيقات التي تسبَّبت باستهدافِها. تبع العرضَ نقاشٌ موسَّعٌ مع عدد من الصحفيّين والسينمائيّين حَول موضوعِ قتل الإعلاميّين ودورِ الإعلام والسينما في التصدّي لهذه الظاهرة، أداره جاد شحرور، صحافي، المسؤول الإعلاميّ لمؤسّسة سمير قصير، وشاركت فيه ديانا مقلّد، صحافيّة ومخرجة، من مؤسّسي موقع «درَج» وهيثم شمص، أستاذ جامعي ومدير مهرجان «كرامة بيروت لحقوق الإنسان»

في ١٨ تموز، تم عرضُ فيلمَين يُعنَيان بمسألةٍ قلَّما طُرِحَت، وهي القتلُ السياسيُّ للنساء في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. افتتحت السهرةُ السينمائيَّة بفيلم «رسالةٌ إلى أختي» (٢٠٠٦) الذي تَتَتَبّعتُ فيه المُخرِجة الجزائريّة حبيبة جحنين خُطى أختِها نبيلة جحنين المناضِلة اليساريّة والنسويّة.

تلاه الفيلم الوثائقيُّ «مالطا، بإسم دافني» (٢٠٢١) للمخرج جول جيرودا الذي عرض للمرّة الأولى في لبنان. يَبحث الشريط في اغتِيال الصحافيّة المالطيّة دافني كاروانا غاليزيا التي قضَت عامَ ٢٠١٧ في تفجيرٍ مفخَّخ، وترك مقتلُها أثرًا بالغًا في الرأي العامِّ الأوروبيِّ، إذْ كانت قد كشفَت قُبَيل مقتلِها عن قضايا فساد طالَت مسؤولين كبار. فيه يسعى أبناء دافني بالتعاون مع شبكة من الصحافيّين الاستقصائيّين إلى كشفِ ملابسات اغتيالِها. تلا هذَين العرضَين نقاشٌ يتطرَّق إلى مسألةِ استِهداف النساء وكيفيّة مقاربتِها، ادارته د. منى فيّاض، باحثة وأكاديميّة مختصة في علم النفس، وشاركت فيه نبيلة غصين، صحافيّة وباحثة، تعمل في المفكّرة القانونية وهالة العبد الله، مخرجة أفلام وثائقيّة.

في ١٩ تموز/ يوليو، تم عرض فيلمَين. «في يوم من أيام العنف العاديّ، صديقي ميشال سورا» (١٩٩٦) الذي أنجزَه المخرجُ السوريّ الراحل عمر أميرالاي بعد عشر سنوات من إعلانِ مقتلِ الباحثِ الفرنسي. شكّل الفيلم وثيقةً تاريخيّة وسينمائيّة تتجسّد فيها قدرة المخرج على استنباط سردٍ سينمائيٍّ يَفرض جماليَّتَه الخاصَّة في موضوعٍ بالغِ القسوة. تلا العرضَ حوارٌ حَولَ سينما أميرالاي توسَّع منه إلى حقبةِ الثمانينات في لبنان وما شهِدَتْه من اغتِيالاتٍ سياسيّة، أدارته هالة عبد الله مخرجة أفلام وثائقيّة، وشارك فيه محمد سويد، مخرج وناقد سينمائي، مدير القسم الوثائقي في قناة العربيّة، وعباس هدلا، موثّق وباحث رئيسي في أمم للتوثيق والأبحاث.

ثمَّ اختتم المهرجانُ بعمَلٍ ترَك بصمةً خاصَّةً في نمطِ أفلامِ الجريمةِ السياسيّة وهو فيلم «زِد» (١٩٦٩) للمخرج الفرنسيِّ من أصلٍ يونانيّ كوستا غافراس الحائزِ على جائزةِ أوسكار أفضل فيلم أجنبيّ في حينِه، وهو استعادة دراميّة للأحداث المحيطةِ بمقتَل السياسيّ اليونانيّ غريغوريس لامبراكيس الذي اغتالَه اليمين المتطرِّف عامَ ١٩٦٣، تلاه حوار مفتوح.

جغرافيا وسكّان

النبطيَّة

محافظة النبطيَّة تضمّ الأقضية التالية: قضاء النبطيَّة وقضاء بنت جبيل وقضاء مرجعيون وقضاء حاصبيا. أمّا قضاء النبطيَّة فيضم ٥٦ قرية وبلدة، وتعتبر مدينة النبطيَّة عاصمة محافظة النبطيَّة إضافة لقضاء النبطيَّة وهي قسمَين:

النبطيَّة التحتا: تقع النبطيَّة التحتا على ارتفاع ٤٠٠م. عن سطح البحر، وعلى مسافة ٧٣ كلم عن بيروت عبر صيدا ـ الزهراني. مساحة أراضيها ٦٩١ هكتارًا تضمّ إليها منطقة كفرجوز. في قاموس لبنان المأخوذ عن إحصاء ١٩٢٤، سكانها ألفان وسبع مائة وستة وعشرون، منهم الشيعة ألفان وخمس مائة وأربعة عشر، ومائة وإحدى وخمسون مسيحيًّا كاثوليك، وستة موارنة، وسبعة وأربعون من الإسلام السُّنَّة، وتُقام فيها سوق عامّة يوم الأحد والاثنين من كل أسبوع.

والنبطيَّة التحتا كانت تسمى النبطيَّة السفلى، وهي قاعدة الشقيف قديمًا، وكان يبلغ تعداد نفوسها زهاء ٤٦٠٠ نفسٍ قبل الحرب العالميَّة الثانية. أشهر عائلاتها: آل جابر، ومنهم آل حيدر، غندور، نصّار، ظاهر، صادق، الصبّاح، الصبّاغ وهم من أسرة المؤلف من آل سليمان، آل عواضة، فيّاض، وهبة، والسادة، من آل مكي، آل قديح، آل قدوح، آل فرّان، آل رضا، آل كحيل، آل ملّا، آل فقيه، آل العجمي، وهم في الأصل إيرانيّون، آل الميرزا، ومنهم بهجت الميرزا، وآل شاهين، بيت طه، آل صفا، آل بشارة، آل فرّان، آل كركي وهم قليلون وآل سلوم وآل الصبّوري.

كما استقبلت النبطية منذ سنة ١٩٤٨ عددًا من اللاجئين الفلسطينيّين (الغوارنة)، ثمَّ أنشئ مخيّم غربي النبطيَّة ضمّ حوالى خمسة آلاف فلسطيني، ومع دخول الفصائل الفلسطينيَّة إلى لبنان عام ١٩٧٠ بدأ المخيّم يتعرّض لغارات الطائرات الإسرائيليَّة إلى أن دُمِّر المخيّم المعروف بـ«الجاعونة» نهائيًّا سنة ١٩٧٨، لينتقل الفلسطينيّون إلى مناطق أخرى، وبعضهم بقي في النبطيَّة ذاتها وفي القرى المجاورة.

في عام ٢٠٢٢ بلغ عدد ناخبيها ٢٤٠٠٨ بينهم ٢٣٢٢٧ شيعيًّا، انتخب منهم ٩٧٢٧ وحصلت لائحة الثنائي على ٩٤٧٢ منها.

أمّا بالنسبة إلى الهجرة فقد بدأت فعليًّا مع بداية القرن العشرين بعد تدهور الأوضاع الاقتصاديَّة في السلطنة العثمانيَّة واستبدال العملة الورقيَّة العثمانيَّة بالليرة الذهبيَّة، الأمر الذي انعكس سلبًا على الواقع الاقتصادي في لبنان. كذلك مع اندلاع الحرب العالميَّة وفرض التجنيد الاجباري ومصادرة الأموال والغِلال وانتشار المجاعة والأمراض، ما دفَعَ بالعديد من أبناء المدينة إلى الهجرة وكانت وُجهتهم الأولى هي دول أميركا الجنوبيَّة وخاصّة المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتشيلي وغيرها، وتوسّعت الهجرة خلال القرن العشرين لتشمل أفريقيا وأوقيانيا، وبعد انتهاء الحرب العالميَّة الثانية بدأت الهجرة نحو البلدان العربيَّة النفطيَّة ثمَّ باتجاه دول أوروبا وأميركا الشماليَّة، خاصّة الولايات المتّحدة وكندا. كذلك هناك النزوح الاقتصادي الذي بدأ منذ أربعينيّات القرن العشرين إلى بيروت وضواحيها التي تستقطب حوالى النصف من الأُسَر النازحة من النبطيَّة. بالإضافة إلى ذلك تستقطب مدينة النبطيَّة السكّان من القرى المجاورة، فقد بلغت نسبة الوافدين إليها بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٩ حوالى ١٤,٣٪ من سكّانها.

أما النبطيَّة الفوقا: تشكِّل جزءًا من مدينة النبطيَّة. «تقع النبطيَّة الفوقا في قضاء النبطيَّة على ارتفاع ٤٥٠م. عن سطح البحر وعلى مسافة ٧٦ كلم عن بيروت عبر صيدا ـ الزهراني ـ النبطيَّة». مساحتها حوالى ٦٠٠٠ دونم.

في عام ٢٠٢٢ بلغ عدد ناخبيها ٥٤٠٥ بينهم ٤٩٥٢ شيعيًّا، انتخب من العدد الإجمالي ٢٦٥٦ وحصلت لائحة الثنائي على ٢٢٣٥، أمّا لائحة «معًا نحو التغيير» فحصلت على ٢٨٥ صوتًا.

يتوزّع سكّانها على العائلات التالية: غندور، تشكِّل أكبر عائلاتها، العزّي، حوماني، نور الدين، تيراني، أبو حامد، عطوي، طفيلي، الحاج علي، سلامة، شعبان، شاغوري. أما آل قبيسي فأعدادهم قليلة، آل حوماني، آل سلامة، آل سليمان، آل طفيلي، آل علي نور الدين، آل مرعي، آل نادر، آل حيدر، وآل علي أحمد.

يذكر مختار النبطيَّة لأحد التقارير الصحافيَّة في عام ١٩٩٠ «إنَّ الدولة العثمانيَّة أثناء حكمها للمنطقة أعطت عشر فلاحين من البلدة نصف الأرض. أمّا النصف الثاني فقد اشترته البطريركيَّة المارونيَّة. وفي ما بعد باعت منه حوالى ١٠٠٠ دونم للأهالي. وهي تملك الآن ما يقارب ٢٠٠٠ دونم يُشرف عليها دار مار أنطونيوس في النبطيَّة، ومساحة الـ ٣٠٠٠ دونم التي تشكّل نصف مساحة البلدة اشتراها ثلاثون شخصًا جميعهم من آل غندور».

وصَلَ الهاتف إلى النبطيَّة الفوقا عام ١٩٦٠، مياه الشَّفَة تصل إلى البلدة من نبع الطاسة منذ عام ١٩٦٤، أمّا الكهرباء فقد وصلت إلى البلدة عام ١٩٣٠ ولم يسبقها إليها أي قرية في المنطقة. تشكَّل المجلس البلدي في القرية عام ١٩٦٢.

أمّا بالنسبة إلى الهجرة، ففي العصر العثماني وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، شَهِدَت النبطيَّة حركة نزوح إلى المهاجِر (أميركا وأفريقيا وسائر بلدان الاغتراب) وفي الربع الثاني من القرن العشرين بدأت الهجرة منها إلى الدول العربيَّة إلى جانب بلدان الاغتراب القديمة، فأسهَمَ هؤلاء المغتربون في نهضتها العمرانيَّة والاجتماعيَّة بأموالهم. بدأت الهجرة من البلدة بسفر أحد أبناء القرية عام ١٩١٠، وهو هاجر إلى كوبا ومكث فيها. وفي الخمسينات هاجر آخرٌ إلى أفريقيا ثم كرّت السّبحة إلى أن وصل عدد المهاجرين في عام ١٩٩٠ إلى أفريقيا ودول الخليج العربي إلى ١٠٠ مهاجر، أمّا الذين عادوا وبجعبتهم الأموال فبنوا المنازل والمحال التجاريَّة، وأكثريَّة سكّان النبطيَّة يعملون في التجارة.

اتصل عمران النبطيّتان عام ١٩٤٠.

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث

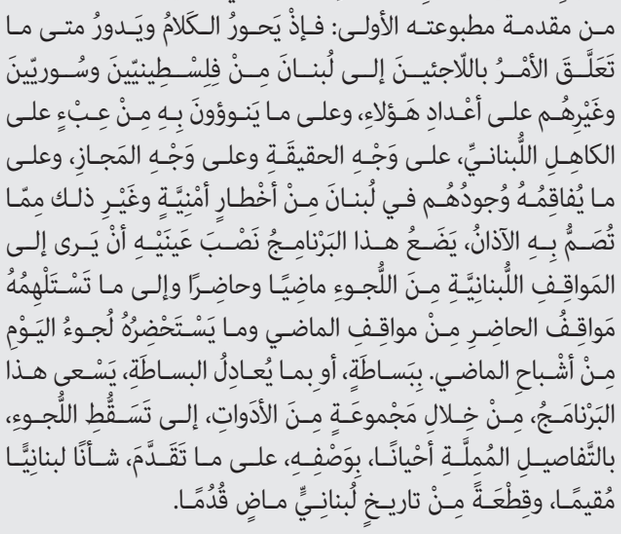

أطْلَقَتْ أُمَمُ للتَّوْثيقِ والأبْحاثِ مَطْلَعَ عامِ ٢٠١٧ بِدَعْمٍ مِنْ «مَعْهَدِ العَلاقاتِ الثقافيَّةِ الخارجِيَّةِ» بَرنامَجًا تَوْثيقيًّا بَحْتِيًّا تَحْتَ عُنوانِ «على الرَّحْبِ والسَّعَةِ؟ لُبنانُ في لاجئيه». وهذه شذْرَة من مقدمة مطبوعته الأولى: فإذْ يَحورُ الكَلامُ ويَدورُ متى ما تَعَلَّقَ الأمْرُ باللّاجئينَ إلى لُبنانَ مِنْ فِلِسْطِينيّينَ وسُوريّينَ وغَيْرِهُم على أعْدادِ هَؤلاءِ، وعلى ما يَنوؤونَ بِهِ مِنْ عِبْءٍ على الكاهِلِ اللُّبنانيِّ، على وَجْهِ الحقيقَةِ وعلى وَجْهِ المَجازِ، وعلى ما يُفاقِمُهُ وُجودُهُم في لُبنانَ مِنْ أخْطارٍ أمْنِيَّةٍ وغَيْرِ ذلك مِمّا تُصَمُّ بِهِ الآذانُ، يَضَعُ هذا البَرْنامِجُ نَصْبَ عَيْنَيْهِ أنْ يَرى إلى المَواقِفِ اللُّبنانِيَّةِ مِنَ اللُّجوءِ ماضِيًا وحاضِرًا وإلى ما تَسْتَلْهِمُهُ مَواقِفُ الحاضِرِ مِنْ مواقِفِ الماضي وما يَسْتَحْضِرُهُ لُجوءُ اليَوْمِ مِنْ أشْباحِ الماضي. بِبَساطَةٍ، أو بِما يُعادِلُ البساطَةِ، يَسْعى هذا البَرْنامَجُ، مِنْ خِلالِ مَجْموعَةٍ مِنَ الأدَواتِ، إلى تَسَقُّطِ اللُّجوءِ، بالتَّفاصيلِ المُمِلَّةِ أحْيانًا، بِوَصْفِهِ، على ما تَقَدَّمَ، شأنًا لبنانِيًّا مُقيمًا، وقِطْعَةً مِنْ تاريخٍ لُبنانِيٍّ ماضٍ قُدُمًا.

وإذا كان التوثيق أداة «أمم» الأثيرة، فلقد أتاحَت لها هذه المطبوعة أنْ تُدْلي بِدَلْوِها في بئر اللّجوء (العميقة) من خلال عددٍ من النصوص بين دفتيْها التي تريدها أمم متابعة لنقاش مفتوح ستّة منها يسلكها ما يتردّد في كلّ منها من صدًى للآخر، وما تغمزه من قناة أمورٍ كُتِبَت في كتاب ٢٠١٧ وتستحق أن لا يُمرُّ بها مرور الكرام!».

مُنْتَهى الأمْرِ أنَّهُ لا عامَ واحِدًا مِن سيرةِ لُبنانَ، لُبْنانَ الدَّوْلَةِ (١٩٢٠) أو لُبنانَ الاسْتِقْلالِ (١٩٤٣) أو ما بَعْدَهما، لا يُطْلَبُ أنْ يُقْطَعَ مِنْ حِساباتِهِ الكَثيرةِ «حِسابُ اللُّجوء». والمَقْصودُ بالحِسابِ، طَبْعًا، لَيْسَ الحاصِلَ الرِّياضِيَّ لما تَكَبَّدَهُ لُبنانُ جَرّاءَ اللُّجوءِ إلَيْهِ مِنْ مغارِمَ، ويَتَكَبَّدُهُ، وما جَناهُ بِفَضْلِهِ مِنْ مَغانِمَ، ويَجْنيهِ، أو قُلْ لَيْسَ هذا فَحَسْبُ، وإنَّما ما حَضَرَتْهُ، أو لَمْ تَحْضُرْهُ، مَسْأَلَةُ اللُّجوءِ في المَشْهَدِ اللُّبنانِيِّ وفي السِّجالِ بَيْنَ اللُّبنانِيينَ، وما أثَّرَتْهُ أوْ لَمْ تُؤَثِّرْهُ على عَلاقاتِ اللُّبنانِيِّينَ باللّاجئينَ بين ظَهْرانَيْهِم وبالبُلْدانِ الحَقيقيَّةِ أو الافتراضيَّةِ التي يأتونَ مِنْها، وعلى عَلاقاتِهِم بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وما دَخَلَ مِنْ تَبَدُّلٍ، أو لَمْ يَدْخُلْ، على مُقارَبَتِهِم، مُؤَسَّساتٍ وجَماعاتٍ وقُوًى سِياسيَّةً، مَسْأَلَةَ اللُّجوءِ وما يَتَفَرَّع عَنْها مِنْ جُزَيْئاتٍ وما تَسْتَنْبِتُهُ مِنْ سِجالات.

من ديوان الذاكرة اللبنانية: www.memoryatwork.org

٩٥٪ من المساحات الصالحة مزروعة بالافيون
والقفزة الجنونية تحققت عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥

حمى الافيون تجتاح بعلبك والحشيشة اصبحت ثانوية!

معظم "البترول الاخضر" يذهب الى الخارج وشبان يتركون جامعاتهم لزراعته

بعد الازدهار الكبير الذي عرفته طوال سنوات، وتربعها طويلا سيدة الزراعات في منطقة بعلبك، بدأت زراعة الحشيشة تنحسر أمام زراعة الافيون مسجلة تراجعاً بنسبة ٦٥٪ تقريباً.

فالذي يعبر بعلبك تدهشه روعة الازهار التي تلون الحقول بيضاء وبنفسجية وحمراء وردية قانية؛ لكنه يصعق عندما يعلم ان هذه الروعة تخبىء مادة مخبرة؛ معدة لتفتك بالناس وتحولهم من عناصر فاعلة الى عناصر مدمنة تسير نحو هلاكها.

نسبة ٩٠٪ من قرى قضاء بعلبك تزرع الافيون، وذلك بنسب تراوح بين ١٠٪ من مساحة القرية الصالحة للزراعة كحد ادنى، و٩٥٪ من المساحة نفسها كحد أقصى.

وتتوزع المساحات الباقية على زراعة الحشيشة والحبوب والاشجار المثمرة.

القفزة تمت قبل عام

جولتنا اقتصرت على قرى شمال بعلبك، وهي القرى التي تزرع الافيون بشكل مكثف، وتعتمد عليه (وقبله على الحشيشة) بشكل اساسي. وهذه القرى هي:

الفاكهة، العين، النبي عثمان، اللبوة، مقراق، مقنه، شعت، رسم الحدث، ريحا، نبحا، الرام، القدام، قرحا، بشوات، صفرا، الزرازير، الزرايب، دير الاحمر، بتدعي، اليمونة، دار الواسعة، فلاوى، شليفا، الكنيسة.

ونبتة الافيون ليست حديثة العهد في المنطقة، اذ يعود تاريخ ظهورها الى منتصف الستينات حيث كانت تشكل نسبة ضئيلة جداً. لكن الحكومة عمدت آنذاك الى اتلافها، فاختفت مدة سنوات، ثم عادت تشكل نسبة ١٪ حتى العام ١٩٧٥. عام ١٩٧٦ بلغت النسبة ٣٪، وعام ١٩٨٣ قفزت النسبة الى ١٣٪، ثم اخذت تتوسع ممتدة كبقعة الزيت فوصلت الى ٥٥٪ عام ١٩٨٤، وبلغت اوجها في العام الحالي من حيث احتلال المساحات الصالحة للزراعة مشكلة بذلك نسبة ٧٠٪ من مساحة كل القرى التي تزرعها.

البارز في الامر هو ادمان المزارع البعلبكي الزراعات المخبرة، بحماسة تثير العجب، اذ ان حديثنا الى السكان اظهر ان هذا المزارع على استعداد لاستبدار شجرة الكوكا وزرعها، لو تكيفت وطبيعة ارضه. والعجب يزول حين نعلم ان المزروعات التقليدية (حبوب، اشجار مثمرة، خضر) تراجعت منذ

والافيون يزنجر ضمن السياق نفسه، واعداً بادخال تغييرات نوعية على اوضاع المزارعين والمسوقين والتجار على حد سواء، نظراً للارتفاع الكبير في اسعاره (بعدما كان مردود الحشيشة ينعكس بشكل اكبر على المسوق والتاجر).

ويبقى سبب مهم آخر وهو الحسد او العدوى، فقد خلقت الزراعات المخبرة ما يصح وصفه بـ"الثراء الحشيشي" او "الثراء الافيوني". وبما ان هذا الثراء متاح للجميع، فقد اخذت السكان شبه هستيريا جماعية، ادخلت المنطقة ضمن دائرة الزراعات غير المشروعة، ومن هذه الدائرة الآخذة في الاتساع، يستمر العيش حتى لكان هذه الزراعات اصبحت نبض المنطقة.

الجميع في الورشة

هذا من حيث الطابع العام، ولكن ما هي وقائع هذه الزراعة ونتائجها عملياً؟

هل حلّ الافيون محل الحشيشة؟

من يعمل في هذه الزراعة، وكم؟

النسبة الى تفاوت مستويات الدخل بين الفئات).

وقيمة المردود الهائلة التي وفرتها الحشيشة انعكست مفاعيلها على المزارع في تلك المنطقة، فاثرت في اتجاهه الى زراعة الحشيشة بشكل اساسي، ونتيجة لذلك فقد عقلية الفلاح الصبور، فلم يعد يقوى على انتظار الكرمة، او الحبوب، سنوات حتى تغل، ولتعطيه مردوداً لا يضاهي باية نسبة مردود الحشيشة.

والسؤال هو: لماذا الازدهار الافيوني في السنوات الاخيرة؟

ان اعتياد الزراعات المخبرة تبدو اول الاسباب، ولكن علاقة المنطقة بالسلطة تبقى السبب الاهم. فقد كانت الحشيشة، علامة السلطة الموازية للسلطة المركزية. عافية الثانية من سقم الاولى، والعكس، ضمن جدلية القوة والضعف. وكان تجار الحشيشة وزارعوها ومسوقوها يستفيدون من غياب السلطة احياناً، ويهادنونها احياناً اخرى، حتى توصلوا في غمرة الاحداث التي عصفت بلبنان وشغلت المسؤولين، الى اطلاق "ميني جمهورية" داخل الجمهورية الكبرى، لها مقوماتها الاقتصادية الخاصة.

زمن بعيد في هذه المنطقة، مقتصرة بذلك على الاستهلاك الذاتي، بينما ازهرت الحشيشة بشكل ادى الى الاقتصاد التصديري الذي شكل قفزة نهمية للمزارع والتاجر على السواء (مع الاخذ في الاعتبار

حقل افيون في احدى قرى بعلبك.

لمَ اللجوء الى هذه الزراعة، واهمال الزراعات التقليدية؟

الا يقيم الزارع او المتاجر بهذه الزراعة، اعتباراً للاثار السيئة التي تتركها على صيته الشخصي؟ على صيت المنطقة؟ على صيت الوطن؟

الا يقلقه صراح المدمنين وضياعهم؟

الا يربط بين الاذى الذي يسببه لهم ومبادئه الدينية؟

وبعد، فكيف تنفق او تستثمر المداخيل التي توفرها هذه الزراعة؟

كل هذه التساؤلات حملناها، وتوجهنا بها الى القرى المذكورة، فاصبنا المزارع فيها والتاجر.

الشوارع والمنازل تبدو مقفرة، فالجميع، كباراً، وصغاراً، نساء ورجالا في الورشة الكبرى: "تحصيل الافيون".

وكان علينا انتظار الغروب، وعودة العمال الى منازلهم. وهنا تلفت الى ان التقرب من اي شخص في المنطقة بدا مهمة شاقة جدا، ومحاولات التطمين والاقناع بان الاسماء لن تذكر، لم تنفع في كل المرات، الا ان بعضهم رحّب اخيراً، مشترطا مرة

اجابة اولى

"لم يحل الافيون مكان الحشيشة، ولكنه يزرع بالاضافة اليها، وتفوقه بنسبة مساحاته المزروعة يعود الى ارتفاع اسعاره بقدر يفوق اضعافاً كثيرة اسعار الحشيش. شخصياً لا ازرع الافيون، ربما لاني تعرفت باشخاص مدمنين، وعانيت عن كثب عذاباتهم، وعندما افكر فيهم، يأبى ضميري علي ان ازرع الافيون، خصوصا وان بعض شبابنا اصبح مدمنا. الحشيشة لا ضرر منها، معظمنا يدخنها، وضررها يعادل ضرر السيكارة العادية، بل حتى انها تفتح الشهية للأكل (!) ومن يشربها يبدو في صحة جيدة

اجابة ثانية

"كلما امتدت واتسعت مساحة الارض المزروعة افيوناً، ازداد عدد العاملين بها، فالرجل وزوجته واولاده يعملون بها، ومن يملك مساحات شاسعة من الاراضي قد يستعين بعمال من قرى محيطة، او عمال اجانب، هنود وسيريلانكيين ومصريين، واجرة العامل اليومية تبلغ ٨٠ ل.ل. وكان للحرب دور مهم في ازدياد المساحات المزروعة، وتبعا في ازدياد العاملين بها، اذ ان عودة بعض النازحين من بيروت

الغش

ان حالات الغش في الافيون نادرة جداً، وهي تتم اذا جاء تاجر على عجلة من امره ويريد ان يحصل على كمية كبيرة من الافيون، عندها، تجمع كبسولات نبتة الافيون، وتعصر، ويعلى المزيج حتى يتحول الى مادة لزجة تخلط بالافيون.

وفي المرات القليلة التي حاولوا فيها مزج التمر بالافيون، (لتشابه لونهما) اخفقت المحاولة، لان طعم الافيون مر، بينما التمر حلو، فيفتضح الامر سريعاً.

ام الغش في المبرويين، فيكون باضافة مواد اخرى اليه، بكميات ضئيلة، كالاسبرو او الطحين، او السكر المسحوق.

ويبقى ان الغش يكاد ينعدم لدى فئة التجار الكبار، لان في ذلك اساءة الى سمعتهم في اوساط المخبرين، فيعرضون عن التعامل معهم.

مشاكل محلية

يقصد المنطقة كثير من المدمنين طلباً "لشمة" تشفي غليلهم. وكان بعضهم قبل وصوله الى التاجر يمر الى اقرب صيدلية، ليهدىء موقتا حاجته الملحة الى المخبر او لانه لا يملك المال اللازم لشراء المبرويين فيعطيه الصيدلي ادوية من نوع المخبرات كالـ Rebbnol او Mitalon او Man-drex او C.C.gone. فيبتلع المدمن كميات كبيرة منها مسببا لنفسه موتا مفاجئاً ناتجاً من انسداد حنجرته بالادوية.

١٩٤٠ كيلو من الافيون انتاج ١٩٨٥
تجار بعلبك يستخرجون الهيروبين مباشرة من الافيون!

الافيون نبتة يبلغ ارتفاعها حين يتم نموها من ١٠٠ سم الى ١٨٠ سم، ورقها ناعم اخضر فاتح، تحمل في رأسها زهرة، تحيط اوراقها الملونة بالاحمر، او البنفسجي، او الزهري او الابيض، بالكبسولة (تسمى عملياً "الكوز") وهي التي تحوي مادة الافيون.

تلقى بذور الافيون في تشرين الاول، وتحصد ابتداء من النصف الثاني من ايار، شرط ان تكون التربة جافة جدا، لان مادة الافيون تحتاج حرارة مرتفعة لكي تظهر. لذلك يزرع الافيون في اراض سهلية، وتحتاج هذه الاراضي اعتناء دائما من حراثة وتعشيب، وري في بداية نموها.

للحصول على مادة الافيون يتم شطب الكبسولة بواسطة اطراف شفرات عدة مثبتة على قطعة خشبية، ثم تترك الى اليوم التالي، حيث يؤتى بسكين يجمع بواسطته الافيون، الذي يظهر بادىء الامر سائلا كالحليب، ثم يتجدد فيصبح لونه بنيا شبيها بصمغ الاشجار.

تصنيع الافيون

حين يجف الافيون يصار الى استخصار المورفين منه، ومن خلال المورفين يستحضر الهيروبين، وذلك بخلط المورفين بسكر اللاكتوز (نوع من السكر الطبيعي الموجود في النباتات، بدون تصنيع) بالاضافة الى بعض تغييرات كيماوية. وقبل ان يعرف الافيون ازدهاره الحالي، كان التجار في منطقة بعلبك يعمدون الى استيراد المورفين - يطلقون عليه في المنطقة اسم باز

(!!) يمكنك ان تتحققي من ذلك بنفسك.

الحشيشة تعطيني مردوداً مهماً، وعندما ازدهر الافيون، ارتفعت اسعارها، لان عرضها خف، بينما الطلب عليها ارتفع.

مردودها انفقه على تعليم اولادي، ويساعدني في تحمل اعباء الحياة اليومية. انا نفسي واخوتي تربينا من مال الحشيشة، منازلنا بنيت من مال الحشيشة، والمنطقة كلها استفادت عن جميل الدولة، بفضل الحشيشة..".

اجابة ثانية

"كلما امتدت واتسعت مساحة الارض المزروعة افيوناً، ازداد عدد العاملين بها، فالرجل وزوجته واولاده يعملون بها، ومن يملك مساحات شاسعة من الاراضي قد يستعين بعمال من قرى محيطة، او عمال اجانب، هنود وسيريلانكيين ومصريين، واجرة العامل اليومية تبلغ ٨٠ ل.ل. وكان للحرب دور مهم في ازدياد المساحات المزروعة، وتبعا في ازدياد العاملين بها، اذ ان عودة بعض النازحين من بيروت

Base - من تركيا. الا ان احد التجار الاتراك قصد المنطقة قبل سنوات، لتعامله مع تجار لبنانيين، واعطى البعض منهم طريقة التصنيع. فاخذ هؤلاء يستخرجون المورفين دون الاضطرار الى استيراده. وتطورت خبرتهم، فاصبحوا يستخرجون الهيروبين مباشرة من الافيون، علماً بان له جودة الصنف السابق نفسها.

ويعطي كل ١٠٠٠ غرام مورفين (Base) ٧٠٠ غرام هيروبين صافٍ.

وتنتشر مصانع الافيون في المنطقة، ولكنها مكثفة في قرية واحدة (٤ مصانع).

الانتاج

يكفي كيلو واحد من بزر الافيون لزراعة ١٠ دونم (الدونم = ٩٢٠ م٢) من الارض. ويعطي دونم الافيون بين كيلوغرام وكيلوغرام ونصف من مادة الافيون، وذلك حسب خصب التربة.

وقد انتجت قرى شمال بعلبك عام ١٩٨٤، ١٥٠٠ كيلو من الافيون، وارتفع الحجم هذه السنة فوصل حسب تقديرات تجار المنطقة (النصف الاول من حزيران) الى زهاء ١٩٢٠ كيلو.

ولا يقل انتاج القرية الواحدة عن ٦٠ كيلوغرام كحد ادنى، و٣٠٠ كيلوغرام كحد اقصى.

اما عن انتاج الحشيشة، فان الدونم المروي يعطي ٤٥٠ كلغ من الحشيشة الخضراء، ويعطي المونم البعل (دون ري) من ٧٥ كلغ الى ١٢٥ كلغ.

وبلغ انتاج الحشيشة عام ١٩٨٤ زهاء ٢٥ الف كلغ. ولم يعرف انتاج المنطقة هذه السنة (موسم حصاد الحشيشة في تشرين الاول).

واماكن الاحداث الى قراهم حتمت اقامة دائمة لهم في المنطقة، فاتجهوا الى هذه الزراعة، علهم يستردون قسماً مما خسروه في الحرب. كما ان هناك شباناً كثيرين تركوا مدارسهم وجامعاتهم، وانصرفوا الى زراعة الافيون او المتاجرة به".

اجابة ثالثة

"... لقد اهملتنا الدولة طويلا، منطقتنا عانت منذ اجيال هذا الاهمال، فالماء غير متوافر، والطرقات غير معبدة، ومدارسنا تشكو قلة في الكوادر التعليمية، وزراعة الحشيشة شكلت باب رزق لنا، والدولة لم تفعل شيئا ايجابيا لتمنعنا تلقائيا من ممارسة هذه الزراعة. مرة اتحدثنا بمشروعها الاخضر وكان ذلك عام ١٩٦٦، وتعاونا معها، باخلاص، ولكنها في العام ١٩٦٨ توقفت عن شراء محاصيلنا. فعادت زراعة الحشيشة كردة فعل من السكان على هذا التصرف.

اذا فكرنا في زراعة الخضر فان بيعها ليس مضمونا، نظراً لبعد سوق البقاع عن المنطقة، مما يزيد في تكاليفها. اذا كانت الدولة تريد ان تكافح زراعة الافيون فلتؤمن اسواقا للمنتوجات الزراعية كالبندورة والبطاطا.

الحشيشة والافيون وسيلة للعيش، اما ازرعها وابيعها داخل القرية. مردود الافيون انفقه على تعليم الاولاد، وعلى الامور اليومية، ويتبقى قسم صغير اخره.

عندما ازرع افيوناً لا افكر الا بالكسب المادي. اعتقد ان الذي عنده مشاكل، ويعاني قلقا ما، لا يتوانى عن الحصول على المخدر من اي تاجر. هنا او في الخارج. البحث يجب ان يكون في اسباب الاقبال على الشم..."

نخطيب الافيون.

تقويم البضاعة

لمعرفة جودة الهيروبين، يمزج ١/٨ من ربع الغرام من الهيروبين مع كمية ضئيلة جدا من الـ eau de javel، فاذا اعطى المزيج لونا ابيض فهذا يعني ان البضاعة من الصنف الجيد، علماً ان اصناف الهيروبين تتدرج من اللون الابيض الى العسكري فالاسمر.

وقد يتم التأكد من جودة المخدر بوضع قليل من الهيروبين في ملعقة صغيرة، ترفع على النار، فاذا تحولت بودرة الهيروبين الى سائل، فانه عندئذ يكون ذا جودة مرتفعة، لان افضل انواع "البضاعة" هي التي تذوب.

وجدير بالذكر ان الهيروبين الصافي ذا الجودة المرتفعة لا يباع الا في حالات نادرة، حيث يؤخذ بواسطة الحقنة لدى تحوله سائلا. وللاستفادة من الربح الاقصى يصار الى سحب ٢٥٠ غ من الهيروبين الصافي، تمزج مع ادوية خاصة، لتشكل كمية ١٠٠ غرام، حينها يصار الى بيعها باسعار باهظة.

وتقاس درجة الجودة، بقوة المفعول الذي تحدثه كمية ضئيلة من المخدر وبسرعة هذا المفعول. بينما يلزم المدمن كمية كبيرة من المخدر ذو الجودة المنخفضة، لكي تعطيه مفعولا.. وببطء.

ولعل اجود انواع الهيروبين المعروفة في لبنان، تلك التي يستخرجها احد التجار اللبنانيين (...) حيث يصل سعر الكيلو الواحد منه الى ٣٠٠ الف ل.ل.

اجابة رابعة

"لتؤمن لي الدولة ٨٠٠ ل.ل. بالدوم وسأمتنع عن هذه الزراعة، ولكنها لا تستطيع، او انها لا تريد. الافيون والحشيشة لا يتطلبان ماء كثيراً. بعكس الخضر. ثم ان الدولة تستفيد مني، بل من المنطقة كلها، لان عائدات هذه الزراعة توظف في المصارف، وفي بناء المنازل وشراء العقارات. الا نكون بذلك مساهمين في العملية الاقتصادية؟

معظم الشبان عاطلون عن العمل، وقد يضطرون لحمل السلاح، والحرب عنصر مهم في احداث ازمات نفسية لديهم. اعتقد اذا حلت مشاكلهم لا يعودون الى الادمان. على كل حال معظم انتاجنا يذهب الى الخارج. واذا لا افكر اذا تأذى شبان اميركا او لا، تفكيري لا يصل الى هناك، ان دولتهم تبعث لنا بالاسلحة، وتشجع القتال في بلدنا، ومن آخر همومنا ان يتأذى سكانها..."

اجابة خامسة

"... لماذا ازرع؟ ولماذا لا ازرع؟ واذا امتنعت فماذا ازرع؟ بطاطا، عدس؟ وهل يتأمن لي بيعها، وهل الماء متوافر لتنتج؟ اهالي القرية يتقاتلون احياناً للحصول على دور ماء، اظن ان الدولة تغض النظر عن هذه الزراعة، ولو ارادت لكافحتها. ولكنها بذلك تترك لنا تدمير امورنا بانفسنا، ومن جهة اخرى تستفيد من اموال الافيون والحشيشة، اما عن طريق ضبطها، او عن طريق توظيف عائداتها في المصارف والمشاريع العامة.

في القرية لا سبيل لاقامة مشاريع، لان القسم الاكبر من الشباب يذهب الى المدينة ليتعلم او يسكن، واذا بقي هنا فليعمل في الحشيشة، فلمن تنفذ المشاريع؟

اي صيت؟ كلنا نعرف ان اسماء سياسية مهمة عملت في الحشيشة. وربما استمدت زعامتها منها. فلماذا العار سيكون على المزارع الذي لا حول له ولا قوة؟

ان الحرب الدائرة في لبنان منذ عشر سنين شوهت سمعته، ولا اظن "ان هذه السمعة تتشوه من زراعة الافيون".

اجابة سادسة

"ازرع الحشيشة والافيون. ولكني في هذه الايام افضل الافيون. سعره اغلى. لا اعرف زراعة غيرهما. ابي كان يزرع، اخوتي والعائلة والمنطقة كلها تزرع. فلماذا ليس انا؟ انها مورد رزقنا، مصدر الاكل والمشرب والمنازل التي تربينا. لولاها لكانت حالتنا في الويل، ولكنا لا نزال نعاني التخلف والفقر. الدولة لم تؤمن لنا كل هذا، ولكنها على الاقل سمحت لنا بتامينه لانفسنا.

انها نعمة. الحشيشة نعمة. كذلك الافيون. هما ليسا غاية في ذاتها. ولو كان الكرز او التفاح او العدس يؤمن لنا الاموال التي يؤمنها الافيون لكنا زرعناه.

هل انا اؤذي الناس اكثر من الذي يتاجر بالمياه المعبأة؟ لماذا التركيز على الافيون؟ هل الذين يتاجرون بالسلاح افضل؟ هل اصحاب الشاليهات

←

والفنادق والمنازل في المناطق الآمنة اصحاب رحمة؟ هل يشعرون مع المهجرين؟ ايهما اخطر: الافيون الذي نصدره الى الخارج ونستفيد منه، ام هؤلاء الذين يمتصون كل ما جناه الشخص خلال سنين، ليحتمي من القذائف؟".

مقابلة مع مدمنين:
"من يشمه اولا يشمه على طول!"

مدمن اول

● "لم يكن لزراعة قريتي للافيون اي اثر في ادماني المبرويين. والسبب يعود الى وظيفة والدي حيث انه تاجر حشيشة. وبحكم هذا الامر، تعرفت بالمهربين، وكانت الشمة الاولى تجربة. والآن ادرك انها كانت البداية، فمن يشم مرة اولى، فانه لن يتوانى عن فعل ذلك طالما هو حي.

ذلك ان النشوة التي اعطاني اياها الهيروبين لا يعطيها اي شيء آخر، انها ترفع الى السماء، وتعطي لذة جنسية، جعلتني في غنى عن النساء، وتشعرني براحة غريبة تسري في اوصالي. ولكني لم اعد اطيق الناس، اصبحت منزويا، لا افرح لفرح، ولا احزن حتى ولا لموت شخص عزيز وقد انفق اهلي علي مالاً كثيراً، وغسلوا دمي مرات عدة. وفي كل مرة اتذكر لذة مفعول الهيروبين فاعود اليه. انا الآن منقطع عنه منذ خمسة اشهر، ولكني اخاف ان اعود متى رأيت احدهم يشم، لذلك فاني اتحاشى الجميع. وهذا ما يزيد في عذابي، لاني مدرك ان ارادتي وتصميمي لا يكفيان. فجسمي يلح في طلب المادة. ولا اعرف كم سأتحمل".

مدمن ثان

● "يعود تناولي الهيروبين الى ثلاث سنوات. وقد بدأ الامر بالتجربة. احد الاصدقاء قدمه لي. ليزيد من ثقتي بنفسي، وفعلا فقد احسست اني استطيع ان اواجه من اشاء دون خجل، وشعرت بنشوة غريبة، ونسيت كل مشاكلي، وفوق هذا فاني لم اعد اضطر الى اللحاق بالفتيات لأكسب اعجابهن، فانا اشعر اني سيد الكون، والهيروبين يعطيني من اللذة ما لم تعطني اياه اية امرأة. انه يعوضني الحنان الذي فقدته من ابوي. لكن زميلا لي وهو مدمن ايضا، اصبح هزيلا جداً ومنطوياً على نفسه، وفقد شهية الاكل، وقد خضع لفترة علاج طويلة، ونصحني بأن امتنع عنه. لكني لم استطع.

من دون الهيروبين لا استطيع الحياة. اني أعيش في عالم الخيال. في هذا العالم اشياء لا احبها. الهيروبين يساعدني ان انسى ويجعلني اتصور اشياء رائعة كأنها حقيقة. اريد ان اتوقف. ولكني لا استطيع".

اجابة سابعة

"مما اخاف؟ الكل يعرف ان بعض الاسماء اللامعة ضالعة في لعبة الحشيشة والافيون، وكثيرون اثروا بفضل مال هذه الزراعة. فلماذا تتأثر سمعتي، انا الذي لا يعرفني احد، ولا تتأثر اسماؤهم؟

لقد انفقت الدولة كل مالها على بيروت وطرابلس وجبل لبنان على حساب المناطق الاخرى، ومنها بعلبك - الهرمل، فبقيت بدائية. زراعتنا الحشيشة وبعدها الافيون تأتي كردة فعل من سكان المنطقة على هذا الاهمال.

احدهم ربح الاسبوع الماضي ٦٠ الف ليرة من الافيون، فمن هو الغبي الذي يرفض هكذا مبلغ بحجة الاخلاق والخوف؟

الشيخ يزرع، والكاهن يزرع، فلم لا يرتدعان اذا كان في ذلك ما يخالف الدين؟

كثيرون من ابناء المنطقة ضبطوا وسجنوا، ولكنهم عادوا بالف خير، ولم يؤثر هذا على احترام الناس لهم".

اجابة ثامنة

"لا تنظري الى الافيون من ناحية سلبية، فلولاه، ولولا الحشيشة، لكانت منازلنا كلها لا تزال من تراب، ولكنا قابعين ننتظر من موسم الى آخر، حتى نحصل بعض الليرات نقتات بها. ولكانت فرص تعليم اولادنا اقل. ونادرة احياناً. لقد سمح لنا مردود الحشيشة بان يكون لدينا رصيد في المصارف، وان نشتري عقارات، وان نؤمن لانفسنا رفاهية.

عندما ابيع لا افكر في ايذاء غيري. حتى هذه الفكرة لم تخطر ببالي، ربما لان المنطقة كلها مأخوذة بهذه الزراعة".

اجابة تاسعة

"تعلمت، وتخرجت من الجامعة، وبقيت سنتين عاطلا عن العمل. عدت الى القرية، وشدتني قسراً الاجواء السائدة. وانا الآن ازرع قطعة ارض تركها لي والدي، واتاجر بما ازرعه من الافيون.

قد افكر في تركها اذا تأمنت لي وظيفة، تعادل بقريب ما تؤمنه لي زراعة ارضي من الافيون".

اجابة عاشرة

"عملت في بيروت في احد النوادي، براتب يقارب الخمسة الاف ليرة شهرياً، في محاولة من ابي لابعادي عن هذه الاجواء. ولكني لم استطع. ان المعتاد زراعة الافيون وتجارته، كمبدن شمه. لذلك عدت. رفاق لي تعلموا ولكنهم عادوا الى هنا، لان من هم دونهم مستوى علمياً يملكون من وسائل الرفاهية قدراً لم يؤمنه لهم تعلمهم في الجامعات".

... في مقابل هذه المواقف، هناك موقف يتراوح بشعور ديني حاد، يملي على اصحابه عدم زراعة الافيون، لما تجره من مضار، ويرون فيه امراً منكراً ومحرماً، ومؤلاء قلة.

والآن، ما هي المعطيات التي تتكون لدينا من خلال هذه الاجابات؟

في الحقيقة ان العثور على مفاتيح الخط الاجتماعي السائد، او السبيل الى غور النظام الاقتصادي لهذه المنطقة يستلزمان رصداً اعمق

لتركيبة المنطقة، مع ما يرافقها من خلفيات تاريخية، جعلتها وزراعة المخدرات توأمين.

الا ان الاجابات السابقة تبقى مهمة من حيث انها تعطي لمحات نموذجية عن التطورات السائدة التي تخلف المنطقة وعن واقعها العام.

والاجابات المذكورة نفسها تطالعنا بمعطيات سياسية، ونفسية - اجتماعية، ومعطيات اقتصادية.

المعطيات السياسية

تتعلق هذه المعطيات بالخلفيات التاريخية التي ادت الى لجوء السكان لزراعة الحشيشة ثم الافيون، وتندرج ضمن سياسة الدولة في المنطقة، وبالتالي موقف اهل المنطقة من الدولة، مع ما يرافق ذلك من ضلوع بعض الاسماء السياسية اللامعة في "لعبة الحشيشة".

فقد حمّل سكان المنطقة - عبر الاجابات - الدولة المسؤولية غير المباشرة عن زراعة الحشيشة، اذ انها اهملت المنطقة لسنوات طويلة فلم تمدها بمشاريع انمائية وثقافية تستوعب الطلاب والعاطلين عن العمل ومنتوجات المزارعين. ويسوق هؤلاء مثلا على ذلك، حين يعلنون عن تجاوبهم الكامل مع السلطة حين اتت بمشروع زراعة بوار الشمس الى المنطقة في محاولة لمكافحة الحشيشة. وقد استمر هذا التجاوب مثمراً طيلة ثلاثة اعوام (١٩٦٦ - ١٩٦٩) عندما لم تعد الدولة تقدم اسماراً تشجيعية للمواسم. عندها، وامام رؤيتهم محاصيلهم وتعب السنة تذهب اهداراً فقد المزارعون الثقة بالدولة، خصوصاً وانهم يعملون طوال العام ويؤجلون مدفوعاتهم الى آخر الموسم، لانهم يعتبرونه الدخل الوحيد الذي يعتمد عليه لتأمين عيشهم.

هذه الدوافع انعكست على الممارسة الموضوعية لابناء المنطقة: اي زراعتهم للحشيشة، كردة فعل على اخلال السلطة بوعودها. مما وضعهم في موقف دفاعي.

واذ ندرك ان الجماعات لا يمكن ان تتحرك وتفعل الا بموجب السلطة، فان هذا التحرك اخذ في منطقة بعلبك شكل الفعل الخارج عن سلطة الدولة، بمجرد زراعتهم نباتاً غير مشروع.

وتتعلق المعطيات نفسها بطبقة من الزعماء البقاعيين الذين ركزوا زعاماتهم على مال الحشيشة، واستندوا على صداقة اشخاص نافذين في السلطة، لحماية المزارعين. ومن هذه الحماية، استمدوا وجودهم السياسي.

وفي كل الاحوال تشكل زراعة الافيون والحشيشة، وهما نباتان غير مشروعين، انشقاقا عن السلطة، والتزاماً بخط مستقل مهما كانت التبريرات التي الصقت بهذا الموقف.

المعطيات النفسية - الاجتماعية

ان ارتفاع معدل الدخل في المنطقة له مزايا عديده على اوضاع السكان انفسهم.

فقد كان للحشيشة والافيون دور مهم في اعالة عدد من القرى. اذ اتاح مال هذه الزراعات لبعض السكان تحركاً جغرافياً في اتجاه المدينة، وللبعض الآخر، تحركا اوسع في اتجاه البلدان الاجنبية. فخفت بذلك

حدة انغلاقهم على انفسهم، وتوسعت آفاقهم، وانعكس هذا الامر على نفسياتهم، فادخلوا اولادهم المدارس متمنين لهم مصيراً آخر غير زراعة المخدرات وتجارتها.

وثمة ميزة اخرى: فلولا مردود الحشيشة لكانت المنطقة في حاجة الى مئات المعامل لاستيعاب الايدي العاملة.

وبفضل هذا المردود تدجن سلوك الافراد، بحيث خفت حدة الصبغة العشائرية، ولم تعد المنطقة تأوي مطلوبين للعدالة.

وعلى رغم هذه المزايا، فان الثمن الذي يدفعه السلوك الاجتماعي بشكل عام يبقى اقل دمغاة للتفاؤل:

أ - تكشف تصورات اهل المنطقة بشكل عام انهم - عند زراعتهم الحشيش او الافيون - انما ينطلقون من المنظار الاجتماعي الخاص لوضعهم بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى. فالمقابلات بينت ان معظمهم يتجاوز الفرضيات الذاتية، ويتخطى عقدة الذنب في اتجاه مصالحه الشخصية.

ب - تبدو الخطورة في ارتفاع عدد العاملين عندما نلاحظ من جهة: اقبال الاهل على انتزاع اولادهم من المدرسة لمساعدتهم في زراعة الافيون وحصاده. ومن جهة ثانية: في ترك عدد كبير من الشبان تحصيلهم العلمي، او وظائفهم، للانخراط في سلك زراعة الافيون وتجارته سعياً وراء ربح يتوافر باسهل الطرق واسرعها، خصوصاً وان الظروف مؤاتية: فالتجارة

مزدهرة والدولة عاجزة.

ج - ان علاقة هذه الزراعة بمختلف القيم (الدين، الاخلاق، القانون، الخوف من السجن...) تبدو مبدئياً مستهجنة. فالغاية اساساً ليست نوع الزراعة في ذاته، بل الربح الذي توفره، تمشياً مع مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة".

د - تزايد مظاهر جنوح الاحداث، فبعدما كان تدخين الحشيشة يقتصر على بعض الاشخاص، اصبح

"كوز" الافيون بعد شطبه.

ج - ان الرخاء المفاجىء ليس دليلا على تحسن الاداء الاقتصادي، او على رغد مضمون، ذلك ان الرخاء لا تزال تلازمه حالة التخلف لارتباطه بموارد مالية تنتج عن الاعتماد على مورد قابل للزوال.

د - ان القدرة الانتاجية المتخصصة (الافيون) ليست قوة ديناميكية يمكن الاعتماد عليها، ولن تصبح كذلك، باعتبارها، قوة مشكوك في استمراريتها، لعدم شرعيتها.

٣ - طرق انفاق المردود

ان الاتجاهات الفكرية للمزارع المعلبكي، نتيجة تخصصه القسري في زراعة الحشيشة لسنوات طويلة، اثرت في خطوط استهلاكه لمردودها، واستمر هذا الاثر في مردود الافيون، فهذا المزارع لا يملك العقلية المدربة على تقنيات الاستثمار والادارة لتخلفه علمياً، ولا يملك، مايسمى بورجوازية الاعمال، اي حس المغامرة والتأسيس، وقد يفسر هذا بانتقاله السريع من حالة الفقر الى حالة الثراء وبسهولة.

وقد ميرت هذه العقلية طرق انفاق مردوده.

وتتعلق اشكال هذا الانفاق بمتغيرين يتفاعلان في ما بينهما:

- الكمية المنتجة.
- الاسعار.

ونتيجة لذلك نجد ثلاثة نماذج استهلاكية:

أ - فئة المزارعين

ب - فئة المزارعين - التجار (المزارع قد يكون تاجراً وليس العكس بالضرورة).

هؤلاء يزرعون الافيون، ويصنعونه، ويبيعونه محلياً. وهم يستهلكون جزءا من موارهم على الامور اليومية، وشراء السيارات والكماليات. ويدخرون الباقي.

ج - فئة المسوفين او السماسرة

هذه الفئة لا تملك رأس مال ثابتاً. تزداد عائداته

"اميركا تشجع القتال في بلادنا فلماذا لا ارسل اليها المخدّر؟"

"قبل ان اسأل انا عن سمعتي فليسأل الزعماء ورجال الدين عن سمعتهم"

"عندما ازرع الافيون لا افكر الا في الربح!"

"كل الحق على الدولة فقد اهملت محاصيلنا ومناطقنا"

وبالتالي استهلاكها، بقدر زيادة تأمينها المخدرات للتجار الكبار. وهي تخصص جزءاً لا يستهان من عائدات الافيون للترفيه، وشراء العقارات خارج المنطقة.

د - فئة التجار الكبار

خلقت هذه الفئة نماذج استهلاكية جديدة:

تمضية العطل في الخارج، ارسال اولادها للتعلم في الخارج، استهلاك تفاخري (ثريات ثمنية جداً، سيارات حديثة ذات ارقام منجمة، مسابح امام المنزل...) بالاضافة طبعاً الى توظيف مالها في المصارف وشراء عقارات، ودائماً خارج المنطقة.

باشراف... الدولة؟

اوردت صحيفة "الهيرالد تريبيون" في عددها الصادر في ١٨ تشرين الاول ١٩٨١ ان مردود البقاع من الحشيشة بلغ ٥٠٠ مليون دولار في العام نفسه. فلو قمنا باستقصاء ميداني عميق لانتاج هذه المنطقة، فما هو حجم الرقم الذي سيطالعنا، سيما وان تجارة الافيون في ازدهار، وان تجارة الحشيشة لم تتوقف؟

والسؤال الاهم: حتام تستمر هذه الزراعات، واذا استمرت فهل تتولى الدولة بنفسها الاشراف على قطاع "البترول الاخضر" اذا كانت ثمة عوائق بنيوية تحول دون ازالته؟

الجواب عن السؤالين مرتبط ببنية لبنان الجديد، وبقدرة الحكم على بسط سيطرته على كل المناطق اللبنانية. سيطرة تراقبها حلول قمعية، تمارس الرقابة ليس على الفلاحين الصغار، بل على الرؤوس الكبيرة التي تثمر الصفقات وتنشىء اقتصاداً هشاً، يقوم على نمط من الاستهلاك لا يلبي حاجات المنطقة الانمائية.

ميام كيروز

جدول رقم (١)

مقارنة اسعار الجملة للافيون بين ١٩٨٤ و١٩٨٥ في لبنان والخارج (بالكلغ)

اسم البلد	١٩٨٤	١٩٨٥
لبنان	داخل القرية ٣٥٠٠ ل.ل.	٩٠٠٠-١٠٠٠٠ ل.ل.
	خارج القرية ٦٠٠٠	١٣٠٠٠-١٤٠٠٠ ل.ل.
مصر	٥٠٠٠ ل.ل.	١٠٠

«أمم» في أبحاثها

تستكمل «أمم للتوثيق والأبحاث» نشرَ مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تواريخُ مُتَقاطعَة. حِصة الشّيعة منها في لبنان» وتعرض بحث الفقه السياسي عند الشّيعة المعنون «الْفِقْهُ السِّيَاسِيُّ الشِّيعِيُّ: مِن اعْتِزَالِ الْفَقِيهِ لِلسُّلْطَةِ إِلَى الْقَبْضِ عَلَيْهَا». في ما يلي نعرض ملخّصًا عنه وعرضًا لأهمّ محطّاته:

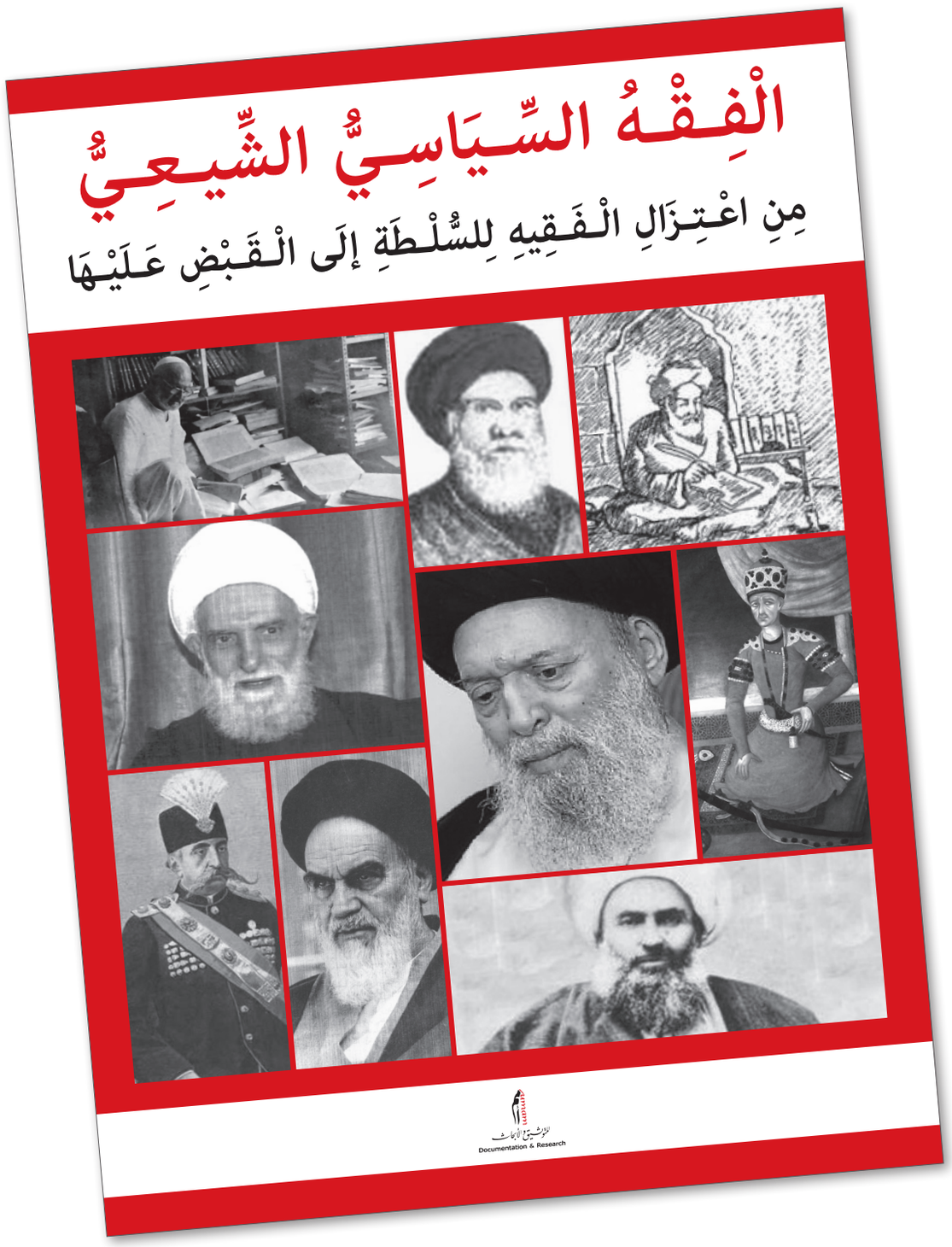

تركتْ غيبةُ الإمامِ المهديّ الكبرى التي بدأت في القرنِ العاشرِ الميلادي (٩٤٠ م) فراغًا كبيرًا عند الشّيعةِ الإماميةِ الاثنا عشريّة. فالغيبةُ الكبرى والمستمرّة إلى اليوم، بحسب عقيدتهم، تختلفُ عن سابقتِها الصّغرى التي دامت ٦٩ سنة وكان للإمام خلالها نوّابٌ (أبواب/ سفراء) خاصّون، يتواصلُ عوامُ الشّيعة معه من خلالِهم.

مع الغيبة الكبرى، التي بدأت مع وفاة النائب الخاصّ الرابع، لم يعد للشّيعة تواصل مع إمامهم، سواء مباشرة أو عبر نوّاب خاصّين، بل باتت أمورُهم بيَد الفقهاء الذين تولّوا القيام بتنظيمها، هؤلاء الفقهاء الذين باتوا يُعرفون لاحقًا بالنواب العامّين.

بالنسبة للشيعة الاثنا عشريّة، إنَّ الإمامُ المعصوم هو صاحبُ السُّلطةِ الشّرعيّ، وهو صاحبُ الولايَةِ في الدّين والدنيا خَلَفًا للنبي محمّد وبتعيينٍ منه، كما أن إمامَته تمثّل مشروع الدولة الدينيَّة بأغراضها التنظيميَّة. وانطلاقًا من ذلك، فإن غياب الإمام الثاني عشر الطويل دون وجودِ نوابٍ خاصّين وسطاء، فتحَ البابَ أمامَ الفقهاء لمعضلةِ التّعاطي مع السُّلطةِ البديلةِ التي كانت تُعتبرُ في نظرهم غَصبيّةً منذ انصرافها عن أصحابها الشرعيين (أئمة أهل البيت).

أطلق هذا الغياب للإمام المهديَ جَدَلًا كبيرًا في ما يترتّبُ عليه مما يُعتبرُ في المقامِ الأوّلِ من اختصاصِه. كلُّ ذلكَ أثمرَ معَ الوقتِ تطوّرًا في نظريّات الفقهِ السّياسيّ، انطلاقًا من النّصوصِ والاجتهاداتِ فيها، ومن الواقعِ وتغيّراتِه الذي بات يفرضُ نفسُه على الفقهاءِ، فكانت النظريات والرؤى العديدة من هؤلاء. وكان للّبنانيّين منهم وفي مختلف المراحل دورًا كبيرًا في هذا التطوّر والتنوّع، ومنهم من أنتج في هذا المجال نظريات خاصّة، كما عكس آخرون نظريّات غيرهم.

تنوّعت نظريّات الفقه السياسي الشيعي حتى بداية القرنِ التّاسعِ عشر، من اعتزال السلطة إلى شرعنة التعاطي معها إلى مشاركة الفقيه فيها. ولئن كان كثيرون قد اكتفوا بعكس نظريّات غيرهم، ومن هؤلاء مثلًا الفقيه الطرابلسي أبو الفتح الكراجكي (توفي عام ١٠٥٧)، فإنه كان لآخرين الدور الكبير في تطويرها، ومنهم الشهيد الأول محمد بن مكي الجزيني (توفي عام ١٣٨٥) والمحقق الكركي علي بن عبد العالي (توفي عام ١٥٣٤)، اللذين تركا بصماتهما الواضحة عليه.

عاش أبو الفتح الكراجكي الطرابلسي في كَنَفِ قُضاة بني عمّار في مدينة طرابلس التي كانت تتبع الفاطميّين، فعَكَسَ من خلال سلوكه مع السُّلطة صورةَ الفقهِ السّياسي الأوّلي الذي كان قد نضجَ على أيدي أساتذته العراقيّين الشيخ المفيد (توفي عام ١٠٢٢)، الشريف المرتضى (توفي عام ١٠٤٤)، والشيخ الطوسي (توفي عام ١٠٦٧). فكان بذلك يُعارض التّوجّهَ الأخباري المتوقّف في هذا الشأن والمنتظِر لظهور الإمام الغائب.

تبنّى الكراجكي قَوْل أساتذته بضرورة وجود السُّلطة ـ التي يعتبرها غير شرعية وغاصِبة لحقِّ الامام الغائب ـ من أجل تسيير الصالح العام، وبشرعيَّة التقرّب منها لدَرْءِ المفاسِد وجَلْبِ المنافع للناس ومنع تغوّلها ضدهم، لكن دون إعطاءها الشرعيَّة من حيث هي سلطة. أي أنَّ التشريع لديه كان للتعاطي مع السُّلطة كضرورة، وليس لشرعنتها كسلطة.

عاش الشهيد الأول (توفي عام ١٣٨٥) في ظلِّ الحكم المملوكي المتعصّب لسنّيته عقائديًّا وفقهيًّا فتوسّع في عنوان «نيابة الفقيه العامّة» للإمام الغائب في غَيْبته، من خلال نيابته عنه في صلاة الجمعة، ومن خلال التصرُّف بحصّته ـ أي حصّة الإمام الغائب ـ من الخُمس بعد أن نشَرَ الوكلاء في مختلف المناطق لجَمْعِه، الأمر الذي عكس تبنّي الشهيد الأول لولاية سياسيَّة ما مرتبطة بالإمام المهدي الغائب.

أما المحقّق الكركي الذي هاجر عام ١٥١٠ إلى الدولة الصفويَّة بدعوة من الشاه، فقد تقلّد النيابة العامة للفقيه عن الإمام الغائب بصفة رسميَّة، وبات شريكًا في السلطة يُدير القسم الشرعي منها مع السلطان الزمني. مع قولِه بوجوب صلاة الجمعة بوجود الفقيه الجامع للشرائط، وبجواز التصرّف بالخِراج بما يُجيز له نقل هذه الصلاحيَّة إلى السلطان الزمني الحاكم، يكون الكركي قد أعطى شكلًا جديدًا من الشرعنة للسُّلطة بعيدًا من المسوّغات الشرعيَّة التقليديَّة التي كان الفقهاء يعملون على أساسها قبله.

من هذه الفترة السالفة الذكر وحتى بدايات القرن التاسع عشر، شهد الفقه السياسي الشيعي جمودًا، فلَمْ يأتِ بجديد يُذكر. ولعل ذلك مردّه إلى انهماكِ الفقهاء الشيعة الأصوليّين بالصراعات مع التيار الشيعي الأخباري الذي كان نهَضَ بقوّة خلال هذه الفترة من خلال الشيخ محمد أمين الإسترابادي (توفي عام ١٦٢٤) ثم الميرزا محمد عبد النبي النيسابوري (توفي عام ١٨١٨).

أمّا الفترة من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، فقد أنتج الفقه السياسي الشيعي فيها نظريّتَين واضحتَين: ولاية الفقيه المطلقة، والمشروطة.

وسّعَت ولاية الفقيه المطلقة التي خرَجَ بها الفاضل أحمد بن محمد مهدي النراقي (توفي عام ١٨٢٩) من مجال النيابة العامّة للفقيه إلى درجة جعلت للفقيه الولاية في كل ما ثبُت فيه للمعصوم من ولاية، إلّا ما أخرجه دليل إجماع أو نصّ أو غيرهما، فبلغت تلك النيابة أقصى درجات التسييس. وأمّا المشروطة والتي كان زعيمها الآخوند محمد كاظم الخراساني (توفي عام ١٩١١) ومفكّرها الميرزا محمد حسين النائيني (توفي عام ١٩٣٦)، فقد كانت تبغي الشراكة السياسيَّة مع السلطان الزمني من خلال وجود الفقهاء في السلطة التشريعيَّة، ومن خلال الفصل بين السُّلطات. ومقابلهم، كان هناك تيّار مُناهض لهذه المشروطة، ويدعو للفصل بين السُّلطتين الدينيَّة والسياسيَّة، وعلى رأسه السيّد محمد كاظم اليزدي (توفي عام ١٩١٩) الذي كان يتولّى القيادة الدينيَّة الشِّيعيَّة في النَّجَف، والشيخ فضل الله النوري (توفي عام ١٩٠٩).

خلال هذه المرحلة، لم تنعكس نظريَّة ولاية الفقيه المطلقة عند الفقهاء اللبنانيّين كونها كان قد قُضِيَ عليها في مَهْدِها، أمّا باقي النظريّات وفيها المشروطة فاستمرّت تنعكس لديهم تبنّيًا وممارسة.

شَهِدَ القرن العشرين غزارةً في نظريّات الفِقه السياسي الشيعي. فإضافة إلى حصّة الفُقهاء العراقيّين والإيرانيّين منها، فكان للفقهاء اللبنانيّين حصّة بارزة منها أيضًا من خلال الشيخ محمد مهدي شمس الدّين والشيخ محمد جواد مغنيَّة، والسيّد محمد حسين فضل الله. لكن نظريَّة ولاية الفقيه بحِلّتها الخمينيَّة الإيرانيَّة الجديدة والمؤسَّسة على أفكار النراقي، استطاعت أنْ تترك أكبر الأثر في الواقع الشيعي اللبناني من خلال تجربة حزب الله.

مثّلت نظريَّة ولاية الفقيه، بعد قبضها على السُّلطة في إيران، النتيجة القصوى لتسَيّد الفقيه الشيعي، ووضَعَتْه في الموقع الأعلى سياسيًّا الذي يَرقى وظيفيًّا إلى رُتبة الإمام المعصوم.

إنَّ نظرية الشيخ شمس الدّين، أي ولاية الأمة على نفسها، تقعُ في الضفة المقابلة لولاية الفقيه على الأمّة. فالأمّة عند شمس الدّين في زمن الغَيْبة هي التي تدير أمورها السياسيَّة، وتختار شكل نظامها السياسي المناسب لها على أساس الشورى. فالدولة عندهُ مسألةٌ شوْرَوِيَّة واختياريَّة وانتخابيَّة ودستوريَّة بين المسلمين، والأمة هي المطلَق والمقدَّس والأساس وهي مَن وُضع الشَّرع لأجلها، ففوق الأمّة لا يوجد تجريد آخر.

أمّا الشيخ مغنيَّة، فيرى أنَّ تشكيل الحكومة ضروري لتنفيذ الكثير من الأحكام الإسلاميَّة، لكنّه في الوقت نفسه يعتبر أنَّ القوانين الاجتماعيَّة تخضع للعرف وللعقلاء وللتجارب الإنسانيَّة. إنَّ إسلاميَّة الدولة عند مغنيَّة مرهونة بإسلاميَّة قوانينها ونظامها، ولا ولاية للفقيه على الأمة.

أما السيّد فضل الله الرافض لمطلقيَّة صلاحيّات الولي الفقيه، وانطلاقًا من أصالة حفظ النظام واختيار الأمّة عندَه، فلم يحدّد صيغة حُكم خاصّة، بل كان يرى أن المهمّ أنْ تحاكي هذه الصيغة روحيَّة الإسلام وتعمل على حفظ النظام. فالأصالة عنده هي لحفظ النظام، ويمكن لغير الفقيه أنْ يكون حاكمًا. أمّا إذا توقّف حفظ النظام على ولاية الفقيه، كان الفقيه وليًّا. كما طرح إمكانيَّة تعدّد وُلاة الفقيه انطلاقًا من شكلِ النظام العالمي المعاصر والحدود بين الدول، ما لم يضرّ بالعنوان الأصل: حفظ النظام.

إنَّ النظريّات المتعدّدة في الفِقه السياسي الشيعي تقودنا إلى التركيز على الدور الكبير لتغيّر الواقع الزماني والمكاني وتأثيراته على عقل الفقيه، وعلى تأويلاته للنصوص، وتحليلاته واستنتاجه في هذا الخصوص. وبالتالي فإنَّ المجال يبقى مفتوحًا مع مرور الزمن لظهور نظريّات جديدة. كما تُشير الأدوار التاريخيَّة والمعاصِرة التي لعِبَها الفُقهاء اللبنانيّون الشيعة في تطوير هذا الفقه السياسي إلى الإمكانات الكبيرة الموجودة بين الجماعة الشِّيعيَّة اللبنانيَّة، في عكس طبيعي لموقعيّتها ولإمكاناتها ضمن الفضاء الشيعي العام.

في بحثنا هذا عَرَضْنا بدايةً للتعريفات اللّغويَّة والاصطلاحيَّة المرتبطة بعنوان الفِقه، ثمَّ طرحنا في فصله الأوّل تطوّرات الفِقه السّياسي الشيعي حتى بداية القرنِ التاسع عشر، وفي فصله الثاني هذه التطوّرات من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تطرَّقنا فيها لنظريَّة ولاية الفقيه المطلقة من ناحية وللمشروطة من ناحية أخرى، كما عرضنا انعكاسات هذه النظريّات على الواقع الفِقهي السياسي عند الفقهاء الشيعة اللبنانيّين. أمّا الفصل الثالث فغطّى تطوّرات هذا الفقه في القرن العشرين وتطرَّقنا إلى نظريّات ورؤى أنتجها فقهاء لبنانيّون إضافة إلى انعكاسات نظريَّة ولاية الفقيه على الواقع الشيعي اللبناني.

ختامًا، من نافل القول إنَّه يجب التمييز بين الفِقه السياسي الشيعي بمعنى الأحكام الدينيَّة المستنبَطة من أدلّتها الشرعيَّة والمرتبطة بتدبير شؤون المجتمع والعلاقة مع السُّلطة، وبين الفكر السياسي الشيعي بمعناه الأشمل الذي قد ينطوي أيضًا على طَيْف واسع من النظريّات غير المؤسَّسة على الفِقه أسُسًا ومناهج.

القطرة التي أفاضت كأس «الكابتن»

حديث لقمان سليم لقناة العربية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١

أأفاضتْ هذِهِ المقابلةُ الخَطِيْرَةُ كأسَ «مُطْلِقِ الأَمْرِ» بإعْدَامِ لقمان فأمَرَ قَتَلَتَهُ المُحْتَرِفِيْن أنْ نَفِّذُوا؟

مُنْذ سَنَوات وَفَيْلَقُ القتل يُحَاصِرُ لقمان سليم ، يُحَاوِلَ تَرْهِيبَهُ، يُلَطِّخُ سُمْعَتَهُ، يَقْتُلُهُ مَعْنَوِيًّا وَهُوَ يَتَأَبَّى عَن الرَّدّ.

ثُمَّ مَرَّتِ الأيَّام، دُمِّرَتْ بَيْرُوت يَوْم **٤ آب ٢٠٢٠.** طُلِبَ مِنْ لُقمان التَّعْلِيْقُ مِرَارًا وَعَلَى أغْلَبِ وَسَائِلِ الإعْلام عَنْ هَذِهِ النَّكْبَة. فَعَلَ.

يَوْمَ **١٥ كانون الثاني ٢٠٢١** مَعَ تَكَشُّفِ حُجَجٍ وَحَقَائِقَ حَوْلَ وُصُولِ النِّيترات وَتَخْزِيْنِهِ في مَرْفَأِ بَيْرُوت قَالَ مَا عِنْدَهُ، وَبَعْدَهَا بِأيَّامٍ مَعْدُوْدَاتٍ ٣ شباط ٢٠٢١ تَمَّ إعْدَامُه بِستِّ رَصَاصَاتٍ، خَمْسٌ مِنْهَا في الرَّأسِ مَكْمَنِ الذَّكَاءِ والذَّاكِرَةِ والخَيَال.

العربيّة: وَمِنْ بَيْرُوت يَنْضَمُّ إلَيْنا البَاحِثُ السِّيَاسِي لقمان سْلِيم، أهْلًا بِكَ مَعَنَا سيِّد لقمان. سَيِّد لقمان هذِهِ المعْلُومَاتُ الجَدِيْدَةُ كَيْفَ يمْكِنُ أنْ تُؤَثِّرَ في التَّعاطِي مَعَ أزْمَةِ مَرْفَأ بَيْرُوت؟

لقمان: نَعَمْ يَا سَيِّدَتِي هَذِهِ المَعْلُوْمَاتُ تُؤَكِّدُ المُؤَكَّدَ، فَيَكْفِي أنْ يُرَاجِعَ الوَاحِدُ مِنَّا وَالوَاحِدَةُ مُسَلْسَلَ اسْتِخْدَامِ النِّظَامِ السُّوْرِيِّ للأسْلِحَةِ الكِيْمَيَاوِيَّةِ ثُمَّ البَرَامِيْلِ المتَفَجِّرةِ الحَاوِيَةِ لِنِتْرَاتِ الأمُوْنِيُوم لِيَكْتَشِفَ بِأنَّ مَا يَتِمُّ الكَشْفُ عَنْهُ اليَوْمَ هُوَ أقْرَبُ إلى تَحْصِيْلِ الحَاصِل.

فَلْنَتَذَكَّرْ أنَّ الرَّئِيْسَ باراك اوباما اعْتَبَرَ أنَّ اسْتِخْدَامَ الأسْلِحَةِ الكِيْمَيَاوِيَّةِ خَطٌّ أحْمَرُ في آب من العَام ٢٠١٣ وَمَعَهُ بَدَأتِ المُفَاوَضَاتُ لِكَي يُسَلِّمَ النِّظَامُ السُّوريُّ مَخْزُونَهُ مِنَ الأسْلِحَةِ الكِيْمَيَاوِيَّةِ. في ١٤ تِشْرِيْن الأوَّلِ ٢٠١٣ وقَّعَ النِّظَامُ السُّوْرِيُّ عَلَى انضِمَامِهِ إلى مُعَاهَدَةِ الحَدِّ مِنَ الأسْلِحَةِ الكِيْمَيَاوِيَّةِ، وَكَمَا بالصُّدْفَةِ فَفِي ٢٣ تِشْرِيْنِ الثَّاني أيْ بَعْدَ حَوَالي شَهْرٍ وَأسْبُوعَيْنِ مِنْ تَوْقِيْعِ النِّظَامِ السُّورِيِّ عَلَى مُعَاهَدَةِ الحَدِّ مِنَ الأسْلِحَةِ الكِيْمَيَاوِيَّةِ وَصَلَتْ إلى بَيْرُوْت السَّفِيْنَةُ رُوْسُوْس حَامِلَةً آلافَ الأطْنَانِ مِنْ نِيْتْرَاتِ الأمُونيُوم وَكَمَا بالصُّدْفَةِ أيْضًا بَدَأَ العَامُ ٢٠١٤ وَتَتَالى عَلَى تَصَاعُدٍ في وَتِيْرَةِ الغَارَاتِ بِالبَرَامِيْلِ المُتَفَجِّرَة لم يَسْبِقْ أنْ سُجِّلَ في العَامَيْنِ السَّابِقَيْن أيْ ٢٠١٢ و ٢٠١٣. خِلَالَ عَامِ ٢٠١٤ كَانَتْ وَتِيْرَةُ الغَارَاتِ بالبَرَامِيْلِ المتَفَجِّرَةِ الحَاوِيَةِ عَلَى نِتْرَاتِ الأمُوْنيُوم حَوَالي ١٠ غَارَاتٍ في الأسْبُوع في حِيْنِ أنَّ مُعَدَّلَ الغَارَاتِ الكِيْمَيَاوِيَّةِ في الأعْوَامِ السَّابِقَةِ كَانَ في مَجْمُوْعِهِ حَوَالي ٢٠ غَارَةٍ بِالتَّالي نَحْنُ أمَامَ مَشْهَدٍ أو «بازل» إنْ شِئْتِ ـ تَكْتَمِلُ تَفَاصِيْلُهُ؛ اليَوْمَ بِتْنَا نَعْرِفُ جَيِّدًا مَنْ اسْتَوْرَدَ وَلَكِنْ أهَمَّ مِنَ الاسْتِيْرَاد بِتْنَا نَعْرِفُ جَيِّدًا مَنْ خَزَّنَ وَلِمصْلَحَةِ مَنْ خُزِّنَتْ هَذِهِ المَوَادُّ في مَرْفَأ بَيْروت وَلِمَصْلَحَةِ مَنْ كَانَ إخْرَاجُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا وَعُبُوْرُهَا الحُدُوْدَ الدُّوَلِيَّةَ إلى الأرَاضِي السُّوْرِيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ تُصَنَّعُ لِيَتِمَّ اسْتِخْدَامُهَا فَوْقَ رَأسِ الشَّعْبِ السُّوْرِيِّ؛ وَاليَوْمَ عَمَلِيًّا هَذِهِ المَعْلُوْمَاتُ تُسْقِطُ مَا تَبَقَّى مِنْ وَرَقَةِ تُوْتٍ حَاوَلَتْ بَعْضُ الجِهَاتِ اللُّبْنَانِيَّةِ أنْ تَتَسَتَرَ بِهَا زَاعِمَةً بِأنَّ المَسْأَلَةَ تَقِفُ عِنْدَ حُدُوْدِ الإهْمَالِ الإدَارِيِّ.

نَحْنُ اليَوْمَ أمَامَ جَرِيْمَةِ حَرْبٍ أطْرَافُهَا مُوسكو وَبَيْرُوْت وَدِمَشْق وَكُلُّ مَنْ شَارَكَ ـ سَوَاءٌ بِالصَّمْتِ أوْ بِتَقْدِيْمِ التَّسْهِيْلات ـ هُوَ مُتَّهَمٌ وَبَاتَ في حُكْمِ السَّاقِطِ لَيْسَ فَقَطْ أخْلاقِيًّا وَلَكِنْ سَاقِطٌ أيْضًا أهْلِيًّا. وَبِالتَّالي عَلَيْنَا ألَّا نَسْتَبْعِدَ أنْ تمْتَدَّ العُقُوبَاتُ وَأنْ تَزِيْدَ لِتَشْمَلَ في أقَلِّ تَقْدِيْرٍ كُلَّ هَؤُلَاءِ اللُّبْنَانِيِّيْنَ وَغَيْرَ اللُّبْنَانِيِّينَ الَّذِيْنَ سَاهَمُوا في هَذِهِ الجَرِيْمَةِ المُرَكَّبَة.

العَرَبِيَّة: طَيِّب سَيِّد لقمان في لُبْنَان مَنِ المتَّهَمُ الأوَّلُ بِتَسْهِيْلِ وَوُجُودِ هَذِهِ الكَمِّيَّةِ مِنْ نِتْرَاتِ الأمُوْنيوم في مَرْفَأ بَيْروت؟

لقمان: يا سَيِّدَتِي الأمْرُ تَحْصِيْلُ حَاصِل، المُتَّهَمُ الأوَّلُ هُوَ صَاحِبُ الدَّالَةِ الكُبْرَى، أعْنِي مِيْلِيْشيا «حزب الله» الَّتي تَمْلِكُ لَيْسَ فَقَط السَّيْطَرَةَ عَلَى المَرَافِقِ بالمَعْنَى الجُغْرَافِيِّ وَالتِّقْنِيِّ لِلْكَلِمَةِ وَلَكِنَّهَا تَمْلِكُ الدَّالَةَ السِّيَاسِيَّةَ عَلَى اللُّبْنَانِيِّين كَبِيْرِهِمْ وَصَغِيْرِهِمْ، عَلَى كُلِّ مَنْ يَتَعَاطَى الشَّأنَ العَامَّ، تَمْلِكُ قُدْرَةَ التَّخْوِيْف وَلأنَّ الخَوْفَ، خَوْفَ اللُّبْنَانِيِّين حَتَّى مِنْ مُعَارِضِي حزب الله عَنْ التَّأشِيْرِ إلَيْهِ بِإصْبَعِ الاتِّهَام هُوَ جُزْءٌ مِنَ الجَرِيمَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بِحَقِّ اللُّبْنَانِيِّين وَلَكِنْ قَبْلَهُمْ وَقَعَتْ بِحَقِّ السُّوْرِيِّين فَإذا كَانَتْ كَمِّيَةٌ تُقَدَّرُ بِـ ٥٠٠ طُنٍّ قَدْ انْفَجَرَتْ في بَيْروت فَهُنَاكَ مَا يَزِيْدُ عَلَى ألفَيِّ طُنٍّ قَدْ انْفَجَرَتْ في سُوْرِيا وَلَكِنَّ الَّذِيْنَ صَمُّوا آذَانَهُمْ عَنْ سَمَاعِ أصْوَاتِ هَذِهِ الانفِجَارَاتِ كُلُّهُم مَسْؤُوْلٌ وَكلُّهُم مُتَّهَم.

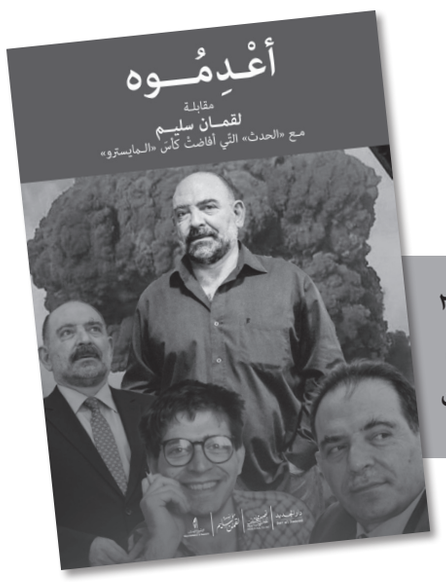

- صدر هذا الكرّاس في ٣ آب ٢٠٢٣
- ٣٠ شهرًا على اغتيال لقمان سليم
- ٣ سنوات على انفجار مرفأ بيروت

أبرز المواقف

 # العدالة للقمان

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

دان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بأشد العبارات جريمة اغتيال الناشط والمعارض لقمان سليم، وأعرب الأمين العام عن بالغ تعازيه لأسرة الشهيد، «سائلًا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلازم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن. ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزولاي المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر عن اليونسكو قالت أزولاي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخّى الشفافية والشمولية في التحقيق المُعلن عنه، ولا سيما للبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلاً عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «المجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شيعة ووتش»، وهو أيضاً أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بياناً عام ٢٠١٩ موضحاً فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أمميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه رئيس حكومة الفاتيكان بياترو بارولين ووزير الخارجية بول غالاغير سُئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم»؟ فأجاب عون أنّ التحقيق مستمرّ.

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأمميين المستقلين (السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقرِّرة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقرِّرة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات اللبنانية تقدماً لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة ببعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتيالات تلته وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما اذا كان من ترابط أم لا.

- أشار تقرير الأمين العام لمجلس الأمن حول تنفيذ القرار ١٧٠١، في الفترة الممتدة من ٢١ شباط إلى ٢٠ حزيران ٢٠٢٣، إلى أنه لم يحرز أي تقدم في التحقيق المتعلق باغتيال لقمان سليم.

- بعد ربطه بين انفجار بيروت وقضايا اغتيال غسان سكاف وجو بجاني ولقمان سليم، دعا البرلمان الأوروبي، في جلسته حول الوضع في لبنان في ١٣ تموز ٢٠٢٣، إلى إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق إلى لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتحدة، وشجع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على مساعدة عائلات الضحايا في استكشاف إمكانيات رفع دعاوى قضائية في محاكم وطنية أجنبية، وكذلك استكشاف إمكانية محاكمة السياسيين المتهمين بارتكاب فظائع بموجب الولاية القضائية العالمية، ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى إصدار قرار بإنشاء وإرسال بعثة تقصي حقائق مستقلة ومحايدة من أجل تحديد وقائع وظروف انفجار بيروت، بما في ذلك الأسباب الجذرية، وإقرار مسؤولية الدولة والأفراد وتعزيز العدالة وتعويض الضحايا.